نجيب سعيد ابو عز الدين

الامارات اليمنيّة الجنوبيّة
١٩٣٧-١٩٤٧

دار الباحث

المكتبة التاريخية اليمنية
www.yemenhistory.org

مختار محمد الضبيبي

الامارات اليمنية الجنوبية
١٩٣٧-١٩٤٧

الامارات اليمنيّة الجنوبيّة
١٩٣٧-١٩٤٧

نجيب سعيد ابو عز الدين

دار الباحث

معهد الإنماء العربي
المكتبة
الرقم العام: ٢٨٨٢
رقم التصنيف: ٩٥٦١
تاريخ الإدخال:

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: ١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ

دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع
بناية ابيل الاشقر - طلعة جنبلاط - كليمنصو
تلفون: ٢٦٨٥٢٥ - ٢٦٨٥٢٨ - برقيا: الباحث
ص.ب: ١١٣/٥٦٦ - بيروت - لبنان

مقدمة المؤلف

كان من المفروض أن تصدر هذه المذكرات المتعلقة بخدمتي في إمارات اليمن الجنوبي ، كجزء من مذكرات أوسع وأعم ، وتحت عنوان «عشرون عاماً في اليمن بين صنعاء وعدن» . لكن ظروفاً قاهرة أوجبت ارجاء ذلك مؤقتاً والأكتفاء بنشر المذكرات الجنوبية فقط تحت عنوان «إمارات اليمن الجنوبي : وقائع تاريخية» . لذلك ارتأيت حالياً وضع مقدمة موجزة عن أسباب وظروف وصولي إلى اليمن .

زار عطوفة الأمير شكيب ارسلان الامام يحيى بن محمد حميد الدين في صنعاء في العام ١٩٣٤ ، وابدى استغرابه لعدم وجود موظفين ذوي ثقافة جامعية ويحسنون لغات اجنبية في خدمة الحكومة اليمنية . وقد تمكن من اقناع جلالة الامام بوجوب استخدام ولو عدد يسير من الشباب العربي المثقف والمشهود لهم بالوطنية والاخلاص . كلفه الامام السعي لايجاد هكذا موظفين بغية استخدامهم في المستقبل القريب . اتصل الامير الأرسلاني الكبير فور عودته من اليمن بعدد من معارفه واصدقائه في لبنان ، طالباً منهم مساعدته على اختيار عدد من الموظفين الأكفاء للعمل في الحكومة المتوكلية اليمنية . وقد كنت الوحيد الذي استجاب لنداء الأمير رغم ادراكي لصعوبات العمل والعيش في البلد الذي كان معروفاً لدى أكثرية العرب انئذٍ «مقبرة العثمانيين الأتراك» .

كان سفري إلى اليمن في شهر سبتمبر عام ١٩٣٦ شاقاً من كافة الوجوه ، وعلى الأخص بعدما سمعته من الأصدقاء الذين لقيتهم في مدينتي عدن والحديدة

من أخبار مقلقة ، والذين استغربوا اقدامي على الألتحاق بخدمة الحكومة الامامية المتخلفة التي لا تزال حريصة على التمسك بأجواء القرون الوسطى . ولم يتورع بعض هؤلاء الأصدقاء من نصحي بالعودة إلى وطني لبنان ، إذا كنت املك تذكرة سفر للعودة ، احبطت هذه اللقاءات والأقوال عزائمي إلى حد بعيد ، وإنما بقيت مصمماً على متابعة السفر ، إذ لا بد من صنعاء وان طال السفر .

عملت في خدمة الحكومة المتوكلية اليمنية ثلاثة عشر شهراً ، قاسيت خلالها الأمرين صحة وعملاً ، وأرجو ان اتمكن من سرد التفاصيل لدى نشر مذكراتي عن اليمن الشمالي قريباً . وبناء على رجائي تفضل جلالة الامام باعطائي شهادة خدمة فيما يلي صورة عنها ، وقد صيغت بعبارات هي أقرب إلى السلبية منها إلى الايجابية ، وكنت اعتقد أن من كان يعمل عشر ساعات في اليوم يستحق شهادة أكثر ايجابية .

عدت إلى عدن في أواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٣٧ طلباً للاستشفاء والنقاهة ثم لدرس امكانية اشغال وظيفة ادارية حساسة في الحكومة العدنية .

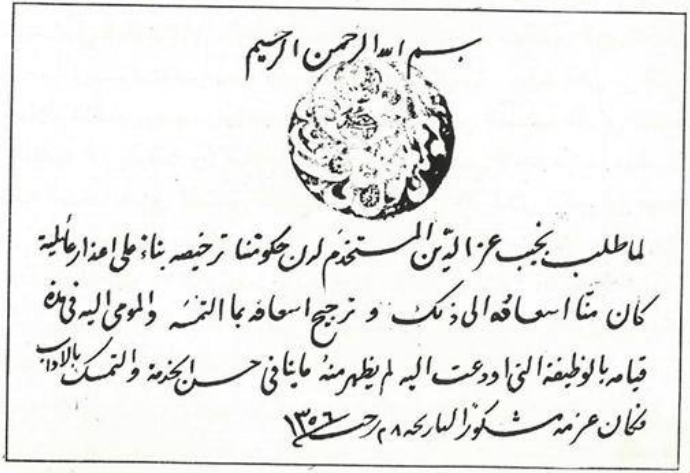
بسم الله الرحمن الرحيم

لما طلب نجيب عزالدين المستخدم لدن حكومتنا ترخيصه بناء على اعذار عائلية كان منا اسعافه الى ذلك و ترجيح اسعافه بما التمسه والموى اليه في حين قيامه بالوظيفة التي اودعت اليه لم يظهر منه ما ينافي حسن الخدمة والتمسك بالآداب فكان عزمه مشكوراً في ٨ رجب سنة ١٣٥٦

الفصل الأول :

بطاقة الرحلة

١ ـ الوصول والتركيز الوظيفي والعودة إلى الوطن

أ ـ الوصول إلى عدن

وصلت إلى ميناء عدن (التواهي) في ٨ اكتوبر سنة ١٩٣١ بعد أن عرج المركب على جزيرة ميون ، حيث توجد حامية من شرطة عدن المسلحة . كان في استقبالي موظف الجوازات الذي صحبني إلى فندق مارينا الصغير حيث بقيت نحو اسبوعين . وقد حضر للسلام عليّ عدد من سلاطين لحج ، والصديق الكريم السيد عبدالله علوي الجفري وعدد من افراد آل حسنعلي وجعفر .

توجهت ثاني يوم وصولي إلى المستشفى ، حيث أُجريت لي بعض الفحوصات الطبية وصور الأشعة ، فوجدوا انني مصاب بقرحة ، وأنّه يلزمني الراحة التامة . كنت قد علمت من مصادر موثوقة ان حكومة عدن تبحث عن شبان عرب مثقفين ، لتعيينهم في بعض الوظائف الكبرى في ادارتي المكتب العربي والمعارف . ولما كان بعض الموظفين البريطانيين الذين زاروا صنعاء خلال وجودي فيها ، قد سمعوا الكثير من الثناء علي من القاضي راغب وغيره ، فانهم سارعوا لزيارتي وعرض ثلاث وظائف مسؤولة علي. واحدة منها كرئيس للمكتب العربي واثنتين في ادارة المعارف اخترت بعد درس وتأمل عميقين رئاسة المكتب العربي .

وفي ٢٤ سبتمبر استلمت كتاباً من السكرتير السياسي للحكومة يبلغني فيه أنّه تقرر تعييني كمساعد ضابط سياسي في المحميات ، ابتداءً من أول اكتوبر سنة ١٩٣٨ بشروط حسنة .

ب - البدء بزيارة الامارات

كان علي وفي مقدمة واجباتي فور التحاقي بحكومة عدن ، زيارة السلطنات والامارات والمشيخات الجنوبية ، للتعرف على حكامها ومشايخها وقبائلها وبالطبع على مشاكلها العديدة .

كانت الزيارة الأولى طبعاً لعظمة سلطان لحج عبد الكريم بن فضل بن علي العبدلي كبير سلاطين الجنوب في قصره في عدن ، كما كانت الزيارة الأولى التي قمت بها إلى خارج عدن لسلطنة أهل فضل ، للتعرف إلى سلطانها واعوانه ، وللنظر في النزاع القائم بين رعايا هذه السلطنة وجيرانهم قبائل سلطنة يافع بني قاصد (يافع السفلي) ، حول قناة مياه النازعة التي تنبع من بلادهم وتروى اراضي أهل فضل المجاورة . فلقد اعتاد هؤلاء اليافعيون قطع المياه عن مزارعي أهل فضل لدى نشوب أي خصام بين أفراد القبيلتين ، وهكذا كانت مياه النازعة كاسمها ، مصدراً دائماً للنزاع بين السلطنتين المتجاورتين .

وصلت إلى بلدة زنجبار الفضلية في منطقة أبين ، حيث استقبلني سلطانها وعقال المنطقة وعدد وفير من قبائلهم ، أمام الحصن الذي ينزل فيه السلطان الذي صافحني ورحب بي ، وقد كانت دهشته كبيرة عندما تبين له انني عربي مسلم اتكلم العربية بطلاقة ، مع أن بشرتي لم تكن لتوحي ذلك ، ولربما كنت من أوائل العرب البيض الذين قابلوهم . ولا أظن أن أكثر العقال ورجال القبائل الذي كانوا مع السلطان صدقوا قولي بانني عربي اذ سمعت احد العقال يقول لرفيقه «والله هذا السركال (الأجنبي) يهري (يتكلم) عربي أحسن منا» . عندئذ بدأت عملية السلام والتعرف على المستقبلين فكان كل عاقل (رئيس فخيذة) يتقدم لمصافحتي ، ويطلق طلقة تحية من بندقيته وهو على بعد نحو

مع السلطان الفضلي

مترين مني فتأز الرصاصة فوق رأسي ، ولن احاول اخفاء ما انتابني من قلق انئذ ، لانها كانت المرة الأولى في حياتي التي شاهدت فيها اطلاق الرصاص بتلك الغزارة وعلى هكذا مقربة مني . جاء خدم السلطان ونحروا الذبيحة التي هي شرط أساسي من شروط الترحيب وحسن الضيافة ثم دخلت الحصن للتحدث مع السلطان وعقاله .

زارني عند غروب الشمس احد اعوان سلطان أهل فضل ، واخبرني ان رعايا سلطنة يافع بني قاصد في قرية الحصن بني عطيه قرب منبع مياه النازعة ، قد اطلقوا النار على عمال أهل فضل الذين ذهبوا إلى موقع النبع لتنظيف القناة ، مما اضطر هؤلاء العمال المسلحين للانسحاب . اتفقت مع السلطان على ما يجب عمله ، وفي اليوم التالي توجهت مع فريق الحرس الحكومي المرافق لي إلى قرية الحصن بني عطيه لبحث مشكلة المياه مع السلطان وعقال المنطقة ،

وللتحقيق في أمر الهجوم الذي شنته فريق من قبائله على العمال من أهل فضل. ولقد جرى لي ولرفاقي نفس الاستقبال الذي حصل في اليوم السابق في قرية زنجبار الفضلية ، وإنما وقع تحية الرصاص كان اخف وطأة علي من اليوم السابق إذ كنت قد بدأت أتقبلها لعلمي أنه لا بد منها .

بحثت امر النزاع على المياه مع سلطان يافع بني قاصد ومعاونيه ، وابديت الأسف لأقدام بعض رجال قبائله على اطلاق النار على عمال أهل فضل الذين حضروا لتنظيف قناة المياه . فأجابوني ان أهل فضل قد تلكأوا في دفع المتوجب عليهم سنوياً ، لقاء الانتفاع من المياه اليافعية . سألته عن كنه تلك الواجبات فأجاب :

١ ـ على قبائل اهل فضل التي تنتفع بهذه المياه النابعة من أرضنا أن يحافظوا على السلام والوئام ، والا يتعدوا على قبائل يافع بني قاصد المجاورة لمنبع المياه .

٢ ـ تقديم كمية معينة من التمر ـ قوصرتين تمر .

٣ ـ الدفع مسبقاً مبلغاً محدداً من الريالات في بدء كل موسم (نحو ٤٠ ريالاً) .

٤ ـ تسليمنا ما ورد ذكره اعلاه في موكب رسمي ، يحضره عقال أهل فضل الذين عليهم الحضور إلى مقرنا في قرية الحصن بني عطيه ، وتأدية التعشيرة (أي التحية باطلاق الرصاص) والعقيرة أي نحر عدد معين من الخراف والماعز والأبقار والابل .

اكد لي السلطان بأنه سيأمر بايصال الماء وبتنظيف القناة لدى قيام أهل فضل بتأدية واجباتهم التقليدية .

عدت إلى زنجبار في اليوم التالي ، واطلعت السلطان الفضلي على ما اتفقت عليه مع السلطان اليافعي ، فاحتج بعض عقاله على ذلك الاتفاق بحجة ان سلطان يافع سيستلم المتوجبات المعتادة ، ولن يسمح بايصال المياه إليهم ،

وأنه لو كانت نيته حسنة لما أوعز إلى قبائله باطلاق النار على عمال أهل فضل الذين توجهوا لتنظيف القناة على كل اكدت لهم أن السلطان اليافعي قد وعدني بذلك ، وانني لا أعتقد أنّه سيخلف بوعده ، ورجوتهم تجهيز المطلوب منهم لتقديمه إلى السلطان المذكور بحضوري . وهكذا كان إذ توجهت مع عدد من عقال اهل فضل وقبائلهم إلى حصن بني عطيه ، مع الريالات والتمر والابقار والجمال والخراف والماعز المطلوبة ، في موكب كموكب الرعاة . ولدى وصولنا استقبلنا السلطان اليافعي وحاشيته ، فأدى أهل فضل التحية المطلوبة بالسلاح (التعشيرة) ، ونحروا المواشي المطلوبة (العقيرة) ، ودفعوا الريالات وسلموا التمر المطلوب وتعاهدوا مع جيرانهم على العيش بطمأنينة وسلام .

ـ النزاع بين قبائل فضل وحيدره منصور

خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، جرى نزاع مسلح بين قبيلة آل حيدره منصور في بلدة الدرجاج ، وبين سلطانهم صالح بن عبدالله الفضلي الذي قام على رأس قوة كبيرة من قبائله بمهاجمة بلدة الدرجاج ، مما اضطر آل حيدره منصور إلى الفرار إلى المناطق المجاورة لبلدتهم ، وعلى الأخص بلدة الحصن بني عطيه ، التابعة لسلطنة يافع بني قاصد (يافع السفلى) وجوارها .

اوفدتني حكومة عدن مع ضابط سياسي بريطاني ، لمحاولة اجراء مفاوضات مع الطرفين المتقاتلين ، بغية عقد صلح فيما بينهما لتمكين أهل حيدره منصور من العودة بامان إلى بلدتهم الدرجاج التي مكثنا فيها نحو اسبوعين ، كنا خلالها نتنقل بين مقر السلطان في الكود وزنجبار ، وبين أماكن اقامة عقال أهل حيدره منصور . وقد تكللت مساعينا بالنجاح اذ اصدر السلطان أوامره إلى رجاله ، بعدم التعرض لأهل حيدره منصور العائدين إلى منازلهم الذين تعهدوا باطاعة اوامره وعدم شق عصا الطاعة في المستقبل ، وقد حدد تاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٨ موعداً للعودة .

بقي الضابط السياسي البريطاني في الدرجاج ، للتأكد من عدم قيام جنود

السلطان بأي عمل أو تحرش قد يفسد الخطة المتفق عليها ، وتوجهت أنا إلى قرب بلدة الحصن بني عطيه اليافعية ، كي أرافق العائدين من أهل حيدره منصور إلى بلدتهم . وقد سبق واشترطوا ذلك كي يأمنوا بعدم تدبير سلطانهم ـ الذي لم تكن الاناة والحكمة من أبرز خصاله ـ أي مكيدة لهم . فسرت على رأس القافلة العائدة ، وما أن وصلنا إلى ضواحي القرية حتى انهمر رصاص جنود السلطان علينا ، فلجأ العائدون للاحتماء وراء منزل مهدم استعداداً للرد على مطلقي النار . تمكنت بعد جهد كبير من السيطرة عليهم ، ومنعهم من اطلاق النار . كما تمكن الضابط البريطاني من الزام ضابط السلطان بأمر رجاله بايقاف اطلاق النار ، بعد نحو ساعتين من وقوع الحادث ، ولا ازال اذكر أزيز الرصاص المتساقط علينا ، ولولا لطف الله لسقط عدد غير قليل من القتلى من الجانبين .

عاد الضابط السياسي البريطاني إلى عدن وبعث بمذكرة إلى حكومة عدن وصف فيها ما بذلته من جهود لردع العائدين من الرد على جنود السلطان والتي وجهت لي بدورها كلمة شكر ، وأمرت بادخال ذلك في سجل خدمتي . كما طلبت بعد مدة منحي ومنح الضابط البريطاني وسام الامبراطورية (MBE) وافقت وزارة المستعمرات على منح الوسام إلى الضابط البريطاني الذي كان يجلس آمناً على سطح احد الحصون المنيعة ، ولم توافق على منحي ذلك ، وأنا الذي تمكنت من السيطرة على الموقف ، ومنع الالتحام بين المتقاتلين . بعد أن عرضت حياتي لخطر أكيد ، شكرت المعتمد البريطاني على ما أولوني به من شرف في أعين مواطني العرب ، مما كان سيجر عليّ شتى الاتهامات ولربما سوء السمعة .

لقد تبين لي فيما بعد أن مكتب المخابرات في عدن الذي عاث فساداً في البلد ، وابتز أموال الكثيرين من التجار والاعيان ، بعد توجيه الاتهامات الباطلة لهم ، بأنهم نازيون وفاشيون والذي حاولت مقاومته قدر الامكان ، قد كان وراء الغاء توصية المعتمد البريطاني لمنحي الوسام المذكور لأنهم كانوا قد سبق ومانعوا في أمر استخدامي .

مع سلطان العواذل صالح بن حسن جعبل

ـ سلطة (العواذل)

زرت بعدها سلطنة العواذل ، وكان سلطانها الشاب الوسيم الخلوق صالح بن حسين العوذلي، الذي تولى السلطنة سنة ١٣٤٧ هـ وهو في السابعة من عمره أي قبل مصرع والده السلطان حسين جعبل سنة ١٣٥٥ هـ والذي كان بدوره يعتبر البطل الشعبي المثالي في منطقته ، والذي اغتالته جماعة من اليمانيين في المنطقة المجاورة لبلاد العواذل . عُين السلطان محمد جعبل عم السلطان القاصر وصياً عليه .

السلطان صالح بن حسين جعبل العوذلي : مؤسس عائلة السلطان صالح هو السلطان منصور بن ذيان وقد استولى على السلطنة بعده آل قاسم بن علي وهم ثلاثة : جعبل واحمد وصالح بن قاسم الذين اختاروا للسلطنة احدهم من (اسلاف السلطان صالح) . جرى اغتيال أحمد بن صالح بن قاسم على يد السلطان قاسم بن أحمد الذي اغتيل بدوره على أيدي آل جعبل بن قاسم الذين اختاروا للسلطنة السلطان صالح بن حسين جعبل .

كان القصد من زيارتي هذه التعرف إلى السلطان الصغير الذي كان يحمل بندقية أطول منه ، وإلى وصيه وكبار رجال قبيلته وحثهم على كبح جماح عواطفهم والتوقف عن حملة التهديد الموجهة لليمنيين المجاورين ، ريثما تنتهي حكومة عدن من مفاوضاتها مع السلطات اليمنية حول هذا الحادث المؤلم الذي اشغل الحكومتين اكثر من ثلاثة أعوام تأكد لي خلالها أنه ليس بامكان العواذل تناسي حادثة مصرع سلطانهم البطل حسين جعبل مهما طال الزمن . كذلك قمت بمساعي لعقد صلح بين السلطان واحدى قبائله اهل الشعة .

ـ **امارة بيحان** : أما الزيارة التالية فكانت لامارة بيحان التي يحكمها أيضاً الشاب الصغير القاصر صالح بن حسين الهبيلي بواسطة والده ، ونائبه الشريف حسين بن أحمد الهبيلي الذي حمل والده الشريف أحمد بن محسن قبيل وفاته على الموافقة على تعيين حفيده الصغير خلفاً له ، على أن يكون والده نائباً له . كان عليّ في بيحان القيام بمساعي لاصلاح ما كان بين آل

فاطمة وآل صالح ، أكبر فخيذتين في قبيلة المصعبين من مشاكل وحزازات . كما كان عليَّ درس وايجاد حل سلمي للخلاف المزمن بينهما . ودرس بعض المشاكل الحدودية بين أهالي بيحان وجيرانهم اليمنيين في حريب وجوارها .

الأمير صالح بن حسين الهبيلي أمير بيحان

اصابتي بالحمى السوداء : ولكني عدت إلى عدن بسبب المرض ، ودخلت المستشفى حيث اكتشف الأطباء بأنني مصاب بالحمى السوداء . بقيت مدة اسبوعين في حالة الخطر الشديد ، مما حمل الحكومة على التفكير في استدعاء احد أقاربي ليكون إلى جانبي ، وقد نصحتهم بعدم فعل ذلك بعد أن استفقت من غيبوبتي . لا يمكنني التعبير عن شكري لما أحاطني به أصدقائي في عدن والمحميات من محبة واهتمام خلال مرضي ، إذ زارني عدد منهم في المستشفى ، ثم في منزلي . وقد ظن بعض المتحمسين منهم أن البريطانيين قد دسوا لي السم نظراً لما كان رؤساء المحميات واصدقائي فيها قد اظهروه من تعلق بي ، بلغ حد مطالبتهم باسناد مهمات عدة لي في مناطقهم بدلاً عن الضباط البريطانيين الذين لم يتمكنوا غالباً من التفاهم معهم . لقد سارعت إلى وضع حد لتلك الاشاعات الوهمية مؤكداً انني قد لقيت كل اهتمام ورعاية من كافة الاطباء والممرضين يشكرون عليها .

بعد مغادرتي المستشفى لازمت منزلي لمدة عشرة أيام للنقاهة ، وبناء على نصيحة المعتمد البريطاني سافرت إلى مكيراس للاستجمام في اعالي سلطنة العواذل ، حيث للحكومة استراحة مناسبة ، وحيث تمكنت من الاجتماع بسلطان العواذل والوصي عليه ومتابعة درس قضية اغتيال السلطان حسين جعبل والد السلطان الحالي ، اضافة إلى بعض النزاعات القائمة بين السلطان وبعض قبائله .

عدت بعد اسبوع إلى عدن ، حيث كانت تنتظرني مهمة شاقة في سلطنة العوالق السفلى ، حيث كان النزاع على أشده بين السلطان عيد روس بن علي وبين المنافسين له من أقربائه .

وفيما يلي أود سرد نادرتين جرتا معي في بيحان :

اداب التحية والسلام في بيحان : كانت منطقة بيحان الواقعة إلى الشمال الشرقي من عدن والتي يرأسها الأمير القاصر صالح بن حسين الهبيلي ، ويديرها نيابة عنه والده الشريف حسين بن أحمد الهبيلي من أحب

المناطق إلى قلبي . الأمر الوحيد الذي كنت أشكو منه لدى زياراتي لهذه المنطقة هو افراطهم في اللياقة ، وكثرة اسئلتهم عن الصحة والعيال والأهل ، مما جعلني اشعر في غالب الأحيان انني في عيادة طبيب لاجراء كشف طبي عام . لقد كان علي غالباً القيام بزيارات خاطفة ومستعجلة إلى بيحان بالطائرة لمقابلة الشريف ، وبحث الأمور الهامة الطارئة معه ، ثم العودة إلى عدن في نفس اليوم ، وهكذا لم يكن يسمح لي ضيق الوقت بالاسترسال والاسهاب في تبادل واجبات التحية المعتادة .

فيما يلي وصف مختصر لاحدى تلك الزيارات : اصل إلى مطار النقوب حيث يقطن الشريف ، فيقابلني ثم يصحبني إلى داره ممتطيين صهوات الجياد العربية المطهمة . ادخل مجلس الشريف الذي يغص دائماً بالاعيان والزوار والمشتكين . أطرح السلام الجماعي عليهم فيردوا السلام ثم نجلس جميعاً .

يبدأ أكبرهم مرتبة بالسلام الفردي على الوجه التالي :

قويت يا نجيب

والجواب : نجيت

والسلومه

والجواب : سلمك

كيف الربع من قفاك ؟ أي كيف حال من فارقت ؟

والجواب : بخير يسلمون

كيف السواحق ؟ أي كيف حالة اسنانك ؟

والجواب: عادها الجيد، أي لا تزال جيّدة أو باتت لواحق اذا أصبحت تعبانة .

كيف البعاد ؟ أي كيف عيونك ، وهل لا تزال جيدة ، أو باتت قراب ، اذا كانت لا ترى بعيداً .

والجواب : عادها الجيد .

عسى ما بش ثالثة ؟ أي عسى ألا تكون تستعين بالعصا للمشي والثالثة

هنا تعني الرجل الثالثة ، أي العصا ؟

والجواب : عادها الجيد في حالة عدم التوكأ على العصا أو الثالثة باتت لازمة أي يلزم التوكأ على العصا للمشي .

ولما كان يحضر مجلس الشريف نحو عشرين شخصاً ، وعلي الاجابة على كل منهم على نفس السؤالات وهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً ، والطائرة وربانها بانتظاري في المطار . فقد عقدت معهم اتفاقاً ودياً على أن تقتصر التحية على «السلام عليكم» «وعليكم السلام» مع اضافة عبارة «انني والله الحمد بكل خير وارجو أن تكونوا كذلك» وبهذا يطمأنوا حفظهم الله عن صحتي العمومية وعن من فارقت وعن أسناني وعيوني ورجلي .

لدى قيامي بزيارتي الأولى لامارة بيحان وذلك بطريق الجو ، قابلني نائب الأمير الشريف حسين بن أحمد الهبيلي في المطار ، وعند دخولي باحة حصن الأمير شاهدت خيمة كبيرة قيل لي أن جد الأمير الشريف أحمد بن محسن يسكنها مع زوجته الشريفة العجوز . بعد انتهاء مقابلتي لنائب الأمير ، طلبت منه زيارة والده الشريف الكهل ، فرافقني إلى الخيمة حيث جلست قرب سريره وصاح نائب الأمير باعلى صوته قائلاً : هذا الضابط الجديد نجيب اراد زيارتك وهو مثلنا مسلم وعربي . فأجاب بصوت منخفض «يا حيا بك وكيف اخبار البحار» . انتقل الشريف أحمد إلى رحمته تعالى بعد ذلك بمدة وجيزة .

لدى سماعها اسمي وانني عربي رحبت الشريفة الكهلة جدة الأمير بي والتي كنت ادعوها فيما بعد «بأمي شمس» وأكرمتني وكانت تهتم براحتي وتلح على حفيدها الأمير للاتصال بحكومة عدن وطلب ابقاء الضابط العربي «نجيب» في منطقتهم بدلاً من الضباط البريطانيين الذين يجهلون لغة وعادات البلاد .

المستجدى من الله في بيحان : في صيف سنة ١٩٣٩ نقلت إلى منطقة بيحان مؤقتاً ، للقيام باعمال ضابط المنطقة السياسي الذي كان يقضي اجازته

السنوية في بلاده ، وقد صادف وقوع عيد الأضحى المبارك خلال وجودي هناك . قمت مع ضابط وجنود الحرس الحكومي بتأدية صلاة العيد في مسجد البلدة ، ثم زرنا جميعاً المشايخ والأعيان ، وعدنا بعدها لاستقبال المهنئين في مركز الحكومة في «الوسطة» . دعوت افراد الحرس الحكومي وبعض المشايخ لتناول غداء العيد على مائدتي ، ثم خرجنا جميعاً إلى باحة الدار ، حيث قام رجال الحرس بالحداء وبتأدية الرقصات القبيلية شاهري خناجرهم وسط قرع الطبول وتصفيق المشاهدين ، واستمرت الحفلة حتى الغروب عندما عاد كل إلى منزله .

كان الاحتفال طويلاً ومرهقاً بعض الشيء ، ولذلك آويت إلى فراشي باكراً استعداداً للسفر في الغد ، إلى عاصمة المنطقة في النقوب ، لتهنئة حاكمها الأمير صالح بن حسين ووالده ونائبه الشريف حسين بن أحمد الهبيلي الذي كان قد دعاني للغداء في منزله .

استيقظت مذعوراً لدى سماعي صراخاً متواصلاً على مقربة من دار الحكومة ، واستدعيت ضابط الحرس لمعرفة سبب ذلك الصراخ في تلك الساعة المتأخرة من الليل ، حينما يخلد الجميع للنوم والراحة . كان الضابط وجنوده قد استيقظوا أيضاً ، واسرعوا حاملين بنادقهم لاستجلاء حقيقة ما حصل ، ثم حضروا إلى مكاني لاعلامي أن رعويا الرعوي هو دون القبيلي مرتبة) قد صعد إلى مأذنة الجامع مخاطباً الله سبحانه تعالى ، وطالباً منه أن يحول له مبلغ أربعين ريالاً لأنه ينوي الزواج ويداه خاويتان من النقود . خرجت إلى مدخل المنزل فسمعته يردد ذلك باعلى صوته وبدون توقف . طلبت من الضابط أن يناديه ويطلب منه التوقف عن الصراخ وازعاج النائمين ، فأجاب بأن لا أحد يستطيع أن يوقفه عن مخاطبة خالقه وطلب ما يريد ، واضاف بأنه لا يطلب مساعدة أحد غير الله ولن يقبل تلك المساعدة إذا عرضت عليه ثم استأنف الصراخ .

احترت فيما يجب عمله ، فاقترح علي الضابط أن أسمح له ولجندي

من الحرس بأن ينزلاه بالقوة من رأس المأذنة ولكنني رفضت لعلمي أننا اذا فعلنا ذلك فستوجه إلينا عدة اتهامات من اشكال ذلك المستجدي المهووس .

استدعيت احد وجهاء البلدة وطلبت منه أن يراجع بعض بني بلدته ، وأن يحاولوا اقناع الرجل بالاكتفاء بما قد سببه من ازعاج لأهل البلدة واقلاق لراحتهم ، ولكنه عاد بعد قليل ليقول ان امر اسكاته وانزاله من شأن الضابط المقيم وجنده ، وأنهم لن يتدخلوا بالأمر .

عندئذ أرسلت الضابط ليعرض على المستجدي الذي بح صوته من كثرة الصراخ استعدادي لدفع عشرة ريالات كاعانة شخصية له مني ، بشرط الكف عن الصراخ والعودة إلى منزله ، ولكنه رفض العرض ، وأكد أنه لن يقبل معونة أحد . عندئذ قلت للضابط بأن يناديه كي يستمر في صراخه إلى أن يغمى عليه ، وأنه عندما ينزل من المأذنة سأحيله على القاضي الشرعي للمنطقة لمحاكمته . فأجاب بأنه مستعد للمفاوضة على أساس دفع مبلغ معين له واذا اعطيته الامان . فوافقت على ذلك لتجنب استعمال القوة في حرم المسجد .

نزل المستجدى الوقح من المأذنة ، وذهب لتوه إلى شيخ البلدة ليرجوه التوسط لدي للعفو عنه وعدم احالته إلى المحاكمة . فوافقت على ذلك أيضاً شرط ألا يعود إلى اقلاق الناس مرة ثانية ، فوعد بذلك وسلمته عشرة ريالات لمساعدته على الزواج شفقة عليه رغم اعتقادي بأنه لا يستحق الشفقة .

العوالق السفلى : لدى وصول انباء مثيرة ومستعجلة إلى حكومة عدن عن الحالة السيئة السائدة في سلطنة العوالق السفلى ، وعلى الأخص في عاصمتها احور . كلفتني الحكومة زيارة تلك المنطقة على أمل تمكني من عمل شيء لتخفيف حدة القتال القائم بين السلطان الحالي عيد روس بن علي العولقي وأتباعه من جهة ، وبين أقربائه المنشقين عنه واتباعهم من جهة اخرى ، لكوني ضابط عربي وقد يحالفني الحظ لعقد هدنة بين الفريقين المتقاتلين ، أكثر مما حالف الضباط الأنكليز الذين سبق وزاروا المنطقة وباءوا بالفشل رغم الجهود المكثفة التي قاموا بها .

سلطنة العوالق السفلى

سافرت من عدن ومعي ضابط عولقي من قبيلة العوالق العليا ، وعدد من الجنود المنتمين إلى قبائل على علاقة حسنة مع سلطنة العوالق السفلى . امضيت الليلة في شقره عاصمة أهل فضل ، وكنت قد بعثت من عدن برسالتين مستعجلتين إلى سلطان العوالق السفلى وإلى اقربائه ، اخبرهم فيهما عن عزمي على زيارتهم بقصد المساعدة على اعادة الأمن إلى نصابه والمودة إلى قلوب الأهل والأقرباء .

غادرت شقره في صباح اليوم التالي ، ووصلت إلى مشارف العاصمة احور ، حوالي الظهر . وكان شقيق السلطان وبعض مرافقيه بانتظاري ، لابلاغي تحيات وترحيب السلطان بزيارتي ، ثم تابعنا السير إلى أن وصلنا إلى مداخل العاصمة ، حيث توقفنا ليشرح لنا شقيق السلطان عن الطريق التي يجب أن نسلكها كي نصل سالمين إلى مقر السلطان دون أن نتعرض لخطر رمينا بالرصاص من الفريق المعادي . لدى وصولنا إلى المدخل المعين للمدينة أوقفنا السيارات ، ثم نزلنا إلى سرداب مكشوف وعميق ، وسرنا فيه

نحو عشر دقائق حتى وصلنا إلى مدخل حصن السلطان الذي قابلنا وحوله أولاده وبعض مشايخ قبائله الذين حيّونا باطلاق النار من بنادقهم ، كما نحر الخدم الذبائح ، ثم دخلنا الحصن حيث استرحت قليلاً ، ثم دعيت مع مرافقي لتناول طعام الغداء .

بعد الغداء اطلعت السلطان على تفاصيل مهمتي كما سرد لي هو بدوره التطورات المستجدة على الحالة الامنية ، وألح بوجوب اتخاذ اجراءات فعالة ضد خصومه لأنه سلطان البلاد ، وعلى حكومة عدن مد يد المساعدة له بموجب معاهدة الحماية المعقودة بين بلده والحكومة البريطانية ، وإلا فما فائدة تلك المعاهدة له ولبلاده . ثم انتقل إلى تلاوة لائحة طويلة بالأسلحة التي يحتاج إليها لتأديب اقاربه العصاة واتباعهم . أفهمت السلطات أنني لم أحضر للتخطيط لمعركة حربية ، بل بالعكس وصلت كضابط عربي لمحاولة اجراء هدنة بينه وبين أقاربه ، تمهد الطريق إلى اجتماعهم وتفاهمهم على كافة نقاط الخلاف فيما بينهم . حاول السلطان اقناعي بأن أقاربه لن يقلعوا عن عصيانهم وعدوانهم إذا لم تهددهم الحكومة بأشد أنواع العقاب ، كرميهم بالقنابل ومنعهم من دخول عدن وجوارها . أفهمت السلطان ثانية أنني لست مخولاً لتهديد أحد ، وأنه اذا لم أتوفق لعقد هدنة بينه وبين خصومه فسأعود إلى عدن ، وأرفع تقريراً إلى الحكومة عن زيارتي الفاشلة ، وهي التي تقرر ما يلزم اتخاذه من اجراءات قد لا تكون في صالحه .

بعد اجتماعي الطويل بالسلطان الذي امتد حتى ساعة متأخرة من الليل ، أرسلت كتاباً آخر إلى أقرباء السلطان المنافسين له ، أخبرهم عن وصولي وعن رغبتي في زيارتهم في صباح الغد مع أحد السادة الذين يحترمهم الفريقان المتخاصمان والذين يتجولون في المدينة ، دون أن يجرأ أحد على ايذائهم واطلاق النار عليهم . عاد السيد المذكور بعد ساعة ليخبرني أن أقرباء السلطان يرحبون بزيارتي في الغد ، وأنهم مسرورون لكوني عربياً أتكلم لغتهم ولست بحاجة إلى ترجمان قد لا ينقل الحقائق بأمانة .

آويت إلى مضجعي وعندما أستيقظت ، وبدأت بالاستعداد للقيام بالزيارة الثانية . طلب مني السلطان الاجتماع به مرة اخرى ، ليعيد على مسمعي ما سبق واوضحه لي بالأمس ، فأكدت له بأنني سأعمل جهدي للحصول على موافقة أخصامه لعقد هدنة مؤقتة توطئة للوصول إلى سلام دائم في المنطقة .

غادرت حصن السلطان ومعي ضابط الحرس وبعض رجاله ، برفقة السيد الذي كان قد سبق ونقل رسالتي إلى أقرباء السلطان ، وتوجهنا إلى مدخل السرداب الذي مررنا به في طريقنا إلى حصن السلطان ، ثم سرنا باتجاه حي أقرباء السلطان ، ونزلنا في السرداب المؤدي إلى منازلهم . لم يخطر في بالي في تلك اللحظة إلا ما كنت قد قرأته في التاريخ عن القرون الوسطى وأهوالها ، ولم أكن أتصور أنني سأعود إلى عهد السراديب في القرن العشرين .

وصلنا إلى أمام دار السلطان المنافس (وكلمة سلطان تطلق على كّل فرد من أسرة من تولوا السلطنة ماضياً وحاضراً) ، وصعدنا الدرج الموصل إلى باب الحصن الذي نقصده ، فاستقبلنا السلطان حنتوش وأقاربه ومناصروه ، وكانوا أكثر عدداً من الذين استقبلونا أمام حصن السلطان الأصيل ، وقد أخبرني السيد المرافق أن حنتوش قد حرص على جمع أكبر عدد ممكن من المستقبلين لاظهار أهميته وكثرة أتباعه . كالعادة وقفت أنا ومرافقي على بعد نحو عشرة أمتار من مدخل الحصن ، فتقدم السلطان وأطلق رصاصة التحية على بعد ثلاثة أمتار مني ، ثم تبعه الأخرون في تأدية تلك التحية المرعبة المقيتة ، لما قد تُؤدي إليه من إصابة المشاهدين في الطبقات العليا من الحصون . قال لي مرافقي السيد الجليل ما يلي : «إنّ كمية الرصاص الموجودة بين أيدي القبائل محدودة ، والأفضل ، استعمالها للتحية بدلاً من القتل» وأظن أنه كان على حق في ملاحظته هذه .

إن بروتوكول التحية والترحيب لا يقتصر على «التعشيرة» أي تحية الرصاص «والعقيرة» نحر الذبيحة ، بل يتعداه إلى ما بعد جلوس الزائر بنحو

ربع ساعة يجري فيها السؤال عن الصحة والعيال وعن أخبار البحر ، أي الأخبار الدولية والعالمية . فالقبيلي العادي يعرف عدن والعربية السعودية بسبب فريضة الحج إلى الكعبة المشرفة في مكة المكرمة ، والقليلون منهم يسمعون بمصر ، ولربما بعدد ضئيل من البلدان الأخرى وفيما عدا ذلك فانهم يطلقون عليه اسم البحر وقصدهم طبعاً «ما وراء البحار» .

استهليت حديثي بشكر السلطان وباقي الحاضرين على كريم استقبالهم لي ، وأبديت أسفي كعربي لما يجري من اقتتال بين الأهل والأقرباء ، وأنني أرجو أن أتوفق إلى عقد هدنة أو صلح فيما بينهم ، كي يعم الأمن بلادهم فيعودوا إلى زراعة أراضيهم بعد أن هجروها مدة طويلة ، وإلى أعمالهم وواجباتهم المختلفة التي تعطلت بسبب النزاع الناشب فيما بينهم .

شرع السلطان حنتوش بعرض قضيتهم التي تعود إلى سنوات عدة ، عندما كان أجداده سلاطين البلاد ، وكيف أنهم عاملوا أسرة السلطان الحالي بالحسنى ، فدفعوا لهم حصتهم من المعاشات والمعونات التي كانوا يستلمونها من الحكومة ، وكيف أنّ السلطان الحالي قد توقف عن دفع ما يستحقونه من تلك المعاشات ، ومن الفسوحات والبنادق والذخيرة التي يستلمها من حكومة عدن التي يحتفظ بالقسم الأوفر منها ، ويُعطي الباقي إلى مشائخ القبائل الموالين له وأنه يسعى الآن لضمان انتقال السلطنة إلى ولده من بعده . أضاف أنه قد راجع السلطان مراراً بهذا الخصوص وأوفد إليه عدداً من السادة وأعيان البلاد ولكن دون جدوى . ثم سألني إذا كنت أرضى بأن يهادن من هدر حقوقه وحقّره لدى القبائل ، وأنه على السلطان دفع المتوجب عليه ، قبل البحث في أمر الهدنة والصلح .

أجبت السلطان حنتوش بأنّ العودة إلى دفاتر وذكريات الماضي ، لن يساعد على حل النزاع . وعلينا أنْ نحصر جهودنا في المستقبل لتلافي أخطاء الماضي ، وكي يحصل كل منهم على حقه . لم يَرُقْ كلامي كثيراً للسلطان حنتوش الذي أبدى أسفه لعدم تمكنه من إجابة طلبي ، فقاطعه نجله قائلاً أن

الضابط عربي مثلنا ولن نخيب أمله ، بل علينا الامتثال لنصائحه لأنه الان قد أطلع على تفاصيل نزاعنا مع السلطان ، وسيساندنا لدى حكومة عدن إذا استمر السلطان على خطته المجحفة .

شكرت ذلك الفتى على نصائحه الحكيمة لوالده ، وهنأت الوالد على هذا الفتى النبيل والذكي ، ورجوته أنْ يقتدى به ثم عرضت على الشاب الصغير ادخاله في كلية المحمية لابناء الرؤساء ، فاعتذر لعدم تمكنه من ترك والده وأهله في تلك الظروف الحرجة . وعدت السلطان حنتوش بأنني سأحاول إقناع السلطان للاتفاق معه على كيفية توزيع المبالغ الضئيلة والاسلحة والذخائر القليلة التي يتسلمها من حكومة عدن بطريقة عادلة ، وأنني سأعيّن لجنة من مناصب السلطنة (كبار السادة) للتوسط بين السلطانين وجمعهما في مكان واحد بقصد التفاهم والمصالحة . أخبرته أيضاً بأنني كنت أود البقاء مدة أطول في آحور ، للاشراف على خطوات إجراء الصلح بينهم ، وإنما واجباتي في أماكن اخرى تستوجب عودتي في الغد إلى عدن ، والحيت عليه لزيارتي هناك أو مراسلتي بما يجد .

عدت إلى قصر السلطان وأطلعته على كل ما قاله لي قريبه حنتوش ، ورجوته الاتفاق معه على تسليمه ما يستحقه من المعاشات والأكراميات والأسلحة والذخيرة . فأجاب أن حنتوش يريد إستلام النصف من كل شيء يستلمه هو من الدولة . فقلت له أنني لا أوافق على ذلك لأن حصة السلطان الحالي يجب أن تفوق حصص أولاد واحفاد السلاطين السابقين ، لأن المتوجب عليه تأديته للقبائل ، وما يتطلبه الحكم هو أكثر من واجبات أبناء السلاطين السابقين ، واقترحت عليه توزيع تلك الواردات بنسبة الثلثين له ، والثلث الباقي لاقربائه فوافق على ذلك وطلبت من المنصب إبلاغ حنتوش وجماعته ذلك .

آويت إلى فراشي باكراً استعداداً للسفر فجر اليوم التالي ، وحوالي منتصف الليل سمعت ضجيجاً على مسافة قريبة من حصن السلطان ، حيث انزل ولما استطلعت سبب ذلك الضجيج قيل لي أن مصدره المزارعون الذين يحاولون

حراثة وزرع أراضيهم القريبة ليلاً كي لا يتعرضوا لرصاص أخصامهم .

تركت مدينة آحور عاصمة سلطنة العوالق السفلى التي أعادت إلى ذاكرتي فظائع وويلات القرون الوسطى ، والتي لا يزال أهلوها محرومين من نعمة السير على الطرقات العامة نهاراً ويستعيضون عنها بالسراديب ويغتنمون حلول الليل والظلام لحراثة أرضهم وكسب معيشتهم وكان ذلك في سنة ١٩٣٩ .

هذا حادث من عشرات أحداث مشابهة خبرته بنفسي ، وأكثر أسباب النزاع والتقاتل في تلك المناطق ، يرجع إلى معاهدات الحماية التي عقدها آباؤهم وأجدادهم منذ ما يقارب القرن الواحد ، مما سبب الخلاف المزمن بين أفراد العائلات الحاكمة آنئذ إذ لم يتم عقد هذه المعاهدات باجماع المسؤولين من السلاطين والمشايخ ، بل كثيراً ما جرى ذلك خفية عنهم إذ كان أكثر الذين يقدمون على إمضاء تلك المعاهدات ، لا يفكرون بشرعيتها أو بعواقبها لأنهم كانوا شبه أميين ، وإنما بالمبالغ الزهيدة التي سيجنونها من الحكومة البريطانية وسآتي على تفصيل ذلك في فصل خاص .

كما زرت في وقت لاحق عاصمة يافع السفلى (القارة) وإمارة الأميري (الضالع) ، وعملت لمدة طويلة كضابط مقيم في منطقة (الصبيحة) وسلطنة الحواشب وإمارة بيحان .

- إمارة الضالع الأميرية

زرت هذه الإمارة في شهر ديسمبر من عام ١٩٣٧ بعد شهرين من وصولي إلى عدن والتحاقي بخدمتها . كانت الادارة السياسية في عدن والقيادة العسكرية قد بنت داراً للضيافة تقع على ربوة قريبة ومواجهة لحصون امير الضالع واقربائه .

لا أزال أذكر أن الداعي لزيارتي الأولى هذه للعاصمة الأميرية (الضالع) ، كان نشوب خلاف بين دار الاعتماد والأمير حول تأسيس وواجبات الحرس القبيلي ، وللبحث في إمكانية إقامة معسكر لتدريب الحرس الحكومي

بقيادة الضابط السياسي البريطاني الكبتن هملتون الذي اشتهر بشجاعته التي لم تكن متزنة في بعض الأحيان .

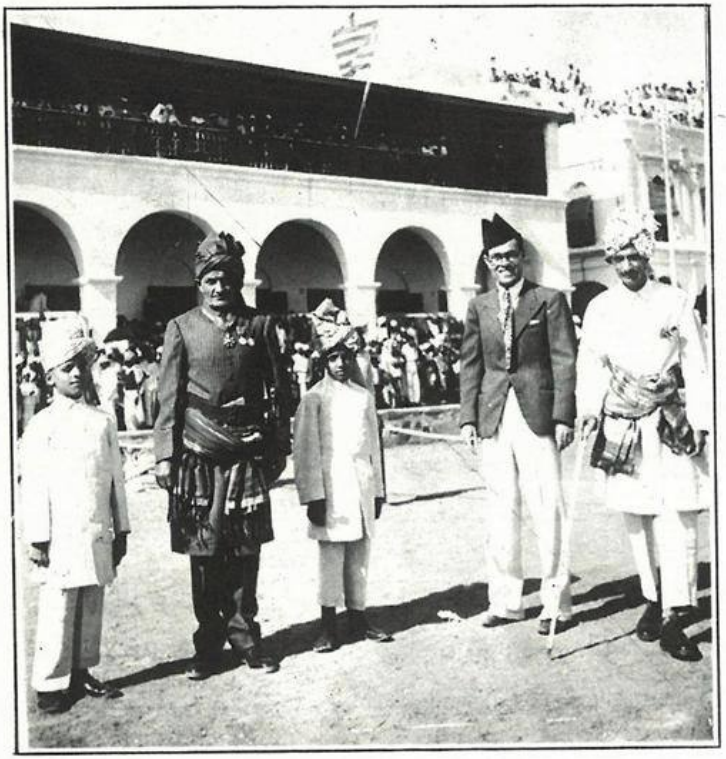

صور إمارة الضالع

نزل الأمير حيدره النجل الأكبر للأمير نصر بن شايف أمير الضالع ، والحاكم الفعلي في الإمارة من مقره في جبل حجاف لمقابلتي ، ثم رافقني إلى مقر الأمير حيث أبلغهم فحوى المهمة المكلف بتأديتها ، واتفقنا على وجوب قيام الكبتن هملتون وثلاثة من مساعديه الضباط العرب الموجلين بتدريب الحرس القبيلي بزيارة الضالع ، وبحث التفاصيل مع الأميرين نصر وحيدره .

وصل الأمير حيدره إلى دار الضيافة في الضالع ، ممتطياً صهوة جواده ، وبصحبته عدد من أفراد حرسه الخاص . وقد كان في غاية اللطف واظهر حفاوة بالغة بي . أصيب الأمير حيدره بمرض عضال بعد ذلك بمدة قصيرة وقد نصحته والحيت عليه بوجوب السفر إلى لبنان للاستشفاء ، وقمت بأعداد وتدبير زيارته بمساعدة والدي في لبنان الذي استقبل الأمير ورفيقه رشيد وأشرف على ادخاله المستشفى لتلقي العلاج وهكذا نشأت صداقة متينة بيننا .

كانت تصلنا شكاوي عديدة ضد الأمير حيدره وقد حاولت مراراً نصحه للاعتدال في تصرفاته وأحكامه . كان حيدره يتهم والده بالانقياد لأوامر الضباط السياسيين وكان يقاوم فكرة عقد المعاهدات الاستشارية التي فرضتها الحكومة البريطانية على شتى امارات المحمية . كما وأنه استمر في مقاومته هذه في عهد حكم أمير البلاد الجديد شعفل بن علي بن شايف الأميري ، مما أدى إلى نزاعات مسلحة وإلى رمي مدينة قعطبة بالقنابل حيث كان يقيم حيدره .

عرفت الأمير شعفل خلال مروره في لبنان وهو في طريقه مع باقي أعضاء وفد حكومة الاتحاد لاجراء مفاوضات في لندن وقد دعاني لزيارته في فندقه وأبلغني ما يكنه لي ذووه من مودة ولم أعد أراه إلا في ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧ عندما تفضل بزيارتي في الهدا ـ الطائف .

أما الأمير شعفل بن علي بن شايف فقد انتخب أميراً لامارة الضالع في عام ١٩٥٤ .

ـ قبيلة الحواشب من ١٩٣٣ ـ ١٩٤٢ لم تكن لقاءاتي مع هذا السلطان الرزين سرور بن محمد الفجاري عديدة لأنه كان عادلاً في حكمه لرعاياه الذين أحبوه وآزروه . قلت له في إحدى زياراتي له في عاصمته المسيمير، ان حكمه الرشيد وثقة قبائله به وعدم حصول نزاعات بينه وبينهم، قد حرمني من الاجتماع به كثيراً وأن زياراتي العديدة كانت مخصصة للمناطق التي تكثر فيها النزاعات بين القبائل ورؤسائها ، أو بين الفخائذ في كل قبيلة .

مع سلطان الحواشب في عاصمته المسيمير عام ١٩٣٨

رافقت السلطان سرور إلى مقر الوالي ، في أواخر عام ١٩٣٨ حيث كان يقوم بتأدية الزيارة السنوية المقررة لكل رئيس في المناطق المحمية . اعجبت برزانة هذا السلطان وبقلة كلامه وضآلة مطالبه ، وتمنيت لو يقتدي الآخرون به ويقللون من عبارات التبجيل التي غالباً ما تكون في غير محلها . اجتمعت به بعد ذلك في عاصمته المسيمير عندما توجهت موفداً من حكومة عدن لاستقبال الأمير علي عبد الكريم العبدلي لدى عودته من كلية فكتوريا في الاسكندرية فور اندلاع الحرب العالمية الثانية . وقد أقام السلطان آنئذٍ وليمة عامرة على شرف الأمير العائد ومستقبليه . كما وأنني لقيته في وادي عقّان فيما بعد عندما طلبت منه حكومة عدن منع وصول شحنات البنزين والمحروقات الأخرى إلى اليمن براً خلال الحرب . وقد اتفقنا معاً بأن هذا الأجراء مجحف وغير قانوني وطلبنا من الحرس المرسل لتنفيذ قرار المنع عدم التشدد في التنفيذ ، وقد بلغ ذلك مسامع ولي عهد اليمن سيف الاسلام أحمد أمير لواء تعز ، فأرسل لي رسالة شكر شفاهية ، وطلب مني ابلاغ السلطان سرور عظيم امتنانه .

انتقل السلطان سرور إلى جوار ربه في عام ١٩٤٢ ، وخلفه نجله

السلطان فيصل بن سرور الغجارى سلطان الحواشب

السلطان محمد بن سرور الذي توفي سنة ١٩٥٥ . انتخب أخيه فيصل بن سرور سلطاناً على إمارة الحواشب في ٥ اكتوبر سنة ١٩٥٥ والذي لم أكن قد لقيته من قبل نظراً لحداثة سنه لدى استقالتي من حكومة عدن عام ١٩٤٧ ، وقد سررت لزيارته لي في الهدا ـ الطائف في ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧ .

ـ **العوالق العليا** : انتقل الشيخ محسن بن فريد إلى رحمته تعالى عام ١٩٥٧ ميلادي عن عمر ناهز الستين عاماً ، وهو شيخ قبيلة معن التي هي أكبر قبائل العوالق . نسب بعض المؤرخين السابقين هذه القبيلة إلى معن بن زايدة الشيباني ، ورجح أخرون بأن نسبها يعود إلى معن العوالق من قبائل اليمن الشمالي .

لّما كنت قد عملت في بدء خدمتي في النواحي اليمنية الجنوبية المحتلة (المحميات سابقاً) ، فلقد كنت أشرف على فصائل الحرس الحكومي في المناطق المختلفة التي عهد إلي بادارتها سياسياً ، وبمساعدة هؤلاء الحرس . كان أكثر ضباطهم ومدربيهم من العوالق الذين اعجبت بذكائهم وشجاعتهم

واخلاصهم ، وعلى الأخص بالضابط عبد ربه بن رويس ، وبصف الضابط محسن بو بكر العولقي وغيرهما . كما اعجبت بباقي الضباط والأفراد من شتى القبائل في المحميات الغربية .

كانت قبائل العوالق تقسم إلى سلطنتين : العوالق العليا والعوالق السفلى ، ثم مشيخة العوالق العليا التي كانت أقوى من السلطنتين وأكثرها نفوذاً ، بفضل حكمة شيخها المقدام محسن بن فريد العولقي الذي كنت أتوق للقياه والتعرف عليه ، نظراً لما بلغني عن حكمته وجهوده لنشر السلام والأمن في منطقته التي كانت (كسائر المناطق في المحميات) مسرحاً للقتال بين القبائل والفخائذ المختلفة ، وأهم أسبابها الأخذ بالثأر التي تحرص عليه العادات القبيلية حفاظاً على ما كانت تعتبره واجباً محتماً عليها وصيانة لكرامتها .

ففي عام ١٩٣٨ وصل إلى عدن السلطان مبارك بن صالح شقيق سلطان العوالق العليا عوض بن صالح ، ودعاني لزيارة أخيه بغية إيجاد حل للجفاء الكائن بينه وبين حكومة عدن ، والذي مضت عليه عدة أعوام ، بسبب ما كان يدّعيه السلطان المذكور من حقوق مادية ومعاشات وفسوحات مستحقة له في ذمة الحكومة . كان السلطان مبارك يعتقد أنني قد أتمكن من أصلاح ذات البين بين أخيه والسلطات في عدن لكوني ضابط عربي مسلم ، بعد أن فشل الكثيرون من الضباط البريطانيين في مساعيهم للقائه وبحث كافة المشاكل معه . أكد لي مبارك أنه سيقنع السلطان بوجوب مقابلتي بعد أن أبديت شكوكي في موافقته على استقبالي ، وإنما وعد مبارك بإزالة كافة العقبات من طريقي .

طرت مع السلطان مبارك إلى نصاب ، ونزلنا ضيوفاً على سيد جليل من آل الجفري الكرام ، ريثما يجري مبارك مخابراته اللازمة مع أخيه الذي سأل إذا كنت أحمل معي ما يطلبه من معاشات واعانات واكراميات . ولم يتوانى عن رفض استقبالي عندما ادرك أنني لا أحمل شيئاً من ذلك . طلبت من السلطان عوض أن يستقبلني بصفة زائر عربي مسلم للتعرف عليه وتناول فنجان قهوة معه ، فكان جوابه بالرفض أيضاً . حاول الشيخ الهمام محسن بن فريد

التوسط ، وأرسل أحد ابنائه لاقناع السلطان لاستقبالي حرصاً على آداب الضيافة العربية ، وإنما دون جدوى مما حملني على إرسال كتاب إلى السلطان ابدي فيه اسفي لتجاهله للعادات العربية المجيدة ولآداب الضيافة ، وقفلت راجعاً إلى عدن وسط خيبة وإستنكار الشيخ محسن بن فريد ومبارك شقيق السلطان .

كان من أهم اسباب موافقتي على زيارة بلاد العوالق ، هي رغبتي في لقاء الشيخ محسن بن فريد في بلده ، لأن حالته الصحية لم تكن تسمح له بزيارة عدن ، وكان ينوب عنه في تأدية الزيارات السنوية لعدن أحد انجاله . وهكذا حالت تصرفات السلطان عوض المنافية لأصول الضيافة العربية دون اجتماعي به .

لم أحظ بمعرفتي بخليفة الشيخ محسن بن فريد الأمير عبدالله بن محسن إلا في شهر يناير سنة ١٩٨٧ في الطائف .

ج - العودة إلى الوطن وأسبابها

بقيت طريح الفراش في منزلي بين ١٠ و ١٩٤٠/٩/٢٢ وقد نصحني الأطباء بوجوب أخذ إجازة طويلة نظراً للارهاق الذي تعرضت له في الآونة الأخيرة .

أبحرت من عدن بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٢٩ على الباخرة الهندية «علوى» إلى ميناء بورنبدر في الهند ومنها إلى كراتشي والبصرة نظراً لخطورة السفر آنئذ عن طريق البحر الأحمر إلى السويس . كانت السفرة متعبة نظراً لظروف الحرب ، ووجوب القيام بعدة تمرينات يومياً تتعلق بالنزول إلى قوارب النجاة واستعمال الأحزمة الواقية . وصلنا إلى ميناء البصرة في ١٩٤٠/١١/٢٠ بعد سفرة استغرقت ثلاثة أسابيع ، ومنها تابعت سفري إلى بغداد . كان الدخول إلى لبنان انئذ صعباً بسبب قيام حكومة فيشي الفرنسية بوضع عدة قيود على السفر إلى لبنان حتى على اللبنانيين أنفسهم ، خصوصاً على موظفي ورعايا الحكومات التي كانت في حالة حرب مع المانيا الهتلرية وحلفائها .

وصلت بيروت في الاسبوع الأول من فبراير سنة ١٩٤١ . وفي ٢٧ فبراير غادرت لبنان إلى دمشق ثم إلى بغداد براً مع زوجتي حيث مكثنا حتى ٢٠ مارس . وانتقلنا بعدها إلى البصرة حيث استقلينا الباخرة «بندرا» إلى بومباي التي وصلناها في ٩ ابريل ، وبقينا فيها حتى ١٦ منه عندما سافرنا على الباخرة «رحماني» إلى عدن التي بلغناها في ٢٤ ابريل سنة ١٩٤١ ، وانتقلنا إلى المنزل المعد لنا في حديقة حسنعلي في الشيخ عثمان وقد لقينا كل ترحيب من اصدقائنا العدنيين .

طلبي الترقية وزيادة المعاش : في أواخر أغسطس سنة ١٩٤٣ أرسل المعتمد البريطاني بناء على طلبي مذكرة إلى السكرتير العام للحكومة يلح فيها على ضرورة ترقيتي وزيادة معاشي، نظراً لما أقوم به من خدمات مشكورة، ونظراً لتعلق كافة رؤساء المحمية بي واستيائهم في حالة اقدامي على الاستقالة واجاب السكرتير العام بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بعدم امكان الحكومة الموافقة على ما أطلبه حالياً على أن يجري درس هذا الأمر فيما بعد . بيد أن الوالي قرر اعطائي لقب «المساعد العربي للمعتمد» .

الاستعداد للعودة إلى لبنان : بعد مغادرة ولي عهد اليمن إلى تعز الذي كان يقوم بزيارة لعدن ، وبناء على نصيحة الأطباء بدأت بالاستعداد للسفر . طلبت اجازة طويلة وأفهمت المسؤولين في عدن ، أنني قد لا أتمكن من العودة لأسباب صحية . ولكن الوالي أبدى رغبته في عودتي لأن أكثرية رؤساء المحمية ، وعلى رأسهم عظمة سلطان لحج يلحون بذلك ، وأنهم قد يفسروا استقالتي على غير حقيقتها فأكدت له أنني سأشرح لهؤلاء الرؤساء الأسباب الصحية التي لربما تحتم علي الاستقالة وبالفعل أطلعت سلطان لحج على تقارير الأطباء ، وأكدت له أنني كنت أود من صميم قلبي البقاء بقربهم ومتابعة خدمتهم ، وأنما السنوات العشر التي أمضيتها بين اليمن وعدن ، كانت منهكة . وأنني لم أعد أستطيع الاستمرار على ذلك الحال . قال أنه يدعو لي بالشفاء التام وأنه على يقين بأنني لن أتركهم في تلك الظروف الحرجة القاسية ، وأنه يرجو عودتي إلى بلدي عدن .

لن أنسى ما لقيته أنا وعائلتي من لطف واكرام من السلطان عبد الكريم وابنه الأمير علي وعائلتهم . فلقد تفضلوا بدعوتنا إلى حفلات وداعية مؤثرة ، كما حضر لوداعي اصدقائي الرؤساء الموجودون في عدن واخواني العدنيون الذين كانوا لي طيلة عشرة أعوام نعم الأهل والاخوان .

استقالتي من خدمة حكومة عدن : جواباً على كتاب استقالتي الذي قدمته إلى حكومة عدن ، وصلتني بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ مذكرة من سكرتير عام الحكومة المذكورة تحتوي قبولها استقالتي ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ .

عبر السكرتير العام في مذكرته هذه عن تقدير سعادة الوالي لخدماتي الحميدة والمشكورة لشعب النواحي المحمية لمدة تسع سنوات اتصفت بالاخلاص والتفاني ، وأن هذا ما يشعر به ويقدره ضباط الحكومة في مستعمرة ومحمية عدن التي خدمت فيها كضابط سياسي مساعد ، وكمساعد للمعتمد البريطاني . وأنهم كلهم يتمنون لي الشفاء العاجل والمستقبل السعيد ، وأن أمر تحديد المكافأة المستحقة سينظر فيها وتقرر فيما بعد .

اسف رؤساء المحمية لاعتزالي الخدمة : كانت تربطني بأكثرية رؤساء المحميات علاقات ودية وحميمة ، إذ كانوا يقدرون ما أبديه نحوهم من اخلاص ووفاء ، على الأخص كبيرهم عظمة السلطان عبد الكريم بن فضل بن علي سلطان العبادل في لحج ، الرئيس الأول في المحميات . لقد كان عظمته يستشيرني في كافة الأمور المتعلقة بعلاقات سلطنته مع الادارة البريطانية ، ومع باقي الرؤساء . وقد اثنى على إخلاصي في مناسبات عدة . ولدى سماعه نبأ عزمي على الاستقالة من وظيفتي لأسباب صحية اتصل بالوالي وبالمعتمد البريطاني وحثهما على رفض استقالتي والاستجابة لمطالبي من حيث الترقية وزيادة المعاش . وقد بلغني من مصدر موثوق أنه عرض على الحكومة العدنية دفع الزيادة التي اطلبها في المعاش من جيبه الخاص . كان يقول لي «الله ارسلك إلينا لتنصحنا وتهدينا إلى ما فيه خيرنا وخير بلادنا والله سيكافئك خيراً عنا» . لدى ذهابي لوداعه قبلني وقال يلزم أن تعود إلينا يا نجيب لاتمام مهمتك وارشاداتك

الحكيمة لنا ، وهذا شعور كافة رؤساء المحمية . وبالفعل اتصل بي أكثرهم مكررين الالحاح بوجوب عودتي إليهم .

ففي ١٥ يوليو سنة ١٩٤٦ تناولت كتاباً من عظمته يخبرني فيه عن أسف المعتمد البريطاني لسفري ، وأنه قد يتصل بي ويرجوني للعودة ومتابعة عملي بما فيه فائدة لرؤساء وشعب المحميات .

حضر السر رجينالد شامبيون وزوجته إلى لبنان لقضاء عطلة قصيرة في فندق فكتوريا في مصيف عين زحلتا ، وقاما بزيارتي في بلدتي العبادية في ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وأمضيا يوماً معنا وكرر الحاحه بوجوب عدم تقديم استقالتي والعودة إلى عملي في عدن . فاطلعته على تقرير طبي صادر عن مستشفى الجامعة الأميركية وعن ضرورة اجراء عملية جراحية لي في المعدة ، فاقترح تمديد اجازتي إلى حين استعادة صحتي فابديت اسفي لعدم تمكني من ذلك لان طقس عدن الحار قد أثر على صحة زوجتي وأولادي الذين لن يتمكنوا من العودة معي إذا أنا قررت العودة بعد الشفاء .

وهذه صورة من رسالة موجهة إليّ تحثني على عدم الاستقالة والعودة إلى اليمن :

٢٨ شعبان ١٣٦٥ هـ ١٥ جولاى ١٩٤٦

لجناب ولدنا العزيز المحترم نجيب عزة الديه حرسه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلنا كتابكم رقم ١١ جولاى ٩٤٦ وسرنا لسلامتكم وصولكم وجمع شملكم بالكلكم ونحن لازلنا مترددين في العزم واذا هيج سنجيئكم بوقته انشاء الله وقد سرنا ما ذكرتم من اعزام السيف هيئة في القيام باصلاح شأن اليمن حقق الله الآمال . ولا شك ان بقائهم في الحالة الراهنه مما يسيئ الى سمعة العرب ويعرقل اعمال الجامعة العربية ، واذا مررتم على السيف عليه السلام فبلغوه سلامنا ولعبد سعيد القفطا بمجيئنا وصديقنا وقد ابدى لنا من ذات نفسه الشديد لذهابكم وشعوره بثقل الاعمال عليه ولازال في حبس الحاجة اليكم وربما اتصل بكم في هذه الشأن ولعوله يقطع الامل الى الآن فان كنتم تروا انكم ستبلغوا مطالبكم عند اتصالكم بكم فنحن نعتقد ان وجودكم فيه تأييد لهذه الحركة وعلى كل حال فالمسئلة راجعة لرأيكم ونخص مستقبلكم ونحن نكتب هذا اليكم من تلقاء انفسنا لعلمنا بتمكم فقط ،

وختاماً بلغوا سلامنا واحترامنا لوالدكم واخوانكم وعائلتكم كما هو لكم من جميع الاولاد ونحن حفظكم الله ورعاكم

محمد احمد الوزير

السلطان علي عبد الكريم في زيارته الرسمية للبنان عام ١٩٥٩ وباستقباله السفير صلاح عبوشي والسيد نجيب أبو عز الدين

صورة سلطان لحج

الفصل الثاني

مراحل تاريخية

١ ـ التمزق اليمني

أ ـ انفصال عدن وحضرموت وامارات الجنوب عن الدولة القاسمية

جرى هذا الانفصال نتيجة للانسحاب العثماني من اليمن عام ١٦٢٩ م ، واستمر إلى أن اعاد احتلالها الامام المتوكل اسماعيل بن القاسم سنة ١٦٥٤ م ، بقيادة ابن أخيه صفي الاسلام أحمد بن الحسن بن القاسم .

ازداد التذمر من حكم الأئمة في جنوب اليمن في عهد الامام المهدي محمد بن احمد المعروف بصاحب المواهب ، وبدأ الثورة ضدهم مشايخ آل هرهرة في يافع العليا ، حيث اجمع السكان على انتخاب وتنصيب الشيخ صالح بن أحمد بن علي هرهرة سلطاناً عليهم ، وقد سارع هذا السلطان الحكيم إلى عقد تحالف بينه وبين السلطان معوضه بن محمد بن عفيف سلطان يافع السفلى ، وانضم إلى حلفهما السلطان صالح بن منصور سلطان العوالق والشيخ قاسم بن شعفل الحالمي شيخ خرفة حالمين .

أرسل الامام صاحب المواهب جيشاً لتأديب ثوار الجنوب ، بقيادة الأمير عامر بن صالح الذي عاثت قواته فساداً في المنطقة ، مما حمل الشيخ الحالمي على الاستنجاد بالسلطان معوضه من يافع السفلى الذي تمكنت قواته من قتل قائد

الامام عامر بن صالح وعدد كبير من ضباطه وجنده ، وتم طرد القوة اليمنية واعادتها من حيث أتت . فلما أدرك الامام صاحب المواهب أن حكام الجنوب مصممون على التخلص من حكمه ، شرع في اتباع خطة مصاهرة النافذين منهم ، وأغدق عليهم الهدايا ليضمن هدؤهم ، في وقت كان ينازعه بعض أقربائه على الامامة وإنما لم يحل ذلك دون تصميم هؤلاء الأمراء الجنوبيين على الخلاص من الحكم الامامي الجائر .

ففي عام ١٧٠٥ م تمكن السلطان ناصر بن صالح هرهرة سلطان يافع العليا من احتلال لحج ، ومواقع حساسة في أبين بعد أن طرد جند الامام منها . هذا وكان سلاطين يافع قد هبوا في العام الأسبق لمحاربة السلطان عمر بن جعفر الكثيري الذي انتحل المذهب الزيدي ، وأراد تطبيقه في حضرموت . توجه السلطان عمر بن صالح هرهرة على رأس ٦ آلاف من مقاتليه إلى حضرموت واستولى على كافة انحائها ، وقضى على مناصري المذهب الزيدي فيها وعاد إلى بلاده سنة ١٧٠٧ م وهكذا بدأ النفوذ اليافعي في حضرموت بعد استقلالهم عن حكم أئمة اليمن .

ب ـ انفصال الامارة العبدلية وعدن عن اليمن

لدى اعلان سلطنة يافع وحلفائها استقلالهم عن حكم أئمة اليمن ، قام الشيخ فضل بن علي العبد لي باعلان استقلال بلاده عن اليمن سنة ١٧٢٨ ، ونصب نفسه حاكماً عليها . تحالف الشيخ فضل فيما بعد مع السلطان سيف بن قحطان معوضه اليافعي على أساس منحه نصف مدخول عدن سنوياً . وفي عام ١٧٣١ اغتال السلطان فضل واعوانه عاملي الامام في لحج وعدن ، واستولوا على المدينتين .

قام الامام المنصور فور ذلك بتجهيز جيش كبير بقيادة الأمير سنبل الصادق الذي تمكن من دخول لحج ، ودحر السلطان فضل ورجاله وفرض غرامة كبيرة عليه ، فلجأ فضل ثانية إلى السلطان سيف بن قحطان سنة ١٧٣٢ م مستجيراً

لاخراج القوات اليمنية من بلاده ، واتفقا على ما يلي :

ـ يقوم السلطان سيف بن قحطان بمساعدة الشيخ فضل بن علي ويمده بالمال والرجال والاعتدة العسكرية اللازمة لاجلاء القوات اليمنية عن بلاده . .

ـ تكون عدن للسلطان سيف .

ـ يكون الشيخ فضل بن علي تحت طاعة السلطان سيف وكعامل من عماله ويبقى كشيخ من مشايخه .

ـ يكون كل مدخول منطقة لحج للسلطان سيف .

قاد السلطان سيف قبائله باتجاه لحج ، وفي الحوطة دارت المعارك مع القوات اليمنية ، كانت الغلبة فيها للقوات اليمنية ، فانسحب السلطان سيف إلى حصن أبين ، وتوجه الشيخ فضل ورجاله إلى عدن التي كان يحكمها انئذ الشيخ أحمد الوادعي كعامل للامام ، ودخلها من جهة البحر وبعد قتال ثلاثة أيام استسلم العامل الوادعي ورجاله وسمح لهم بالخروج من عدن بوساطة المنصب السيد العيد روس . وهكذا تحررت عدن من الحكم الامامي في سنة ١٧٣٢ م . عندئذ طلب الشيخ فضل من السلطان سيف العفيفي مساعدته لاخراج قوات الامام من لحج ، وقدم له المال والهدايا الثمينة واعداً بأن تكون البلاد كلها للسلطان سيف .

زحفت قوات السلطان سيف العفيفي والشيخ فضل بن علي على لحج ، وبعد محاصرة للقوات اليمنية استمرت نحو اسبوعين اطلقوا نيران مدافعهم على حصون الجنود اليمنيين الذي أسرع قائدهم إلى التسليم والمفاوضة للانسحاب بكامل معداتهم . وهكذا كان ، وتخلصت لحج من الحكم اليمني رغم ان الامام منصور حاول استعادة لحج فقد باءت محاولاته بالفشل .

وهكذا تكون الدولة القاسمية اليمنية قد حكمت جنوبي الجزيرة العربية كما يلي :

عدن ولحج	من سنة ١٠٥٤ - ١٠٩٢ هجرية	=	٣٨ سنة
امارات الجنوب	من سنة ١٠٦٥ - ١٠٩٢ هجرية	=	٢٨ سنة
حضرموت	من سنة ١٠٦٩ - ١٠٩٢ هجرية	=	٢٣ سنة

٢ ـ الأطماع الاستعمارية

أ ـ الاستكشاف والاحتلال

ـ الزيارات الاستكشافية

نظراً لازدياد التنافس بين الدول الاوروبية البحرية ذات الاساطيل القوية ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر ميلادي ، أي بين البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا ومحاولة كل منها احراز قصب السبق في احتلال ميناء عدن وما جاورها من الموانىء سعت البرتغال لاحتلال مينائي عدن والمخا الهامين في البحر الأحمر . زار سفير البرتغال في مراكش «دي كوفهام» عدن ، وأجرى اتصالات مع تجارها بغية تحقيق امنيات بلاده للسيطرة على طريق الهند والسواحل العربية .

فيما يلي الرحلات الاستكشافية التي قام بها أشخاص غربيون وأكثرهم من العلماء الهادفين ليس إلى الشهرة فحسب وإنما لجمع المعلومات الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تهم دولهم الطامعة في احتلال واستثمار تلك المناطق البكر التي اشتهرت فيما مضى بتجارة المرجان والعطور والبهارات وغيرها .

ففي عام ١١٧٠ م ابحر الحاخام اليهودي الاسباني بنيامين التودلا ، في رحلة استكشافية ماراً بميناء عدن ، وفي سنة ١٣٢٨ زار عدن وجوارها وبيرد وكويلهنا بأمر من ملك البرتغال .

في عام ١٢٢٠ م زار ميناء عدن الرحالة الايطالي الشهير «ماركوبولو» الذي وصف سلطانها بأنه من أغنى امراء العالم ، وأنه يتعاطى تجارة بيع الخيول العربية مع الهند وتلاه ابن بطوطه .

في عام ١٤٩٦ م وصل إلى عدن الرحالة الالماني ارنولد فون هرف على زورق مصنوع من خشب دون مسامير . وفي عام ١٥٠٢ م غادر الرحالة الايطالي لودفيكو دو فارتيما البندقية ، والتحق بخدمة الجنود العثمانيين المرافقين لحجاج بيت الله الحرام . فر إلى عدن بعد وصوله إلى مكة المكرمة بفترة قصيرة، حيث تم القاء القبض عليه وضربه ووضع القيود الحديدية في رجله ، ثم ارساله إلى سلطان اليمن لمحاكمته . تظاهر بالجنون فسمح له بالعودة إلى عدن عام ١٥٠٤ للعلاج .

في عام ١٥٠٤ م رسى في ميناء عدن أول مركب برتغالي يدخل مياه البحر الأحمر ، وفي عام ١٥٠٦ بنى بحارته قصراً حصيناً في جزيرة سقطرة .

في عام ١٥١٣ رسي أيضاً في ميناء عدن ٢٦ مركباً برتغالياً ، بقيادة «دون الفونسو ديلبوكيرك» ، بقصد نصرة المسيحيين الاحباش ضد الدول الاسلامية المحيطة بالبحر الأحمر ، بناء على رجاء امبراطورة الحبشة لملك البرتغال . أمر أمير عدن مرجان الظافري رجاله بعدم المقاومة في بادىء الأمر ، فتمكن المهاجمون من تسلق سور عدن ودخولها . وعندئذ هاجمهم رجال الأمير فانهزم البرتغاليون ، وأمرهم ديلبوكيرك بالانسحاب وباحراق ما في الميناء من سفن ، ثم ضرب الميناء بالمدافع وتوجهوا إلى جزيرة قمران وباب المندب ثم عاودوا المحاولة للاستيلاء على ميناء عدن فكان الفشل نصيبهم أيضاً .

ـ الاحتلال المصري :

في سنة ١٥١٦ م غزا الاسطول المصري عدن بقيادة سليمان باشا الأرناؤوطي ، وصدهم المدافعون العدنيون ملحقين بهم خسائر فادحة ، مما حمل الغزاة على الانسحاب إلى سواحل اليمن . وفي سنة ١٥١٧ تمكنت القوات المصرية الغازية من احتلال تعز وصنعاء ونهبها ، وقد قتلوا السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي انتهت بوفاته دولة بني طاهر الشافعية .

في ٥ ديسمبر ١٥٣٨ عاد إلى عدن القائد المصري سليمان باشا الأرناؤوطي بعد هزيمته على أيدي البرتغاليين في مستعمراتهم الهندية ، وحصنها

بالاعتدة والمؤن اللازمة لمنع البرتغاليين من الاستيلاء عليها ، احتل مدينتي المخا وزبيد بقصد ضم اليمن إلى الممتلكات العثمانية . كانت القوات المصرية تتوغل آنئذ في اليمن ولدى احتلال العثمانيين لمصر والشام ، طلب قائد القوات المصرية في اليمن «اسكندر باشا» الهدنة من الامام يحي شرف الدين .

في ٢٧ يونيو /١٥٣٨ م غادر الاسطول العثماني الذي أعده السلطان سليمان الأول السويس وعلى متنه عشرون ألف مقاتل ، بقيادة سليمان باشا الأرناؤوطي متجهاً إلى جزيرة قمران بقصد :

- احتلال عدن وضمها إلى الامبراطورية العثمانية .
- تقوية ودعم القوات العثمانية في اليمن للقضاء على الامام ونفوذه .
- مراقبة ومقاومة القراصنة الاجانب الذين دأبوا على الاعتداء على السفن التجارية في البحر الأحمر والاوقيانوس الهندي .
- تدمير مستعمرة «جوا» البرتغالية التي كانت مركز تموين السفن البرتغالية .

- الاحتلال العثماني :

وصل الاسطول العثماني إلى ميناء عدن في ١٣ اغسطس سنة ١٥٣٨ م التي وصفها بأنها : «عظيمة القوة ، تقف على حافة البحر تحيط بها جبال شاهقة ، على قممها قلاع وحصون صغيرة، وهي محاطة من كل جانب بخنادق عميقة فيها فتحة صغيرة طولها حوالي ٣٠٠ خطوة ، تستعمل كممر أو باب للبحر والبر ، وفيها الأبواب والابراج والأسوار . وفي مواجهة المدينة بحر غزير يقف فيه جبل صيره الذي بنيت فوقه قلعة ، وفي سفحه برج للدفاع عن الميناء الواقع إلى الغرب ، والماء هنا على عمق ١٢ قدماً ، وإلى الشمال يقع ميناء صالح لرسو السفن ومحمي من الأرياح . أما الأرض فجرداء لا ينبت فيها شيء ، وليس للأهالي مصدر للماء غير الأمطار التي تخزن في صهاريج وفجوات عمقها نحو ٦٠٠ قدم» .

لدى وصول الاسطول أوفد السلطان عمر بن داود سلطان عدن ، اربعة

من رجاله للترحيب بالقائد ورجاله ولتقديم الهدايا ، وبناء على الحاح سليمان باشا بوجوب زيارة السلطان عمر لسفينة القيادة لبى السلطان الدعوة مع رجاله فأمر الباشا باعتقالهم وقطع اعناقهم .

احتل سليمان باشا الأرناؤوطي عدن ، ثم أكمل زحفه إلى اليمن فاحتل مدينة صنعاء عام ١٥٤٧ ففر الامام إلى كوكبان ، وهكذا بدأت الحرب العثمانية اليمنية الحقيقية . وقد تمكن الامام وقواته من دحر الغزاة العثمانيين واستعادة عاصمتهم ، وإنما عاد العثمانيون واحتلوها بعد وصول تعزيزات عسكرية عام ١٥٧٠ وقد استمرت المعارك ثلاث سنوات .

وفي عام ١٥٩٨ تمكن الامام المنصور القاسم وقبائله من دحر العثمانيين في الشمال .

في عام ١٥٩٠ م تمكن اثنان من القس الكاثوليك من ايبريا ، بدروبايز ، وانطونيو مونسرات من الوصول إلى جزر الكوريا موريا وهرمز ، حيث تم القبض عليهما وسوقهما إلى حضرموت ، حيث رحب بهما شقيق السلطان هناك ، ثم ارسلا إلى صنعاء حيث بقيا خمسة أعوام يعملان في الزراعة ، ثم اطلق سراحهما لدى دفعهما الفدية .

في ٨ ابريل سنة ١٦٠٩ رست أول سفينة تجارية بريطانية اسمتشن «على شواطىء عدن بقيادة الكبتن «شاربي» الذي امرت السلطات العثمانية بالقاء القبض عليه فور نزوله إلى البر ، وسجن مع اثنين مع رجاله لالزامهم على دفع رسوم رسو سفينتهم . غادر شاربي وسفينته عدن إلى المخا ، حيث لقي كل مساعدة من حاكمها . وفي نفس العام تمكن البريطاني «جون جوردان» من التسلل إلى اليمن عن طريق تعز ـ المخا بقصد التجارة .

في ١٠ نوفمبر سنة ١٦١٠ م وصلت إلى ميناء عدن ثلاث سفن بريطانية بقيادة الأميرال السر هنري ميدلتون ، ولعدم وجود مرشد بحري تابع الأميرال وسفنه السفر إلى المخا حيث رحب بهم الحاكم ، ثم ما لبث ان أسرهم في اليوم

التالي ، وقيدهم بالسلاسل الحديدية ، وأرسلهم إلى صنعاء بعد قتل ثمانية من البحارة ، وقد أطلق حاكم صنعاء العثماني سراحهم منذراً إياهم بعدم العودة إلى عدن أو سواحل اليمن مرة اخرى .

عاد السر هنري ومن معه إلى المخا في ٥ مارس سنة ١٦١١ ، فتم حجزهم بعد نزولهم إلى الشاطىء ، وانما تمكنوا من الفرار والصعود إلى سفنهم، وقد هدد السر هنري حاكم المخا بأنه سيهدم المدينة إذا لم يدفع له ١٨ ألف ريال مقابل خسائر بعثته السابقة . رضخ الحاكم لمطالب الأميرال البريطاني ، وسمح للغرباء للعمل في التجارة في المخا بعد تقديم الاعتذار اللازم . وقد أسس البريطانيون مصنعاً لهم في المخا بعد زيارة قامت بها ثلاث سفن بريطانية تابعة لشركة الهند الشرقية بقيادة القبطان «سارس» . وفي عام ١٦١٨ وصل الكبتن «شلنغ» على سفينته «أن رويال» يحمل فرمان سلطانياً لاقامة مصانع في المخا .

سنة ١٦١٣ وصل القائد البرتغالي الفونسو الابوكيوك إلى عدن ، وقد فشل في محاولة احتلال مينائها .

- الاحتلال الهولندي :

في سنة ١٦١٢ م قامت شركة الهند الشرقية الهولندية اقتداء بشركة الهند الشرقية البريطانية ، بارسال عدة سفن تجارية بقيادة «فاندن بروك» ، لمحاولة تأسيس علاقات تجارية مع موانىء البحر الأحمر . رست هذه السفن في ميناء صيره وزار قائدها فاندن بروك «حاكم عدن الذي رحب به وصارحه بأنه لن يسمح للهولنديين بالتجارة في عدن ، فتابع سيره إلى الشحر حيث أسس مصنعاً هناك . في ١٦١٦ ابحر فاندن بروك ورجاله إلى المخا فلم يسمح له حاكمها بالبقاء وأمره بالرحيل فوراً .

في عام ١٦٢٠ أصبح للهولنديين والبريطانيين وكلاء تجاريين مقيمين في المخا .

في عام ١٦٣٠ أبدى الامام رغبته في الاتجار مع الأوروبيين بعد دحره العثمانيين وازدادت زيارات التجار الاجانب للمنطقة .

وفي العام ١٧٠٩ م تمكنت شركة تجارية فرنسية من عقد اتفاقية مع السلطات اليمنية لشراء البن اليمني الصافي، وبكميات كبيرة مباشرة من داخل اليمن. كما وأن السلطات اليمنية هذه وافقت على تخفيض الضرائب الجمركية على البضائع التي تنقلها البواخر الفرنسية ، وضمان حرية بيع تلك البضائع في اليمن وإقامة مستودعات لتخزينها ، ولتجول طواقم السفن والتجار وتمتعهم بالحرية التامة لاقامة شعائرهم الدينية واعتبارهم ضيوفاً على ملك اليمن .

ب ـ الاحتلال المبرمج

(١) ـ الرحلات العلمية الاستكشافية

قام بهذه الرحلة علماء دانماركيون وذلك بين عام ١٧٦١ و ١٧٦٤ م، بعد أن زار اليمن وجوارها السر هنري ميدلتون وجوردين البريطانيين وباربيه ودولاغريلو ديار الفرنسيين . نظراً لضآلة المعلومات عن تلك المنطقة المجهولة ، اقترح بعض العلماء على الملك فريدريك الخامس ملك الدانمارك إرسال بعثة لاكتشافها ، وأن ذلك سيجلب له الشهرة ، أوفد الملك المذكور بعثة مكوّنة من ستة أشخاص من الشبان الذين أبحروا من كوبنهاغن . كانوا اثنان من الدانمارك وهما فون هايفن الاخصائي بأصول اللغة وكرستيان كرايمر الطبيب . اثنان من السويد بيتر فور سكول العالم في علم النبات وبرغرن الجندي المعين لخدمة البعثة واثنان من الالمان جورج ولهلم بورنفند وهو عالم حيوان وكارستون نايبور المساح القانوني الذي كان قد تعلم القليل من اللغة العربية .

وصلت هذه البعثة إلى اللحية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٦٢ م حيث قوبلت بالترحاب ، وبدأت عملها باعداد خارطة لليمن . انتقلت البعثة إلى مدينة بيت الفقيه في العام التالي ، واتخذت منها قاعدة لأعمالها ثم غادرتها إلى المخا ، حيث لقيت صعوبات مع إدارة الجمرك هناك ، وقد توفي أحد افرادها فون هايفن

بحمى الملاريا . انتقلوا بعدها إلى تعز وتوفي فور سكول في بريم والبعثة في طريقها إلى صنعاء التي وصلتها فرحب الامام بقدومها . مكثوا في صنعاء نحو عشرة أيام ثم غادروها إلى المخا واستقلوا مركباً مسافراً إلى الهند وكانوا كلهم باستثناء نايبور مرضى . توفي ثلاثة منهم قبيل وبعد وصولهم إلى الهند ، ولم يبق من أفراد البعثة حياً سوى نايبور الذي عاد إلى بلاده عام ١٧٦٧ حيث أنهى كتابه «وصف الجزيرة العربية» .

لاقت البعثة بعض الصعوبات في المناطق اليمنية الجبلية بسبب الشكوك التي خالجت حكام المناطق التي زارتها ، ولا شك في أن تفاصيل تلك الرحلة قد ساعدت كثيراً الذين قاموا برحلات مماثلة فيما بعد .

(٢) ـ الاحتلال البريطاني : نقطة الانطلاق

في سنة ١٨٠١ م وفي عهد الامام المنصور علي بن العباس زار اليمن الدكتور «برينجل» ، موفداً من لدن حاكم الهند العام ، فاحسن الامام وفادته وأمر حكامه في الموانىء البحرية اليمنية الحديدة والمخا واللحية بتقديم كل المساعدات والخدمات اللازمة للسفن البريطانية .

وفي سنة ١٨٠٢ وصل إلى المخا السر هنري بوفام المعين كاول سفير بريطاني لدى الدول العربية ، فأرسل اثنين من معاونيه لمقابلة جلالة الامام المنصور في صنعاء وعرض عليه مشروع معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين . رفض الامام مشروع المعاهدة المقترحة بعد أن علم بأن السير هنري قد توجه من المخا إلى إب بدون الحصول على اذن مسبق منه وأنه قد اصطحب معه عدداً كبيراً من الجنود الهنود محاولاً اظهار عظمة دولته ، وهكذا عرض نفسه للمهانة والمضايقات .

كما وصل إلى الجزيرة العربية العام ١٨١٠ الريتش جاسير سيتزن الروسي الذي كان من أفضل المكتشفين الذين زاروا المنطقة العربية . لقد ساعده القيصر على القيام بهذه المهمة التي استغرقت نحو سبعة أعوام . وصل إلى اليمن منتحلاً

مهنة الطب ثم قام بتأدية فريضة الحج تحت اسم الحاج موسى ، وبينما كان في طريقه إلى مسقط والبصرة . اتهمه اليمنيون بأنه ساحر حضر للكشف على الكنوز المطمورة في المنطقة . جرى اغتياله داخل اليمن عام ١٨١٠ م .

في عام ١٨٣٥ أوفدت شركة الهند الشرقية البريطانية ، الملازم جايمس ولستد الذي وصل إلى حضرموت ، وزار آثار «نقب الهجر» حيث قام بنقل النقوش والكتابات الحميرية .

زار صنعاء في ١٣ يوليو سنة ١٨٣٦ الضابطان البريطانيان «كروتندن» «وولستد» من العاملين في بعثة مسح الشواطىء العربية . وصلا إلى المخا ثم انتقلا إلى مدينتي زبيد وبيت الفقيه ، ثم إلى صنعاء حيث احتفى بهما الامام المنصور علي بن المهدي وبالغ في اكرامهما . ولقد وصفا هذه الزيارة كما يلي : «كان الامام المنصور علي حينذاك شاباً في الرابعة والعشرين من العمر ، وقد ورث من أمه الجارية البشرة السوداء ، وكانت عيناه تتألقان ببريق اجرامي . وكان مرتدياً عباءة الحرير القرمزي ومعتمراً عمامة بيضاء ، وكوفية مغطاة بالذهب ، وحول خصره خنجر مرصع بالحجارة الكريمة . كان بلاط الامام في صنعاء في حالة من الانحلال والعربدة ، منتشرة بين كبار رجال الدولة . وفي زيارتين خاصتين للامام رآه الزوار في حالة سكر شديد تحيط به الراقصات المخمورات» .

ـ مراحل الاحتلال

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل احتلال عدن أي حتى ١٨٣٨ اقتصر اهتمام البريطانيين فيها على الأمور التجارية .

المرحلة الثانية : بعد احتلال عدن انحصر اهتمامهم في تثبيت وتوطيد أقدامهم فيها ، وانتزاعها نهائياً من أصحابها سلاطين لحج ، والتأكد من عدم محاولتهم استرجاعها .

المرحلة الثالثة : بدأ البريطانيون بعقد معاهدات حماية مع رؤساء

الامارات الداخلية المتاخمة لعدن حتى مناطق حضرموت شرقاً :

- للحؤول دون ضم الاتراك لهذه المناطق .
- كي لا يرتبط أي من هذه المناطق بدولة أوروبية شرقية أو حتى غربية .
- لتجميد الوضع ولمنع قيام أي من هذه الدويلات بتوحيد المنطقة ككل .

المرحلة الرابعة : ابتداء من عام ١٩٣٥ وخشية من ضياع الأجزاء المحتلة أو انضمامها إلى اليمن جرى :

- فصل عدن والامارات الجنوبية عن الادارة البريطانية في الهند ، والحاقها بوزارة المستعمرات رأساً ، وفي عام ١٩٣٦ أصبحت عدن مستعمرة تاج .

- البدء بعقد معاهدات استشارية مع الرؤساء المعاهدين الذين التزموا بقبول واطاعة وتنفيذ نصائح والي عدن ومستشاريه البريطانيين ، في كل ما يرونه في مصلحة البلاد .

المرحلة الخامسة : وحوالي منتصف الخمسينات من هذا القرن ، عمدت السلطات البريطانية إلى إقامة اتحاد فدرالي لامارات المحمية وعدن ، مكون من مجلس للرؤساء يرأسه الوالي (المندوب السامي) ، ومجلس تشريعي ومجلس تنفيذي لكافة المناطق ، حصرت بموجبه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد والي عدن ومستشاريه البريطانيين .

محاولة البريطانيين لشراء ميناء عدن وجوارها

وفي ٤ يناير سنة ١٨٣٦ وصلت السفينة الهندية «داريا دولت» إلى مقربة من ميناء «صيرة» ، حيث انغرست مقدمتها في رمال ساحل أبين وكانت تقل عدداً من الحجاج وبضائع ثمينة . هاجمها فريق من القبائل العدنية ، ونهبوها واعتدوا على ركابها الذين لاقى اربعة عشر حاجاً منهم حتفهم غرقاً . لم تُضع الحكومة البريطانية هذه الفرصة الذهبية ، وسارعت إلى الاستيلاء على الميناء بحجة الثأر لرعاياها وبضائعهم .

أرسلت الحكومة البريطانية الكبتن هاينس في عام ١٨٣٧ إلى عدن ، مع أوامر لمحاولة شراء ميناء عدن من سلطان العبادل محسن فضل لتأمين سلامة التجارة البريطانية في البحر الأحمر في المستقبل ، وللحصول على قاعدة ثابتة لتموين البواخر التجارية بالفحم والمؤن .

وصل هاينس إلى عدن في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، وفي ٤ يناير سنة ١٨٣٨ نزل إلى البر لاجراء المقابلة الأولى مع سلطان العبادل صاحب عدن الذي نفى أن يكون قد اشترك في جريمة نهب السفينة «دوريا دولت» . طلب منه هاينس دفع مبلغ ١٢ ألف ريال كتعويض عن البضائع المنهوبة من السفينة المذكورة أو اعادتها إلى أصحابها نتج عن المحادثات ارجاع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالاً من البضائع ، وحرَّر صكاً يعد فيه بدفع المتبقي أي ٤١٩٢ ريالاً نمساوياً خلال سنة واحدة .

كما وأنه حصل على اتفاق خطي من السلطان تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٨٣٨ ، بأنه سيتنازل عن عدن إلى الانكليز في شهر مارس من العام نفسه ، لقاء دفع معاش سنوي له مقداره ٨٧٠٠ ريالاً . فقبل أن يتحول هذا الوعد إلى معاهدة ، قام نجل السلطان بخطة مكنته من الاستيلاء على وثائق الاتفاق والقبض على المقيم السياسي البريطاني بعد انتهاء اجتماع هاينس والسلطان . ولما علم هاينس بما حصل عاد إلى بومباي .

عاد هاينس إلى عدن مجدداً في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٣٨ ، مع تخويل من حكومته لتنفيذ الاتفاقية بالقوة . اتصل بالسلطان طالباً منه تنفيذ ما سبق واتفق معه عليه وكان جواب ابن السلطان قاسياً ومهيناً . قال : «إنني فوق والدي وفوقك . إذا حضرت إلى الباب سأسمح لك بالدخول ثم أقطع رأسك لأن هذا هو قانون القبائل» . ترجح بعض المصادر أن ما فعله الابن كان بموافقة الأب المغلوب على أمره .

في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٨ وصلت باخرتان إلى ميناء عدن تحملان فحما

وذلك تحديا للسلطان ، ولحمله بالقوة على تنفيذ الاتفاقية التي كان قد توصل إليها مع هاينس .

كتب رئيس الوزارة الانكليزية آنئذ اللورد بالمرستون إلى محمد علي باشا سنة ١٨٣٨ بأن لا حق له في البلاد العربية ، ويجب أن يسحب جنوده منها . ثم عقد معاهدة مع الدولة العثمانية تخول الانكليز الاتجار مع الممالك العثمانية ، ومنها عدن لتكون مركزاً تجارياً في تلك الأنحاء ، لأنهم كانوا يريدونها مستودعاً للفحم ، وذكر أن السلطان عبد الحميد منحهم فرماناً بذلك» .

كانت الدولة العثمانية تدعي سيادة اسمية على عدن التي احتلها المصريون ، ولذا وافق السلطان عبد المجيد العثماني على جعل عدن مركزاً تجارياً للبريطانيين شرط مساعدتهم له ضد خصمه محمد علي باشا والي مصر الخارج على طاعة السلطان . وقد اعتبرت معاهدة لوندرة المعقودة في عام ١٨٤٠ محمد علي باشا من أتباع الدولة العثمانية .

ذكر احد مؤرخي ذلك الزمن ما يلي حول استيلاء البريطانيين على عدن وجوارها .

«هؤلاء فرقة من الافرنج يدعون الانكليز ملكوا عدن ، واخرجوا منها ملوكها بني العبدلي . وقيل باعها السلطان العثماني كما باع غيرها من مدن الاسلام ، وجعل عليهم خراجاً يؤدونه له في كل سنة . وفيها يخطب خطباء المسلمين له . أضاف وكان دخول الافرنج عدن وما زال يسري أمرهم حتى تملكوا أكثر ما يهمهم من اليمن . وما هذه إلا أحدى المصائب الكبرى التي تقيم وتقعد لو بقي للمسلمين ادنى غيرة إيمانية ، وهم بها إلى الآن بل هم قد تملكوا معها الهند والسند وغيرها من بلاد الاسلام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» .

الاحتلال البريطاني لميناء عدن وجوارها : بعد أن ثبت للحكومة البريطانية أن ميناء سقطرة غير صالحة لاعتمادها كمحطة لتموين السفن التجارية البريطانية

بالوقود ، أيقنت أن ميناء عدن هي الأفضل لخزن الفحم . كان الكبتن هاينس آنذاك منهمكاً في ذرع سواحل البحر الأحمر ، فوصل إلى ميناء عدن في سنة ١٨٣٥ م وأرسل اثنين من ضباطه لمقابلة السلطان محسن فضل ، ومباحثته حول إمكانية شراء ميناء عدن لجعلها قاعدة لتموين سفنهم . لم ينتج عن هذه المقابلة أي نتائج إيجابية ، إذا امتنع البريطانيون عن تلبية طلب السلطان لمساعدته ضد قبائل أهل فضل التي تغزو بلاده بين الفينة والأخرى .

في ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ قامت السفن الحربية البريطانية بقيادة الكبتن هاينس ، بمهاجمة قلعة صيرة فدكت تحصيناتها بنيران مدافعها مما اضطر جنود السلطان إلى الانسحاب والاختباء وراء الصخور ، وهذا مما شجع الغزاة البريطانيين على النزول إلى الشاطىء والاستيلاء على قلعة صيره وأسر جنودها ، ورفع رايتهم على دار السلطان محسن فضل الذي فر إلى لحج . كانت خسارة البريطانيين ١٥ جندياً بين قتيل وجريح و ١٥٠ بين قتيل وجريح من جنود السلطان المدافعين .

اضطر السلطان إلى عقد اتفاقية جبرية مع مهاجميه ولقبول تعويض سنوي قدره ٦٠٠٠ ريالاً نمساوياً كما وأنهم الزموه :

- أن يعترف بسيادة الانكليز ويقبل حمايتهم في سلطنته .
- أن تكون البلاد مستقلة داخلياً استقلالاً تاماً .
- أن تكون المقابلات بين العرب والسلطان رأساً دون تدخل الانكليز .
- أن يكون للسلطان الحق بأن يصدر ما شاء من القوانين في بلاده .
- أن يكون له راية خاصة وجند ، وحق بمنح الالقاب والرتب ثم تدرجوا إلى قاعدة اعم فاصبح الحاكم العربي لا يستطيع أن يعقد مع حاكم عربي آخر معاهدة دون أن يستشير ويستأذن حكومة «جلالة الملك» .
- أن تكون بوابة عدن الحدود بين المتعاهدين ، وأن يكون ما بعدها بما فيه بلدة الشيخ عثمان من أملاك سلطنة لحج .
- أنه لا يجوز لأجنبي التملك في لحج أو الدخول إليها ، دون اذن من

السلطان تعطيه الحكومة البريطانية .

هكذا سقطت عدن في أيدي البريطانيين ، وكانت أولى احتلالات في عهد الملكة فكتوريا .

لقد وصف الكولونيل جايكوب احتلال البريطانيين لعدن بأنه :

«مثل من أمثلة اللصوصية وموافقة السلطان على تسليمها مقابل راتب سنوي هي أيضاً مثل من أمثلة الحقارة» .

ـ بداية تثبيت الأقدام

بعد احتلال عدن في ١١ يناير سنة ١٨٣٩ ، شرع هاينس في تحصين المدينة للتمكن من صد أي عدوان قد تتعرض له من القبائل المجاورة .

قبل انتهاء شهر يناير سنة ١٨٣٩ كان هاينس قد نجح في عقد اتفاقيات سلام وصداقة مع قبيلة العزيبة من العبادل .

في فبراير سنة ١٨٣٩ عقدت اتفاقيات سلام وصداقة مع سلطان العبادل ، ومع قبائل العقارب والصبيحة ويافع والفضلي والشرجبي الخ .

في ٩ مارس سنة ١٨٣٩ قتل جندي بريطاني وفر القاتل . وفي اليوم التالي زار سلطان العبادل عدن لابداء أسفه لما حصل ولتأكيد صداقته لبريطانيا .

في ١٨ يونيو سنة ١٨٣٩ وقّع السلطان العبدلي ، تعهداً بالحفاظ على صداقته وتعاونه مع السلطات البريطانية في عدن ، وتسلم أول معاش شهري من هذه السلطات ومقداره ٥٤١ ريالاً .

في ١١ نوفمبر سنة ١٨٣٩ قام السلطان العبدلي بالتعاون مع سلطان أهل فضل ، بمحاولة الاستيلاء على عدن ، وإنما فشلت المحاولة بعد أن خسر السلطان وحليفه ٢٠٠ من أتباعهما بين قتيل وجريح . أوقفت السلطات البريطانية معاش السلطان العبدلي ، وضربت حصاراً بحرياً على الفضلي .

في ٢١ مارس سنة ١٨٤٠ قام السلطان العبدلي بمحاولة ثانية بمساعدة القبائل المجاورة له ، وإنما باءت بالفشل أيضاً بعد أن تكبدت القوات المهاجمة خسائر فادحة ، وسبب الفشل يرجع قبل كل شيء إلى المعلومات المسبقة التي كان يرسلها المقيم البريطاني في لحج إلى حكومته .

وفي عام ١٨٤٣ م وصل إلى وادي دوعن في حضرموت ادولف فون ريد البافاري متخفياً بلباس الحجاج فالقى القبض عليه ، ثم اخلي سبيله بعد الاستيلاء على مخططاته وأغراضه الخاصة ، كما زار لوتس ارنو مارب فمرض وعاد بعد أن حصل على ٥٠٠ مخطوطة ومنقوشة حميرية .

وفي نفس العام زار البارون البافاري أدولف فون ريد المكلا ، منتحلاً اسم عبد الهود وبلباس حاج مسلم وبعد زيارة قبر النبي هود اتهمه السكان بأنه جاسوس بريطاني ، وطالبوا باعدامه ، وإنما تمكن مرافقوه المحليون من انقاذه بعد الاستيلاء على ما لديه من أمتعة ونقوش ومعلومات .

أما المعلومات التي جمعها فون ريد ، فقد نقلها إلى الجمعية الجغرافية الملكية الكابتن هاينس من طاقم السفينة الحربية «بالينوروس» ، تضمنت بعض المعلومات عن وديان حضرموت الخصبة . بعد نيبور بمدة طويلة تسلل لويس ارنو من جده إلى مأرب ، حيث درس نقوش وكتابات السد فيها . وبعد ما يقارب العشرين عاماً ، زار جوزيف هالفي آثار وخرائب معين وخربة البيد ، حيث دحر الرومان بقيادة «اليوس كالوس» السبأيين في عام ٢٤ قبل المسيح . وقد نقل هالفي أكثر من ٦٠٠ من النقوش والكتابات الأثرية واتصل بالجاليات اليهودية في نجران واليمن لأنه كان يهودياً افرنسياً . وفي العام ١٨٨٩ زار المنطقة عالم الآثار النمساوي ادوار غلايزر الذي نقل كتابات ونقوش من مأرب وباقي انحاء البلاد بلغ عددها أكثر من الألف .

الشريف اسماعيل بن الحسن يهاجم عدن : في عام ١٨٤٦ م أعلن هذا الشريف من أهل مكة الجهاد المقدس ضد البريطانيين ، وزحف على اليمن ودخل المخا بعد انضمام عدد من رجال القبائل إلى جيشه ، فاتصل بسلاطين

لحج وأهل فضل والحواشب وشيخ العقارب يدعوهم إلى مشاركته في الجهاد ، ثم دخل قرية «طهرور» في لحج على رأس جيش يربو على الثلاثة الاف مقاتل ، نصفهم من العبادل والحواشب والعقارب الذين كانوا قد انضموا إلى صفوفه ، فأمر سلطان لحج رعاياه بأن يقدموا لجيش الشريف الغازي ما يحتاجه من قوت ومال وملابس اتقاء لشره .

في اغسطس سنة ١٨٤٦ بعث الشريف إسماعيل برسالة إلى الكبتن هاينس جاء فيها : «اسمع يا كبتن هاينس ، سلم لي عدن وما فيها فانك لن تستطيع الوقوف أمام طريقي مهما كانت قوتك ، انك يا هاينس إذا استمعت إلى نصيحتي وسلمت نفسك تسليماً شريفاً فان الله جل وعلا سيضاعف اجرك ويمنحك بركاته ونكون أصدقاء حتى ولو أن ديانتينا قد وضعتانا في وضعين مختلفين ، وسيكون لك ما لنا وعليك ما علينا . أما إذا أبيت ان تفعل ما آمرك به فلا تلومن إلا نفسك على النتائج ، واؤكد أن قدومي من بلد قصي لم يكن في سبيل المال ، بل من أجل الجهاد في سبيل الله وعلى الله الاتكال» .

في ١٧ اغسطس زحفت قوات الشريف باتجاه عدن ، وفي ٢١ منه وصل بنفسه إلى الشيخ عثمان ، وفي ٢٦ منه زحف الفان من رجاله نحو عدن ، حيث قوبلوا بمقاومة عنيفة ونيران غزيرة من مدافع سفينة بحرية ومن سور قلعة عدن الحصينة فانهزمت قوات الشريف المهاجمة ، بعد أن فتكت بها قذائف المدفعية وقتلت عدداً كبيراً من رجالها ، بالاضافة إلى ضحايا وباء الكوليرا الذي كان قد تفشى بين أفرادها . انسحب الشريف إلى أبين ، وتفرق ما بقي من رجاله أيدى سباء وفي سنة ١٨٤٨ لقي الشريف حتفه على يد بدوي من أبين .

في عام ١٨٢٩ م وصل المستشرق جوزيف هاليفي إلى اليمن ، بمهمة انتدبته لها أكاديمية النقوش والمخطوطات الفرنسية . ادعى أنه حاخام من القدس وقد كان أول أوروبي منذ العهد الروماني يدخل نجران ومأرب وفي حوزته ٦٨٥ من النقوش والمخطوطات المنقولة .

في عام ١٨٦٩ م وصل الكولونيل مايلز البريطاني إلى عدن ، ثم قام بزيارة المناطق الداخلية المجاورة لها ، ووجد من الصعوبات والتهديدات مما حمله على العودة إلى عدن ، وابلاغ المسؤولين فيها بوجوب عدم تشجيع الغرباء على دخول المناطق الداخلية حفاظاً على أرواحهم .

بين العام ١٨٧٧ و ١٨٨٠ م : زار الايطالي السندرو مانزوني صنعاء ثلاث مرات ووصف بهاء الفن المعماري فيها .

بين العام ١٨٨٢ و ١٨٩٤ م : زار الباحث النمساوي ادوار غلايزر مرتفعات اليمن أربع مرات وحصل على معلومات قيمة .

في عام ١٨٩٢ م دخل اليمن البريطاني ولتر هاريس ، مدعياً بأنه تاجر يوناني . القي القبض عليه لدى وصوله إلى صنعاء بتهمة التجسس وسجن لمدة خمسة أيام ، سمح له بعدها بالتجول في المدينة ثم مغادرة البلاد .

في عام ١٨٩٣ وصل إلى وادي حضرموت المستشرق الألماني ليو هرش لدرس النقوش والمخططات الحميرية والعربية ، وقد رحب سلطانها بقدومه ، وإنما هدد سادة مدينة تريم بحرق المنزل الذي يحل فيه فيما إذا قدم إلى مدينتهم .

وفي نفس العام أيضاً وصل إلى حضرموت البريطاني ثيودور بنت وزوجته مايبل التي كانت أول امرأة تصل إلى هذه المنطقة . رحب بهما أهالي شيبام وقد نشر الزائران البريطانيان فيما بعد كتاباً جامعاً ومصوراً عن حضرموت ومناقب سكانها وميزاتها الجغرافية ، كما وأنهما رجحا انتساب الحضارم إلى شعوب كانت تقطن تلك المناطق قبل دخول العرب إليها .

في عام ١٩٠٥ وصل إلى الحديده بريطانيان ليلاند بكستون والشريف اوبرى هربرت في طريقهما إلى صنعاء ، بغية قطع الجزيرة العربية براً ، وإنما المرض والعراقيل الرسمية حالت دون ذلك . وفي أوائل هذا القرن قام البريطاني ويمان بري الذي انتحل اسم عبدالله منصور بزيارة عدن وبعض المناطق المجاورة

لها . دهن جسده بالنيل ظناً منه بأن القبائل التي سيزورها ستظنه عربياً . زار يشبم عاصمة مشيخة العوالق العليا وكان أول بريطاني يمضي شهر العسل في صنعاء .

في ١٩٠٨ زار اليمن البريطاني أرثور وايفل ابن عم المارشال وايفل . رفضت السلطات العثمانية في الحديده السماح له باكمال سفره إلى صنعاء ، وإنما تمكن من الفرار والتسلل إلى صنعاء حيث وضع تحت رقابة شديدة ظناً من السلطات العثمانية بأنه جاسوس ، حاول الفرار من صنعاء وإنما القي القبض عليه وسجن ثم ابعد إلى خارج البلاد .

- محاولة الأتصالات بصنعاء

حاول الكولونيل جايكوب زيارة صنعاء في عام ١٩١٩ ، للبحث مع الامام في امكانية اجراء تفاهم وتعاون بين بريطانيا واليمن ، وإنما لم يتمكن من الوصول إلى العاصمة اليمنية بسبب ايقافه مع الوفد المرافق له في باجل من قبل قبائل القحراء لمدة طويلة ، ثم السماح له بالعودة إلى الحديدة . تقطن هذه القبيلة المنطقة الواقعة بين الحديدة وعبال .

كانت البعثة هذه تحمل كتاباً خاصاً وهدايا من جلالة الملك البريطاني جورج الخامس إلى جلالة الامام يحيى . لدى وصول الكولونيل جايكوب إلى باجل أوقفهم زعماء قبيلة القحراء واكرموا وفادتهم وإنما منعوهم من اكمال سفرهم إلى صنعاء .

أوفد الامام والوالي العثماني محمود نديم حرساً ومالاً بغية فك أسر ومرافقة البعثة إلى صنعاء ، كما وصل مندوب بريطاني إلى الحديدة يحمل الالاف من الليرات الذهبية ، ثم تدخل السيد الادريسي وانما دون جدوى . سبب تعرّض هذه القبيلة للوفد البريطاني كان خوفهم من وصول هذا الوفد إلى اتفاق مع الامام يكون على حسابهم .

عاد الوفد إلى الحديدة بعد اسر استمر اربعة أشهر وقد اعيدت لهم جميع امتعتهم واسلحتهم المحجوزة .

وفي سنة ١٩٢٣ عينت الحكومة البريطانية الكولونيل جايكوب هذا مندوباً سامياً في عدن ، وقد تمكن من الوصول إلى صنعاء هذه المرة لبحث امكانية اقامة علاقات ودية مع اليمن ، والحصول على امتيازات خاصة للتجارة البريطانية لقاء الاعتراف البريطاني باستقلال وسيادة اليمن ولكن لم يكتب لهذه المحاولة النجاح .

زيارة السر جلبرت كلايتون إلى صنعاء سنة ١٩٢٦ : في عام ١٩٢٦ وصل السر جلبرت المذكور على رأس بعثة بريطانية إلى صنعاء ، لمحاولة تسوية النزاع الناشب بين اليمن وبريطانيا حول الحدود اليمنية ـ العدنية ، ولعقد معاهدة صداقة بين الدولتين وكان نصيب هذه الزيارة كالزيارة التي سبقتها للكولونيل جايكوب سنة ١٩١٩ أي الفشل .

لقد وافق الامام مبدئياً على ابقاء ميناء عدن تحت الحكم البريطاني ، وعلى استمرار الحالة الراهنة مؤقتاً في النواحي المحمية ، شرط المحافظة على سلامة الطرق والموصلات . كما وعد بعدم ارسال قوات جديدة إلى لحج أو غيرها ، ولكنه أصر على عدم الانسحاب من المناطق التي احتلها سابقاً ، وإنما الخلاف على النقاط الحساسة الأخرى ادى إلى فشل المفاوضات التي استمرت شهراً كاملاً . وأكبر برهان على ذلك الفشل قيام القوات اليمنية في عام ١٩٢٧ بمهاجمة منطقة الصبيحة ، وإنما تم سحبها بعد استلام انذار بريطاني بقذف المدن اليمنية بالقنابل من الجو . وفي فبراير سنة ١٩٢٨ اختطف اليمنيون رئيسين من رؤساء المحمية ، مما ادى إلى رمي مدينة تعز بالقنابل .

الضابط البريطاني : كروفورد : سبق زيارة الكولونيل جاكوب لصنعاء وصول القومندان كروفورد الضابط في البحرية البريطانية ، لاقامة علاقات تجارية بين بلاده واليمن وذلك عام ١٩٢٨ .

قابل هذا الضابط البريطاني جلالة الامام يحيى عدة مرات ، وطلب منه المساعدة لعقد اتفاقية تجارية مع اليمن ، وان الامام وعده خيراً إذا تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية حول بعض النقاط المتعلقة بالنواحي اليمنية المحتلة في المناطق الجنوبية . قدم القومندان كروفورد تقريراً مطولاً إلى حكومته ، متهماً إياها بالسعي للاستيلاء على كل بقعة في العالم يتضح لها أنها غنية في مواردها ، وذلك بطرق غير شرعية وباعذار وهمية وسخيفة . وأكد أن العرب لا ينامون على ضيم وهم متمسكون بنظرتهم المحقة بأن بلاد العرب للعرب وليس لسواهم .

أكد في تقريره أن مدينة وميناء عدن ، هي في غاية الأهمية استراتيجياً لبريطانيا ، نظراً لموقعها الجغرافي الهام للمواصلات البريطانية مع الهند واوستراليا والشرق الأقصى ، عبر قناة السويس والمحيط الهندي . أما المقاطعات المجاورة لعدن ، فليست ضرورية لصيانة الملاحة البحرية البريطانية ، ويمكن اعادتها إلى حكم اليمن التي كانت جزءا أساسياً منه . كما وأن النفقات الطائلة لحماية تلك النواحي لا تبرر ابقائها في أيادي البريطانيين . أبدى اعتقاده بأنه من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الامام ، يضمن لهم عدم حصول أي عدوان على ميناء عدن من تلك المناطق المحمية المجاورة . طبعاً لم تُعِر الحكومة البريطانية تقرير هذا الضابط أي اهتمام .

شبوه والعبر : في عام ١٩٣٩ دخل بعض ضباط حكومة عدن إلى مدينة شبوه متنكرين كما دخل آخرون إلى منطقة العبر ، وأمروا مشايخها بالاعتراف بانتمائهم إلى حكومة عدن بعد أن هددوا السكان برميهم بالقنابل من الجو ، وتمكنوا من احتلال موقع العبر الذي توجد فيه آبار ماء .

سارع الامام للاحتجاج ببلاغ رسمي جاء فيه : «باستغراب عظيم بلغ مسامع الحكومة اليمنية ما اذاعته محطة لندن بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ ، من تبعية شبوه والعبر للادارة البريطانية في عدن» .

«ان شبوه والعبر وجوارهما جزء من البلاد اليمنية الشرقية الشمالية منذ آلاف السنين ولم تمسها يد أجنبية قط» .

أوفد الامام الشيخ علي القردعي مع جماعة من أصحابه إلى شبوه ، فحلقت فوقهم الطائرات البريطانية واخرجتهم منها بالقوة . الشيخ القردعي هذا هو المسؤول الرئيسي عن اغتيال الامام يحيى عام ١٩٤٨ .

بين ١٩٥٠ و١٩٥٢ قامت المؤسسة الأميركية لدرس علم الانسان ، بأعمال حفريات في مأرب وحضرموت برئاسة عالم الأثار ونـدل فيلبس وصحبه من العلماء . اختلف فيلبس مع السلطات اليمنية ، وفر ليلاً إلى المحميات ثم إلى عدن وقد اتهمته الحكومة اليمنية بأنه قد اصطحب معه بعض التحف الأثرية التي عثر عليها في مأرب .

(٣) المعاهدات والاتفاقات

(أ) ـ معاهدات صداقة وتجارة وحسن جوار

من أهم أسباب بطلانها :

ـ عقدت بين طرفين احدهما عديم الاختصاص والأهلية أي انعدام التكافؤ ـ بعض الرؤساء امضوها بصماً .

ـ عقدت اكثرها بواسطة الأغراء واحياناً بالوعيد والرشوة .

ـ عدم تحديد مدة معينة لها . استمرار فعاليتها إلى أبد الآبدين ومخالفتها للقوانين الدولية .

اضافة إلى كونها مزقت البلاد إلى نحو ٢٤ امارة وكرست الانقسام بينها ، وسببت تكاثر عدد الحدود والفواصل والجمارك والضرائب ، وتعددت الولاءات القبيلية الاقليمية ، واعاقت النمو الطبيعي والتقدم وسببت المنازعات بين أفراد العائلات الحاكمة من جهة وبينهم وبين قبائلهم من جهة أخرى .

فيما يلي مثال بسيط على سذاجة بعض الحكام ، وسخافة الاتفاقية التي عقدوها مع البريطانيين :

معاهدة مودة وصداقة بين الحكومة البريطانية والشيخ الشرجبي : إن هذه الورقة التي حررها الشيخ قاسم بن سعيد الشرجبي ، تشهد بأنني «أي الشيخ قاسم بن سعيد» صديق حميم للانجليز ، وأنها لصداقة صادقة ودائمة لا تنقطع . إن ثقتي بالله بأن هذه الصداقة لن تنقلب إلى الضر ، وأن أي ضرر لن يقع ولا حتى اخطر الحوادث وأقلها شأناً . ان رعاياي سيدخلون منطقتكم أي «منطقة الانجليز في عدن» ورعاياكم سيدخلون منطقتنا كأصدقاء ، **وكل ما يسر الانجليز سيكون نافذاً وسأعمل على الدوام بموجب تعليماتكم أي تعليمات الأنجليز مهما كانت** . ان صداقتنا يعلم بها الله وهو خير الشاهدين» .

مرحلة عقد الاتفاقيات مع القبائل المجاورة : لم يكن البريطانيون الذين عينتهم حكومة مقاطعة بومباي لادارة ميناء عدن ، ينهون عمليات غزو واحتلال عدن ، حتى شرعوا في شن حملة واسعة هدفها عقد اتفاقيات ترمي إلى كسب صداقة ، وتعاون القبائل المجاورة لميناء عدن ، لتأمين سلامة الميناء المذكور وسلامة وأمان الطرق المؤدية منه وإليه . أما الاتفاقيات التي وفق الضباط البريطانيون لعقدها مع رؤساء المناطق المجاورة فكانت كما يلي :

- اتفاييات للمحافظة على السلام والصداقة .
- حماية وأمن الطرقات المؤدية من عدن وإليها .
- حماية الرعايا البريطانيين في السفن التي قد تتحطم في مياه عدن أو قربها .
- منع ومعاقبة الاتجار بالرقيق الافريقي .

١ - اتفاقيات السلام والصداقة : يتعهد الرؤساء بموجب هذه الاتفاقيات «باحلال الصداقة والسلام ، وكل شيء جيد بين البريطانيين والقبائل ، لن يمس أحد أو يعتدي عليه على الطرقات ، سيكون التجار أحراراً في الاتجار بدون أي ضغط أو ظلم .

فيما يلي نص أولى هذه الاتفاقيات المعقودة مع سلطان الحواشب بتاريخ

٣١ يناير سنة ١٨٣٩ ، أي بعد ١٢ يوماً من قصف واحتلال ميناء عدن الذي جرى في ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ .

اتفاقية سلام وصداقة بين البريطانيين وقبيلة الحواشب بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٣٩ : بسم الله الرحمن الرحيم ، بمنة الله .

هذه الاتفاقية هي بين الحواشب وتتعلق بالامن والسلام . ولقد أناب الشيخ عبدالله الحوشبي عنه الشيخ حامد بن عبدالله الحوشبي ، وأنابت الحكومة عنها القومندان (القائد) هاينس الوكيل البريطاني . أننا الآن أصدقاء ونعد سلاماً وصداقة . صداقة مخلصة وطويلة ـ وان قلوبنا وآمالنا واحدة .

وإضافة إلى ذلك سيكون بيننا وبين عدن سلام وصداقة ، وأنه إذا مر أحد من رعايانا ، أو من رعايا بريطانيا في بلد الآخر فانهم لن يهانوا أو يعتدي عليهم ـ أنا كشخص واحد ـ واذا ارتكب احد رعايا الطرفين خطأ ، فيلزم تسليمه إلى سلطات بلده لمحاكمته طبقاً لقوانينها الخاصة» .

بحضور :

السيد علوي بن عيد روس علي بن بو بكر راشد عبدالله

الشيخ محمد بن عبدالله عزب مكي عزيبي

أ س . بي . هاينس

ولقد عقدت التفاقيات مماثلة مع المناطق التالية :

ـ سلطنة العبادل (لحج)	بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٨٣٩
ـ مشيخة العقارب	بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٣٩
ـ مشيخات الصبيحة	بتاريخ ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٨٣٩
ـ سلطنة يافع السفلى	بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٣٩

وهكذا نجد أن الضباط البريطانيين في عدن ، تمكنوا خلال الشهرين الأولين من احتلالهم لميناء عدن من عقد اتفاقيات سلام وصداقة مع أكثر المناطق المجاورة للميناء ، وذلك لتأمين السلام والاستقرار في الميناء المذكور . ومما يجدر

ملاحظته هو أن البريطانيين ، لم يتمكنوا من عقد هكذا اتفاقيات مع المناطق النائية سوى في عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ كما يتبين اللائحة التالية :

ـ مشيخة الضبي (يافع العليا)	بتاريخ ١١ مايس سنة ١٩٠٣
ـ مشيخة الموسطة (يافع العليا)	بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٠٣
ـ مشيخة المفلحي (يافع العليا)	بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٠٣
ـ سلطنة يافع العليا	بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٣
ـ مشيخة الحضرمي (يافع العليا)	بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣
ـ مشيخة الشعيبي	بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣
ـ مشيخة العوالق العليا	بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣
ـ امارة بيحان	بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣
ـ سلطنة العوالق العليا	بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٠٤
ـ امارة الضالع	بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

٢ ـ اتفاقيات لحماية الطرقات والمحافظة على أمنها : تعهد الرؤساء بموجب هذه الاتفاقيات ، بألّا يلحق أي ضرر أو إهانة أو تعدي على أحد في الطرقات العامة أو بين البريطانيين وقبائلهم ، بل يلزم أن يعم السلام والهدوء . ولن يكون بين هؤلاء القبائل وبين الأنكليز أي خلاف أو ظلم بل يكون لكافة التجار حرية الاتجار بدون أي ضغط أو قيد» .

وفيما يلي النص الحرفي لاحدى هذه الاتفاقيات :

اتفاقية معقودة بين السلطان محسن العبدلي وأولاده والبريطانيين ، بواسطة وكيل السلطان المفوّض بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٣٩ .

عقدت هذه الاتفاقية فيما بين السيد محمد حسين وحسن خطيب نيابة عن سلطان لحج ، والقومندان هاينس وكيل ومندوب الحكومة البريطانية .

إنني بناء على كلمة وتعهد السلطان محسن أعد بألّا يحصل على الطريق ، أو بين الانكليز وبين قومي أي ضرر أو عدوان أو إهانة ، بل سيعم السلام

ويخيم الهدوء . وأنني أوافق بألا يحصل بين قومي وقومكم أي خلاف أو ظلم ، وسيكون التجار احراراً في معاطاة التجارة ، دونما أي ضغط أو ظلم .

شهود الحال :

راشد عبدالله	السيد محمد حسين بن ويس
حاجي محمد حسين	حسن بن عبدالله خطيب
شاه مناتي	اس . بي . هايني
حاجي جعفر	

تاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٣٩ ـ تصدقت من حكومة بومباي بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٩ .

ولقد عقدت اتفاقيات مماثلة مع المناطق التالية :

ـ سلطنة الحواشب	بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٣٩
ـ سلطنة أهل فضل	سنة ١٨٥٧
ـ مشيخات الصبيحة	بتاريخ ١٣ مايس سنة ١٨٧١
ـ امارة الضالع الاميرية	بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٨٨٠
ـ مشيخة أهل علي	بتاريخ يوليو سنة ١٩١٤
ـ مشيخة أهل قطيب	بتاريخ يونيو سنة ١٩١٥

٣ ـ اتفاقيات لحماية السفن البريطانية المحطمة وركابها من الرعايا البريطانيين : تعهد الرؤساء بموجب هذه الاتفاقيات «لزيادة المحافظة على الأمن في المناطق الشاطئية ، فاذا تحطم مركب على شواطئنا فاننا سنحميه ، ونحمي ملاحيه الذين سيلاقون معاملة طيبة ونوصلهم سالمين إلى عدن» .

وفيما يلي النص الحرفي لاحدى هذه الاتفاقيات :

نص عقد وتعهد امضاء الشيخ عبدالله بن خضر المنصوري بتاريخ ١٣ مايس سنة ١٨٧١ أنا عبدالله بن خضر المنصوري أوافق وارتبط بموجب هذا

العقد مع المايجور جنرال شارلي وليم تريمنهير سي - بي ، المقيم السياسي في عدن ، بأنه إذا حصل أي نهب أو اعتداء من عائلة الكريسي داخل أراضيّ أو خارجها ، فإنني اتعهد بتحمل مسؤولية ذلك ، وبتقديم الترضية اللازمة . لقد نفذت هذا العقد بحريتي الكاملة ووقعته كما مبين ادناه .

حرر في الشيخ عثمان بتاريخ ١٣ مايس سنة ١٨٧١ .

بصمة — شهود الحال

عبدالله بن خضر — سلطان محسن بن فضل بن محسن بن فضل

سلطان محمد بن محسن بن فضل

سي . دبليو . تريمنهيري المقيم — الشيخ حسين نعمان الخليفي

الشيخ أحمد بن محمد سعيد العطوي

ولقد عقدت التفاقيات مماثلة مع :

- مشيخة العوطف — بتاريخ ١٣ مايس سنة ١٨٧١
- سلطنة المهرة وسقطره — بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٧٦

٤ - اتفاقيات لتحريم والغاء الاتجار بالرقيق الافريقي : يتعهد الرؤساء بموجب هذه الاتفاقيات ، ويعلنون باخلاص «منع وتحريم تصدير الرقيق من افريقيا بأية وسيلة كانت ، ولن نسمح لأنفسنا أو لرعايانا بتصدير الرقيق ، وأن كل سفينة تحمل الرقيق سيلقى القبض عليها وتصادر ويطلق الرقيق الذي تحمله» .

نص اتفاقية تحريم الاتجار بالرقيق وقعها رؤساء العوالق السفلى بتاريخ ١٤ اكتوبر

«باسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين .

الداعي لتحرير هذا العقد هو الدافع الانساني الذي تأثرنا به ، والرغبة في مماشاة المبادىء التي تعتنقها الحكومة البريطانية العظيمة . وعليه فاننا نعير اذناً

صاغية لمقترحات صديقنا المخلص البريجادير دبليو . ام . كوغلان واليّ عدن ، بأن نتعاقد ونتعاون معه ومع بعضنا البعض ، لالغاء وتحريم تصدير الرقيق من أي مكان في افريقيا ، إلى أي مكان آخر في افريقيا أو آسيا أو أي مكان آخر يخضع لنفوذنا .

اننا نحن الموقعين ادناه على هذا العقد نصرح امام الله جلّ جلاله ، عن تصميمنا على منع تصدير الرقيق من افريقيا بأية وسيلة نستطيعها . اننا لن نسمح لأنفسنا أو لرعايانا بممارسة ذلك ، وأن أية سفينة نجدها تحمل الرقيق سنقبض عليها ونصادرها ونطلق ما تنقله من رقيق» .

الامضاءات الشاهد

السلطان منصر بن بو بكر بن مهدي العولقي السيد محمد بن عبد الرحمن الظفري

السلطان أبو بكر بن عبدالله بن مهدي العولقي

ولقد عقدت اتفاقيات مماثلة مع :

- السلطنة القعيطية بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٧٣
- السلطنة القعيطية (الشحر) بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٣

- شروط اتفاقية السلطان أحمد عبد الكريم العبدلي والبريطانيين

الاتفاقية المبرمة بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٨٠٢ م بين السلطان أحمد عبد الكريم والسر هوم بوخام : عقدت هذه المكاتبة بناء على رغبة (الماركيز ويللي) أحد اعضاء مجلس شورى الدولة المنوط به أعمال ممالك بريطانيا في الهند الشرقية ، بواسطة نائبه السر هوم بوفام ، مع السلطان احمد عبد الكريم سلطان لحج القائم من طرفه الأمير أحمد باصهي لربط علائق الوداد والمعاملة التجارية بين الطرفين .

اتفق النائبان وتراضيا على وضع الشروط الآتية :

الشرط الأول : تكون المواصلة التجارية بين الشركة الهندية الشرقية

المحترمة ، والرعايا البريطانيين المسموح لهم (بالمعاملة) من حكمدار الهند العام ، وبين رعايا السلطان أحمد عبد الكريم .

الشرط الثاني : يقبل السلطان أن يجعل ميناء عدن مفتوحاً لجميع البضائع الواردة على المراكب الانكليزية ، وأن يأخذ مكساً على البضائع والتجار ، بنسبة ما هو مدون في قوائم البضاعة اثنين في المائة لا زيادة لمدة عشر سنوات ، فليس للسلطان ولا لأحد لمن مأموريه أن يأخذوا مكوساً أخرى ، بصورة رسم مرسى أو جمرك أو ميزان .

الشرط الثالث : بعد أن تنقضي العشر سنوات المذكورة ، يحق للسلطان أن يزيد رسومه إلى ثلاثة في المائة فليس لورثته أو لخلفائه أن يزيدوا على ذلك ، وإذا حصلت منهم مخالفة لهذا الشرط ستبطل الصداقة والعلاقات التجارية مع الأمة البريطانية ، وبناء على هذا الالتزام يتعهد السلطان أن لا يجعل مكساً آخر بصورة رسم جمرك أو مرسى أو ميزان .

الشرط الرابع : يلزم دفع المكس المذكور اثنين في المائة لمدة العشر سنوات المذكورة ، ثم الثلاثة في المائة تبعاً بعد انتهاء المدة المعينة على الدوام على جميع البضائع الصادرة من عدن من حاصلات بلاد السلطان أو البلاد المحيطة بها .

الشرط الخامس : إذا اشترت الشركة المحترمة المذكورة أو أحد رعايا بريطانيا بضائع من مدينة عدن ، أو من مينائها وكانت البضائع المذكورة مجلوبة من افريقيا أو الحبش ، أو أي بلاد أخرى ليست من أملاك السلطان فليس له عليها رسوم ، باعتبار أن الرسوم الواجبة عليها قد دفعت عند نزولها إلى عدن فلذلك يقبل السلطان أن لا يضرب عليها ضريبة اخرى .

الشرط السادس : يكون رعايا بريطانيا الذين يستعملون ميناء عدن احراراً في معاملاتهم ، فلا يجبرون على أن يباشروا أشغالهم بواسطة شخص أو أشخاص أو سمسار أو ترجمان ، إلا باختيارهم ولهم أن يشتغلوا بحريتهم دون أن يكونوا تحت ضغط السلطان .

الشرط السابع : يجوز لرعايا الدولة البريطانية أن يسلموا أموالهم لمن يختارون من غير اكراه ، سواء أكانوا أصحاء أو مرضى . وإذا مات شخص من رعايا بريطانيا تسلم جميع مخلفاته ، بعد تسديد الديون الثابتة عليه لرعايا السلطان إلى يد والي عدن لكي ترسل إلى الحكومة العليا أو إلى أي متصرفية اخرى ، لانتفاع عائلة الهالك وورثته الشرعيين .

الشرط الثامن : يجب أن يجعل سجل يقيد به أسماء رعايا الانكليز القاطنين في عدن ، وأن يعطي كل واحد منهم شهادة مقيدة في ديوان القاضي ، ووالي عدن لكي لا يحدث نزاع بعد الآن إلا إذا ادعى شخص لنفسه الحماية البريطانية سواء أكان أوروبياً أو وطنياً فلا ينال امتياز الشرط السابع من لم يرد اسمه في السجل المذكور .

الشرط التاسع : يجب أن تعتبر المنافع الناتجة من الشرط السابع شاملة للتجار المسافرين ، والضباط المعهود إليهم نظارة وأحوال السفن بأنهم رعايا الدولة الانكليزية ، وكذلك بحرية جميع المراكب التي تسافر تحت الراية الانكليزية ، إذا احضروا شهادة من رئيس السفينة التي هم فيها ، سواء اوصوا أو مات أحدهم بدون وصية .

الشرط العاشر : يتعهد السلطان عن نفسه وورثائه وخلفائه ان يبذل المساعدة التي في وسعه بذلها لاسترداد الديون التي لرعايا الانكليز عند رعاياه ، وإذا لم يدفع الحق المطلوب بعد ثبوت طلبه وبعد تقديم رعية الانكليز دعواه إلى القاضي للحصول على مساعدته ، وبعد مرور ثلاثة أشهر على تقديم الدعوى إلى القاضي ، فللقاضي التصرف باعطاء الأمر بحجز مال المدين ، وبيعه لمصلحة الدائن . وإذا كان المدين لرعايا الانكليز لا مال له فيلزم على القاضي أن يسجنه حتى يتم بشأنه تدبير يرضي الحكومة الانكليزية .

الشرط الحادي عشر : إذا حصلت مخاصمة بين رعايا الانكليز المسجلين فيلزم رفع الدعوى إلى والي عدن ، والمذكور سيجري الحكم بحسن نظره طبق الأصول المتبعة في بلاده . وسيكون حكمه نافذاً في أي دعوى لا تتجاوز الفي

ريال ، وإذا زاد المبلغ على ما ذكر يرفع الاستئناف إلى متصرفية اخرى في الهند . وإذا لم يرض أحد الفريقين بالحكم الصادر يحق للقاضي أن يسجنه بحسب طلب الوالي . والمقصد من هذا الشرط هو تأييد النظام التام والاتفاق بين الرعايا المسجلين من الانكليز ورعايا السلطان .

الشرط الثاني عشر : تفصل جميع المشاجرات بين رعايا الدولة البريطانية ورعايا السلطان بمقتضى قوانين البلد المقررة .

الشرط الثالث عشر : رضي السلطان أن يعطي الدولة البريطانية أرضاً في غربي المدينة طولها . . . ذراعاً وعرضها . . . ذراعاً بعوض قدره (. . . .) ريالاً لكي تستعمل الدولة البريطانية تلك الأرض ، وللشركة أن تعمر فيها أي بناء أو بيت ، وأن تدرب البقعة عند الاقتضاء . والتزم السلطان أن يمنع أي عمارة حوالي الدرب إلى مسافة عشرين دراعاً في واجهة الدرب وإلى خمسة عشر ذراعاً من أي جهة أخرى .

الشرط الرابع عشر : للبريطانيين أن يدخلوا المدينة من أي باب ، وأن يركبوا الخيل والبغال والحمير ، وأي حيوان آخر يستحسنون ركوبه بدون احتقار ولا معارضة ولا اهانة .

الشرط الخامس عشر : اذا فر شخص من عساكر الدولة ، أو من رعاياها من غير المسلمين ، والتجأ إلى القاضي ، أو أي أمير من طرف الحكومة وطلب اعتناق الاسلام . فعلى القاضي أن يرسل افادة رسمية إلى الوالي ، فلعله يطلبه بصفته رعوياً بريطانياً ، وما لم يصل طلب من الوالي بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ الافادة ، فللقاضي أو الأمير أن يعمل بمقتضى رأيه في معاملة الشارد .

الشرط السادس عشر : سيعطي السلطان بقعة من الأرض لتكون مقبرة عامة للرعايا البريطانيين الذين يموتون في حدوده مجاناً فلا يدفعون غير نفقات الدفن .

الشرط السابع عشر : أي مادة خارجة عن هذه المعاهدة يقترحها أحد

الطرفين ويتم عليها الاتفاق ، يجوز اعتبارها ملحقة بهذه المعاهدة . وسفير الدولة البريطانية مستعد أن يقبل أي رأي من السلطان ، ويرفعه إلى سعادة والي الولاية وأن يدخل في مقاولة مشترى أي مقدار من البن أو تسليم أي بضائع بريطانية بالأسعار التي يكون عليها التراضي .

قرئت هذه الشروط السبعة عشر وصار عليها التراضي ، وقبول من الطرفين ، ووضع السلطان ختمه على النقل العربي الصحيح ، ووقع السفير البريطاني على النقل الانكليزي في مركب جلالة الملك المسمى (راي) في طريق عدن في اليوم السادس من شهر سبتمبر سنة ١٨٠٢ م .

ـ مواد اتفاقية سلطان لحج علي محسن وحكومة عدن مع البريطانيين

من أجل الحصول على فوائد تجارية بالطرق الودية والنية الحسنة والسلام الدائم لكلا السلطتين . فان هذه الاتفاقية جرى تحريرها والاتفاق عليها وختمها والتوقيع عليها من قبل أولئك الذين يمتلكون السلطة والنفوذ الكاملين وهما : السلطان علي بن محسن فضل بالاصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن ورثته وخلفائه ، وأيضاً عن قبائل العزيبي والسلامي وجميع القبائل الأخرى الذين تحت حكمه ونفوذه . والمحترم ستافورد بتسورث هينس الكبتن في الأسطول الهندي ، والمعتمد السياسي في عدن الذي خولت إليه جميع السلطات لأن يفعل ذلك من قبل صاحب الشرف الرفيع الحاكم العام للهند ، وهذه الاتفاقية ستكون عرضة للمصادقة عليها من قبل حكومة الهند .

بالنظر إلى الحاجة إلى السلام والتبادل التجاري ، والرخاء بين جميع الشعوب وعلى الخصوص لفائدة السلطتين المذكورتين اعلاه وهما : السلطان علي محسن فضل سلطان لحج باسمه ، وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وجميع القبائل التي تحت ادارته ورقابته وسلطته ، والكبتن ستافورد بتسورث هينس بالنيابة عن صاحب الشرف الرفيع الحاكم العام للهند ، عملت هذه الاتفاقية لغرض تأسيس صداقة دائمة وطيدة الأركان لا يجوز خرقها ، واتفق الطرفان وصادقا وختما ووقعا على المواد التالية :

المادة الأولى : بالنظر إلى الاحترام الواجب للحكومة البريطانية ، فان السلطان علي محسن فضل يتعهد بأن يحصل للمالكين الشرعيين كل الأراضي والممتلكات المنزلية وغيرها التي في داخل حدود بلاده والتي يمتلكها رعايا بريطانيا الساكنون في عدن ، وأن أشخاصهم ووكلاءهم ، سيكونون في آمان ويتمتعون بالاحترام اذا هم ساروا في بلاد السلطان ليجمعوا ايجار تلك الممتلكات أو لأي غرض آخر .

المادة الثانية : يقبل السلطان علي محسن فضل أن يسمح لرعايا بريطانيا ، وجميع سكانها بزيارة لحج وأي جزء من بلاده ، أما الأغراض تجارية أو لرحلات ترفيهية . وسيضمن لهم الحماية والتسامح الديني الكامل ما عدا احراق الموتى .

المادة الثالثة : اذا اقترف احد رعايا بريطانيا ما يجعله مسؤولاً أمام القانون ، فانه يرسل إلى سلطات عدن للمحاكمة والعقاب .

المادة الرابعة : بموافقة سلطان لحج يمكن لرعايا بريطانيا أن يحصلوا على أراضي لمدد معينة في لحج ، أو أي مدن أو قرى في بلاده تبعاً لقوانينه . وبنفس الأسلوب يمكن لرعايا السلطان أن يحصلوا على أراضي في عدن ، تبعاً للقوانين والأجراءات البريطانية .

المادة الخامسة : إن جسر خور مكسر والأرض الفضاء الواقعة بينه وبين جبال عدن ، والتي تكون البرزخ (اسمس) ممتلكات بريطانية ولا شيء إلى الشمال .

المادة السادسة : يتعهد السلطان علي محسن فضل بأن يُطهر الطريق المؤدية إلى عدن من عصابات النهب ، وأن يحمي جميع المواد التجارية المارة ببلاده ، وأن يعاقب إذا كان في سلطته ، جميع الناهبين والمؤذين والمسببين للاضرار .

المادة السابعة : المواد التي يحتاجها سلطان لحج شخصياً لأغراضه المنزلية ستمر من عدن دون أن تفرض عليها أي عشور ، وبنفس الاسلوب ستمر ممتلكات الحكومة في بلاد السلطان دون أن تفرض عليها رسوم المرور . ان

سلطان لحج يتعهد بأن يأخذ رسوم المرور في داخل أراضيه على جميع البضائع المارة إلى عدن من الجبال وهي البضائع التي يمتلكها رعايا بريطانيا :

البر ، الطعام ، الدقيق ، السمن ، العنب وكل أنواع الفواكه ، العسل ، الفوة ، الدال ، السنة مكى ، اللبان ، الورس ، البن ، القات ، سيفرض على سعرها الأساسي ٢ ٪ .

الخضروات ، الخشب ، القصب والحشيش (لن يفرض عليها شيء من العشور لأنها من منتوجات بلاد السلطان) . وتفرض ٢ ٪ على المواد التي لم تذكر في القائمة أعلاه أما المواد التي تدخل إلى بلاد السلطان من عدن فتفرض عليها ٢ ٪ وهي :

القطن ، النشوق ، الشمة ، الفلفل ، الملابس البيضاء والقطنية ، الحديد ، الرصاص ، التمر ، المذائع ، النارجيلات .

وأيضاً ٢ ٪ على المواد غير المذكور في القائمة اعلاه .

المادة الثامنة : إن السلطان علي محسن فضل سيتعهد بأن يشجع زراعة جميع أنواع الخضروات الأوروبية والمحلية لسوق عدن .

المادة التاسعة : إن السلطان علي محسن فضل يؤكد بكل قوة الاخلاص الديني لهذه الاتفاقية ، وزيادة على ذلك يعلن أنه سيقدم اقصى معونة لتأييد المصالح البريطانية في جميع الأمور المتعلقة بسلام وتقدم ورفاهية عدن . وأنه سيستمع وأيضاً سيمتثل إذا كان بامكانه إلى نصائح ممثل الحكومة البريطانية في جميع الأمور .

المادة العاشرة : إن السلطان علي محسن فضل يتعهد أيضاً ، ويقسم يميناً أنه إذا حدث اخلال أو خرق للارتباط المذكور اعلاه فيما يخص نفسه أو اولاده أو اقربائه أو رؤساء دولته أو أي شخص أو أشخاص آخرين من رجال قبيلته ، أو أولئك الذين يملكون السلطة تحته أو المأجورين ، أو بأي وسيلة مرتبطة بحكومته أو دائرة قضائه ، أو إذا كان أحد أو أي واحد من الاشخاص المذكورين أعلاه

قد صار بأي طريقة مسؤولاً عن كونه قد عمل سرياً أو كان أداة للاخلال بالارتباط ، أو لخرق الاتفاقية ، أو إذا اقترف أي عمل للنهب في الطرقات المؤدية إلى عدن بواسطة بلاده فان السلطان يتحمل كل المسؤولية وعليه أن يقدم الاجابة المرضية المقنعة المحكومة البريطانية . وبالاضافة إلى ما تقدم : إذا عمل السلطان أو أي شخص أو أشخاص من المذكورين أعلاه أما بصورة علنية أو سرية على حماية أي مذنب ، دون تقديم التقرير المرضي المقنع للبريطانيين ، أو قام بأي خرق للمواد المذكورة أعلاه فان السلطان ، بحرية وتأكيد ، يقسم بأن يلغي أي مطلب له في الماهية (المذكورة ادناه) التي منحها له صاحب الشرف الرفيع الحاكم العام للهند وأن يعلن نفسه خائناً بالعهد .

المادة الحادية عشرة : إن ستافورد بستسورث هينس الكبتن في الاسطول الهندي ، والمعتمد السياسي في عدن الذي منحت له السلطة يتعهد رسمياً باسم صاحب الشرف الرفيع الحاكم العام للهند ، بأن يدفع للسلطان علي محسن فضل وورثته وخلفائه مبلغ ٥٤١ ريالاً (ماريا تريزا) شهرياً طالما استمر هو أو ورثته وخلفائه على العمل باخلاص وصدق وصداقة نحو البريطانيين ، وبكل الأحوال يحافظون على شروط هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووفق عليها في اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٤٩ وللشهادة على ذلك وضعنا اختامنا وتوقيعاتنا .

ختم سلطان لحج : امضاء علي محسن فضل

ختم : امضاء ستافورد بتسورث هينس
(الكابتن في الاسطول الهندي والمعتمد السياسي)

ختم : لورد دالهاوسي (حاكم الهند العام)

وقد صادق على هذه الاتفاقية صاحب الشرف الرفيع الحاكم العام للهند في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٤٩ .

(ب) ـ معاهدات الحماية

كان المقصود من الاتفاقيات التي سبق ذكرها ، والمتعلقة باحلال السلام والصداقة بين بريطانيا والرؤساء المجاورين لعدن وبمنع وتحريم الاتجار بالرقيق الافريقي وبحماية الطرق العامة ، والمحافظة على السفن المحطمة ، وركابها وبحارتها في مياه عدن وبتسهيل التجارة بين عدن وهذه النواحي ، المقصود في كل ذلك تمهيد الطرق والوسائل لعقد معاهدات حماية مع هذه الأطراف القريبة من عدن . ويمكن تصنيف معاهدات الحماية هذه كما يلي :

الصنف الأول :

يتضمن هذا الصنف من معاهدات الحماية :

تعهدات من بريطانيا بتقديم الانعام الكريم والحماية للرئيس المجاور لعدن ولكافة المنطقة الكائنة تحت نفوذه بناء على رغبته .

يقبل الرئيس المذكور ويعد بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه ، بأن يمتنع عن القيام بأية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو سلطة محلية أو أجنبية ، إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية . كما وأنه يعد بأن يسارع لافادة المقيم في عدن أو أي ضابط بريطاني آخر عن محاولة أية دولة اجنبية للتدخل بشؤون أراضيه وملحقاتها .

فيما يلي النص الكامل لاحدى معاهدات هذا الصنف :

إن الحكومة البريطانية وعبدالله بن حيدره مهدى شيخ بير أحمد العقربي وملحقاتها ، رغبة منهما في تأكيد وتوثيق علاقات الصداقة والسلام القائمة بينهما .

وإن الحكومة البريطانية تسمي وتعين البريجادير جنرال آدم جورج فوريس هوج ا . س . بي . ، المقيم السياسي في عدن ، لأجل توقيع معاهدة لذلك الغرض . والمذكور آدم جورج فوريس هوج ا . س . بي ، والشيخ عبدالله بن حيدره مهدي المذكوران أعلاه قد اتفقا على التوقيع على المواد التالية :

المادة الأولى : إن الحكومة البريطانية بناء على رغبة الموقع أدناه والشيخ عبدالله بن حيدره مهدي العقربي ، تتعهد بأن تقدم لبير أحمد وملحقاتها الكائنة تحت نفوذه وحكمه الانعام الكريم والحماية من قبل صاحبة الجلالة الملكة الامبراطورة .

المادة الثانية : إن الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي العقربي المذكور ، يقبل ويعد بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بالامتناع عن القيام بأية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية سلطة أو دولة محلية أو أجنبية ، إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية ويعد بأن يسارع لافادة المقيم في عدن إلى أي ضابط بريطاني عن أية محاولة من قبل أية سلطة اجنبية للتدخل في بير أحمد وملحقاتها .

المادة الثالثة : يبدأ تنفيذ المعاهدة المذكورة اعلاه من هذا التاريخ .

وشهادة على ذلك لقد وضع الموقعون ادناه امضاءاتهم واختامهم في بير احمد ، في هذا اليوم الخامس عشر من شهر يوليو سنة ١٨٨٨ ميلادية .

امضاء : ا. ج. ف. هوج. بريجادير جنرال
المقيم السياسي في عدن

الشاهد
امضاء : ا. ف. ستاس
مساعد المقيم السياسي الأول بالوكالة

امضاء : عبدالله بن حيدره مهدي

الشهود
(علامة) الشيخ علي بن حيدرة مهدي
امضاء : محمد صالح جعفر (المقيم السياسي المحلي)

لقد عقدت بريطانيا اتفاقيات من هذا الصنف مع كل من:

اسم المنطقة	مكان وتاريخ الامضاء	تاريخ التصديق من بريطانيا
سلطنة العبادل (لحج)	عدن في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢	———
سلطنة قشن وسقطره	قشن في ٢٣ ابريل ١٨٨٦	٢٣ يونيو سنة ١٨٨٦
مشيخة عرقه	عرقه في ٢٧ ابريل ١٨٨٨	٢٦ فبراير ١٨٩٠
مشيخة حوره السفلى	حوره السفلى في ٢٨ ابريل ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة الواحدى (بير علي)	بير علي في ٣٠ ابريل ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة الواحدى (بلحاف)	بلحاف في ٣٠ ابريل ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة القعيطي	الشحر في ١ مارس ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة المهرى	قشن في ٢ مارس ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة العوالق (السفلى)	عدن في ٢ يونيو ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
مشيخة العقارب	بير أحمد ١٥ يوليو ١٨٨٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة الكثيرى	الشحر ١٩١٨	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

الصنف الثاني :

يتضمن هذا الصنف من معاهدات الحماية :

- تعهداً من بريطانيا بتقديم الانعام الكريم والحماية للرئيس المجاور ولكافة المنطقة الكائنة تحت نفوذه بناء على رغبته .

- يقبل الرئيس المذكور ويعد بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بأن يمتنع عن القيام بأية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو سلطة محلية أو أجنبية ، إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية . كما وأنه يعد بأن يسارع لافادة المقيم في عدن أو أي ضابط بريطاني آخر عن محاولة أية دولة أجنبية للتدخل بشؤون أراضيه وملحقاتها .

- يرتبط الرئيس المذكور أصالة عن نفسه ونيابة عن أقاربه وورثته وخلفائه وكافة القبيلة إلى الأبد بأنه وهم «لن يضموا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يؤجروا أو يعطوا أو يتخلوا أو يتصرفوا بأراضي المنطقة وملحقاتها ، أو بأي جزء منها في أي وقت إلى أية دولة أو شخص غير الحكومة البريطانية .

وفيما يلي النص الكامل لاحدى اتفاقيات هذا الصنف :

معاهدة حماية مع قبيلة الضبي التابعة لسلطنة يافع العليا المعقودة في ١١ مارس سنة ١٩٠٣ .

إن الحكومة البريطانية ومحمد مثنى بن عاطف جابر وأخاه عمر بن مثنى بن عاطف جابر شيخاً فخيذة الضبي التابعة لسلطنة يافع العليا ، رغبة منهم في تأكيد وتوثيق أواخر الصداقة والسلام القائمة بينهم .

فإن الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال بلهام جايمس مايتلند المقيم في عدن لعقد وتوقيع اتفاقية لهذا الغرض .

وإن الجنرال بلهام جايمس ما يتلند ، والمشايع محمد مثنى بن عاطف جابر ، وعمر مثنى بن عاطف جابر المذكورون أعلاه قد اتفقوا على عقد المعاهدة التالية :

المادة الأولى : ستعم الصداقة ويسود السلام في جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل الضبي ، وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الضبي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون أن يلحق بهم أي أذى ، بل يعاملون باحترام في كل زمان ومكان . وسيزور مشايخ الضبي عدن متى شاءوا وسيعاملون باحترام ويعطون اجازات لنقل اسلحتهم .

المادة الثانية : بناء على رغبة محمد مثنى بن عاطف جابر ، وأخيه عمر مثنى بن عاطف جابر شيخي الضبي المذكورين أعلاه ، متعهد الحكومة البريطانية بأن تقدم لبلاد الضبي وملحقاتها الكائنة تحت سلطة الشيخين المذكورين ، وداخل حدودهما الانعام الكريم والحماية من قبل جلالة الملك الاميراطور .

المادة الثالثة : يتعهد الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر ، وأخوه عمر مثنى بن عاطف جابر ، ويعدان بالاصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثائهما وخلفائهما وقبائلهما بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية سلطة أو دولة أجنبية ، إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية ، ويعدان أيضاً بأن يسارعا لافادة المقيم في عدن أو أي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية سلطة أجنبية للتعرض لبلاد الضبي أو ملحقاتها .

المادة الرابعة : يرتبط الشيخان محمد مثنى بن عاطف جابر ، وعمر مثنى ابن عاطف جابر بالاصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما إلى الأبد ، بأنهما «لن يضما أو يبيعا أو يرهنا أو يؤجرا أو يعطيا أو يتخليا أو يتصرفا بأراضي المنطقة المذكورة وملحقاتها أو بأي جزء منها في أي وقت إلى أية دولة أو شخص غير الحكومة البريطانية» .

المادة الخامسة : يتعهد الشيخان محمد بن مثنى بن عاطف جابر ، وعمر مثنى بن عاطف جابر «أيضاً ، أصالة عن نفسيهما ، ونيابة عن ورثتهما وخلفائهما وقبائلهما بابقاء الطرق الكائنة داخل بلادهم مفتوحة وأن يحميا كافة المسافرين إلى عدن أو العائدين منها بقصد التجارة ، ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على

دفع معاش شهري قدره أربعون ريالاً إلى الرئيسين المذكورين ولخلفائهما من بعدهما» .

المادة السادسة : يسرى مفعول هذه المعاهدة ابتداء من هذا التاريخ واشعاراً بذلك وقع عليها ادناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في ١١ مارس سنة ١٩٠٣ ميلادية .

الامضاءات : الجنرال بي. جي . مايتلند المقيم في عدن
ختم الشيخ محمد مثنى بن عاطف جابر ـ الشيخ عمر بن مثنى بن عاطف جابر.
الشهود : الكولونيل أبود المساعد الأول للمقيم في عدن .
جي . دبليو. برى
عبدالله بن عيد روس منصب عدن
علي جعفر

الامضاء ـ كرزون
نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في سملا في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٠٣ .

لويس داين
سكرتير حكومة الهند . الادارة الخارجية

لقد عقدت بريطانيا معاهدات من هذا الصنف مع كل من :

اسم المنطقة	تاريخ الامضاء	تاريخ التصديق
نقابة الموسطه (يافع العليا)عدن	في ٣ يوليو سنة ١٩٠٣	٢٦ اكتوبر ١٩٠٣
مشيخة المفلحى (يافع العليا)الضالع	في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٠٣	٢٦ اكتوبر ١٩٠٣
مشيخة الحضرمي (يافع العليا)الضالع	في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣	٣١ديسمبر سنة ١٩٠٣
سلطنة يافع السفلى الضالع	في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٣	٣١ديسمبر سنة ١٩٠٣

اسم المنطقة	مكان وتاريخ الولادة الامضاء	تاريخ التصديق من بريطانيا
مشيخة الشعيبي	مسليق في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣	٥ فبراير سنة ١٩٠٤
مشيخة العوالق العليا	عدن في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣	٥ فبراير سنة ١٩٠٤
سلطنة العوالق العليا	عدن في ٨ مارث سنة ١٩٠٤	٢٣ ابريل سنة ١٩٠٤
امارة الضالع الاميرية	عدن في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤	٨ فبراير سنة ١٩٠٥
سلطنة العواذل	عدن في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤	١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤
مشيخة حوره	عدن في ٧ ابريل سنة ١٩٠٢	١٣ يونيو سنة ١٩٠٢
امارة بيحان القصاب	عدن في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣	٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤

الصنف الثالث :

أما الصنف الثالث من معاهدات الحماية فيتضمن :

تعهداً من بريطانيا بتقديم الانعام الكريم والحماية للرئيس المجاور لعدن ولكافة المنطقة الكائنة تحت نفوذه بناء على رغبته .

يوافق الرئيس المذكور ويعد بالاصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن ورثته وخلفائه ، بأن يمتنع عن القيام بأية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو سلطة محلية كانت أو أجنبية ، إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية . كما وأنه يعد بأن يسارع لافادة المقيم في عدن أو أي ضابط بريطاني آخر عن محاولة أية دولة أجنبية للتدخل بشؤون أراضيه وملحقاتها .

يرتبط الرئيس المذكور أصالة عن نفسه ونيابة عن أقربائه ووزرثته وخلفائه وكافة قبائله ، بأنهم «لن يضموا أو يهبوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يؤجروا أو يعطوا أو يتخلوا أو يتصرفوا بأراضي المنطقة وملحقاتها أو بأي جزء منها في أي وقت إلى أية دولة أو شخص غير الحكومة البريطانية .

استتاب الأمن والسلام بين البريطانيين وقبائل الرئيس وضمان الحرية للرعايا البريطانيين وقبائل الرئيس «لدخول كل منهما منطقة الآخر بأمان ودون أن

يلحقهم أي ضرر ، بل يعاملوا باحترام في كل حين ومكان» ، وإضافة على ذلك سيزور الرئيس المذكور وأعيان بلاده عدن متى شاءوا وسيعاملوا باحترام ويعطوا اجازات لنقل أسلحتهم» .

التعهد من الرئيس المذكور أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثائه وخلفائه وقبائله ، «بابقاء الطرق مفتوحة في بلادهم وحماية جميع الاشخاص المتوجهين إلى عدن أو العائدين منها بقصد التجارة . وعليه فان الحكومة البريطانية توافق على دفع معاش شهري مقداره . . . إلى الرئيس المذكور ولخليفته أو خلفائه من بعده» .

المادة الثالثة : يتعهد السلطان أحمد بن حسين الفضلي ، باصالته عن نفسه ونيابة عن ورثته وخلفائه وكافة قبائله بألا يضم أو يهب أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يعطي أو يتخلى عن أراضي منطقته وملحقاتها ، أو بأي جزء منها في أي وقت إلى أية دولة أو شخص غير الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك وقعها وختمها الأشخاص المختصون وذلك في عدن في ١٤ اغسطس ١٨٨٨ ميلادية .

الامضاءات : أي . جي . أف . هوغ المقيم في عدن

حسين بن أحمد

احمد بن حسين . عبدالله بن ناصر

الشهود : ا . ف . ستايس المساعد الأول المقيم في عدن

محمد صالح جعفر المساعد المحلي

لانسدون

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في

فورث وليم في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ .

الامضاء : دبليو. جي . كننجهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة . الادارة الخارجية

لقد عقدت بريطانيا معاهدات من هذا الصنف مع كل من :

اسم المنطقة	مكان وتاريخ الولادة الامضاء	تاريخ التصديق من بريطانيا
مشيخة العاطفي	عدن في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
مشيخة البرهمي	عدن في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٩	٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
سلطنة الواحدي (بلحاف)	عدن في ١٥ مارث سنة ١٨٩٥	١٠ يونيو سنة ١٨٩٥
مشيخة العلوي	عدن في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٥	٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٥
سلطنة يافع السفلى	عدن في أول اغسطس سنة ١٨٩٥	٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٥
سلطنة الحواشب	عدن في ٦ اغسطس سنة ١٨٩٥	٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٥
سلطنة الواحدي (بير علي)	عدن في ١ يونيو سنة ١٨٩٦	٢٩ يوليو سنة ١٨٩٦
مشيخة عرقه	عدن في ٧ يناير سنة ١٩٠٢	٢٧ مارث سنة ١٩٠٢

معاهدة حماية واستشارة معقودة بين سلطان العبادل (لحج) والحكومة البريطانية بتاريخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حيث أن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة ، وصاحب العظمة السلطان علي بن عبد الكريم فضل العبدلي سلطان (لحج) ، راغبان في زيادة تعزيز التزامات معاهدتهما وفي توثيق العلاقات الموجودة منذ القدم بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان (لحج) .

وحيث أن السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي سلطان (لحج) الآنف الذكر ، راغب في تحسين بلاد السلطنة اللحجية وفي الاعلان عن عزمه على الحكم بالرشاد والعدل وفقاً للدستور اللحجي ، وحيث أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لمساعدته بنصائحها .

فان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة قد اختارت وعينت توم

هيكنبوثام المحترم الحائز على لقب رفيق من الدرجة الممتازة لوسام القديسين ميخائيل وجورج ، ولقب رفيق من الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية الهندية ولقب ضابط من الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية البريطانية والي وقائد محمية عدن لابرام معاهدة لهذا الغرض .

والمذكور توم هيكنبوثام ، والمذكور السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي قد اتفقا وأبرما المواد التالية :

المادة الأولى : تتعهد حكومة صاحبة الجلالة وفقاً لرغبة السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدليّ الآنف الذكر ، بأن تشمل منطقة سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلية تحت سلطة وحكم السلطان المذكور رعاية وحماية صاحبة الجلالة الملكة .

المادة الثانية : يجب أن يسود السلام والصداقة بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطنة لحج ، ويجب أن يكون رعايا صاحبة الجلالة ورعايا سلطان لحج والتابعون له ، كل منهم حرٌ في دخول مناطق اخرى بمقتضى قوانين هذه المناطق ، ويجب أن يتمتعوا بحماية القانون الذي يجب عليهم أنفسهم أن يحترمه في جميع الأزمنة والأمكنة .

المادة الثالثة : السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر الكريم، يوافق ويعد بأصالته عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة، ان يمتنع من الدخول في أية مراسلات أو اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية ، إلا بعلم وموافقة حكومة صاحبة الجلالة ، ويعد كذلك بأن يخطر حالاً والي عدن أو نائبه عن محاولة أية دولة أخرى في التدخل في بلاد سلطنة لحج وملحقاتها .

المادة الرابعة : يلزم السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي المذكور نفسه وورثته وخلفائه على سلطنة لحج وملحقاتها بان لا يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف فيه بأية صورة في أي وقت لأية دولة أو لرعايا أية دولة

إلا بمقتضى سياسة للأراضي تتخذ بين وقت وآخر بالتشاور مع والي عدن .

المادة الخامسة : يتعهد السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي المذكور بأمانة وإخلاص ، أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه ، أن يراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخل هو نفسه أو أسلافه مع حكومة صاحبة الجلالة أو ممثلهم .

المادة السادسة : السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي المذكور ، أصالة عن نفسه وعن ورثته وخلفائه على السلطنة في جميع الأوقات ، سيتعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن وسيقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة اللحجية وملحقاتها ، بشرط أن لا ينقص أي شيء في هذه المادة بأي طريق من حق السلطان ، إذا رغب في مخاطبته وزير مستعمرات صاحبة الجلالة .

المادة السابعة : تتعهد حكومة صاحبة الجلالة بالمثل ، أن تراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخلت الحكومة البريطانية أو نائبهم السلطان علي عبد الكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج أو أسلافه وأن تعاونه وورثته وخلفاءه على السلطنة بالنصح للفرق المذكورة اعلاه .

المادة الثامنة : حررت المعاهدة الحاضرة بالانكليزية والعربية وكلا النصين لهما نفس الاعتبار ولكن في حالة أي خلاف في تغير أي جزء من المعاهدة سوف يرجع للنص الانجليزي .

المادة التاسعة : يسرى مفعول هذه المعاهدة عندما يكون كل من الطرفين المتعاقدين قد أنبأ الآخر بموافقة بلده من ابلاغ ذلك النبأ الأخير بالموافقة .

وقعت هذه المعاهدة في عدن في نسختين ، وبحضور الشهود ، وضع الطرفان المعينان ختمهما وامضائيهما في يوم الاثنين السابع عشر من شهر نوفمبر عام اثنين وخمسين والتسعمائة والألف ميلادية .

بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة حق الحصول على موافقتها النهائية .

الوالي والحاكم العام لمحمية عدن

سلطان لحج بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه .

لقد سبق ووقع مثل هذه المعاهدة الاستشارية كافة رؤساء الامارات الأعضاء في الاتحاد الفدرالي اذ كان ذلك شرطاً أساسياً للسماح لهم بالانضمام إلى الاتحاد الفدرالي المذكور .

(ج) اتفاقيات البيع

- بيع جبل احسان سنة ١٨٦٣

الحمد لله وحده «الداعي لتحرير هذا الالتزام هو الاتفاق الذي حصل بين الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي رئيس قبيلة العقارب من جهة ، موالبريجادير وليم مركوس كوغلان والي عدن نيابة عن ملكة بريطانيا من جهة أخرى . فالشيخ عبدالله بن حيدره مهدي يتعهد أصالة عن نفسه ونيابة عن خلفائه وورثته ، بموجب هذه الاتفاقية ، بالامتناع عن بيع أو رهن أو منح أي جزء من شبه جزيرة جبل احسان بما فيها خوربير أحمد والغدير وبندر فقم والمنطقة المتاخمة لها إلى أي كان باستثناء الحكومة البريطانية .

ومكافأة على بادرة الصداقة هذه ، لقد استلم الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي من البريجادير وليم مركوس كوغلان والي عدن دفعة مباشرة قيمتها ثلاثة آلاف ريال (٣٠٠٠ ريال) ، وسيستلم من البريجادير كوغلان أو خلفه في المستقبل معاشاً شهرياً قدره ٣٠ ريالاً (ثلاثون ريالاً) ، وهذا مما يوجب علي ويلزم الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي وخلفائه وورثته حماية كل التجار والرعايا البريطانيين الذين يمروا في أو يقطنوا بلاد العقارب ، وللمحافظة على شروط السلام والصداقة بين قبيلة العقارب ووالي عدن الممثل لحكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا .

اثباتاً لهذه الاتفاقية الشريفة لقد قام بامضائها وختمها البريجادير وليم مركوس كوغلان والشيخ عبدالله بن حيدره مهدي في عدن يوم الجمعة ٢٣ يناير سنة ١٨٦٣ م الموافق ٣ شعبان ١٢٧٩ هجرية .

الامضاءات
عبدالله بن حيدره مهدي
وليم ماركوس كوغلان
بريجادير ـ والي عدن

ـ بيع جزيرة عدن الصغرى ـ ١٨٦٩

الداعي لتحرير هذا الالتزام هو التالي :

«لقد عقدت اتفاقية بين الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي ، شيخ قبيلة العقارب من جهة ، والجنرال السرادوارد رسل المقيم البريطاني في عدن ، نيابة عن الحكومة البريطانية الكريمة من جهة أخرى .

وعليه فان الشيخ المذكور اعلاه عبدالله بن حيدره مهدي يقر بموجب هذه السطور ، بأنه قد باع وسلم الحكومة البريطانية إلى الأبد شبه الجزيرة المسماة جبل احسان (جبل حسان) وخور بئر أحمد والغدير وبندرفقم بجميع ما فيها من شواطىء ومرافىء وموانىء الواقعة بين خور بئر أحمد وبندر فقم . كما وأن الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي يتعهد ويرتبط أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته وخلفائه بهذه الاتفاقية بألا يبيع أو يعطي للسكن باستثناء الحكومة البريطانية أي جزء من جبل رأس عمران ، أو الأرض المتاخمة للخليج بين رأس عمران وجبل احسان وعليه فان الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي المذكور ، قد استلم من الجنرال السر ادوارد رسل ، المقيم في عدن ، مبلغ ثلاثين ألف ريالاً المانياً كالثمن الذي تم الاتفاق عليه بين الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي المذكور . وان هذا المبلغ اضافة إلى الثلاثة الآف ريال الماني التي سبق أن دفعها له البريجادير وليم ماركوس كوغلان ، بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٨٦٣ بموجب الاتفاقية المعقودة في

ذلك التاريخ عندما تم دفع مبلغ الثلاثة الآف ريال الماني المذكورة .

اثباتاً بأن بنود هذه الاتفاقية ملزمة حقاً للشيخ عبدالله بن حيدره مهدي ولورثته وخلفائه فيما يختص بهذا المبيع ، كما أنها ملزمة للجنرال السرادوارد رسل ، المقيم في عدن نيابة عن الحكومة البريطانية المحترمة فان الطرفين قد امضيا وختما هذه الاتفاقية في ٢ ابريل سنة ١٨٦٩ الموافق ٢١ ذي الحجة ١٢٨٥ هجرية» .

الامضاءات
عبدالله بن حيدره مهدي
أى ـ ال ـ رسل ـ
ميجور جنرال المقيم في عدن

وبموجب ملحق لهذه الاتفاقية رفع المعاش الشهري للشيخ عبدالله بن حيدره مهدي العقربي من ٣٠ ريالاً إلى ٤٠ ريالاً مكافأة له على بيعه جزيرة عدن الصغرى للحكومة البريطانية .

ـ بيع قرية الشيخ عثمان

في سنة ١٨٧٨ م (١٢٩٥) هـ بعثت حكومة عدن برسالة إلى السلطان فضل بن علي محسن فضل جاء فيها : «إن الضرورة داعية الان ان تفاوض السلطان فضل بن علي محسن فضل ، وعمه الوزير النافذ الكلمة محمد محسن بأن الضرورة كلفتنا أن نشغل بالكم بطلب هذه الشقة الصغيرة الضرورية لصيانة المرسى ، فيلزم أن يمتد خط الحدود من الحسوة إلى العماد ، ولولا أن ذلك ضروري جداً لصلاحية الميناء لما ازعجنا اصدقاء مثلكم بهذا الطلب ، ولا بد أن جنابكم وجناب عمكم تعلمون هذه الضرورة ، وأن هذه المحلات من حدود بندر عدن اللازمة والتابعة للمرسى في كل آن ، غير أن سياسة الدولة اختارت مسايرة اسلافكم نظراً لعدم اختبارهم بحسن نوايا الدولة بخلاف ما لسموكم وجناب عمكم من الادراك الكلي» .

كلف السلطان فضل بن علي محسن عمه محمد محسن ذا النفوذ الواسع والدهاء ، بأن يمثله مع أربعة آخرين في المفاوضات مع الجنرال السر فرانسيس لاك ومساعده المايجور هنتر . لم يشأ السلطان فضل اجراء المفاوضات المباشرة بينه وبين البريطانيين لأنه لم يكن ضمناً راضياً عن فكرة بيع الشيخ عثمان ولذلك ادّعى المرض .

إن معاهدة بيع قرية الشيخ عثمان هذه إلى البريطانيين ، قد نصت بصراحة واثبتت وجود الحماية البريطانية الفعلي على سلطنة لحج ، رغم عدم وجود معاهدة حماية خاصة . وهكذا يكون البريطانيون قد نجحوا في شراء منطقة الشيخ عثمان ، رغم ارادة سلطان لحج وفي فرض حمايتهم على كافة انحاء السلطنة العبدلية .

والمعلوم أنه حين علم السلطان فضل بن علي محسن بمضمون المعاهدة لدى وصوله إلى عدن ، أبدى رفضه لها وعاد إلى عاصمته الحوطه ، واشتد العداء بينه وبين عمه محمد محسن الذي كان قد ضمن لنفسه ولأولاده وورثته من بعده ، خمسمائة ريال شهرياً تدفعها له حكومة عدن مباشرة . رفض السلطان فضل توقيع هذه المعاهدة إلا بعد وفاة عمه محمد محسن بثلاثة أشهر ، وقد تم ذلك بعد وضعه أمام الأمر الواقع .

أسفرت المفاوضات عن موافقة الجانب اللحجي على بيع قرية الشيخ عثمان إلى الحكومة البريطانية وفيما يلي صيغة تلك المعاهدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط معاهدة واقعة بين السلطان فضل بن علي محسن سلطان لحج ونواحيها من طرف نفسه وأعمامه وورثائه وورثائهم وخلفائه وخلفائهم من جهة ، والميجور جنرال فرانسيس لاك والي عدن من طرف حكومة الهند من الجهة الأخرى .

البند الأول : حيث في الشرط الخامس من المعاهدة المعقودة بتاريخ ٧

مارس سنة ١٨٤٩ ، بين ستافورد بتسورت هاينس قبطان من البحرية الهندية ووكيل بعدن من طرف حكومة الهند ، والسلطان علي محسن من طرف نفسه وورثائه وخلفائه ، حصل التراضي بينهما أن قنطرة خور مكسر والميدان الذي في وسطه وجبال عدن وهي جبل حديد ، هي ملك للدولة البريطانية ولا زيادة إلى الشمال .

«وحيث أن مبلغ دراهم وقدرها خمسمائة وواحد وأربعون ريالاً بموجب المعاهدة السابقة ، تسلم للسلطان علي محسن فضل المذكور وورثائه وخلفائه ما داموا يسيرون بالاخلاص والصدق والمحبة نحو الدولة البريطانية ومتمسكين بكل تأكيد بشروط الاتفاقية المذكورة .

«وحيث أن السلطان فضل بن علي محسن لأجل نفسه وأعمامه وورثائه وورثائهم وخلفائهم ، رضوا أن يبيعوا للدولة البريطانية بمبلغ وقدره خمسة وعشرون ألف ريال وزيادة فوق المشاهرة الحاضرة التي هي خمسمائة وواحد واربعون ريالاً شهرياً ، مبلغ الف ومائة ريال شهرياً ، من ذلك ستمّائة ريال مقابل محصول الماء ، وخمسمائة ريال مقابل محصول الملح وتكون الجملة للجميع ألف وستماية وواحد وأربعين ريالاً قيمة جميع الأرض الممتدة إلى شمال جزيرة عدن ، يحدها خط يبدأ من محل ساحل البحر ميلاً واحداً ، وخمسة أقسام الميل من ١٦ قسماً إلى جهة الشرق رأساً من شمال آخر جسر خورمكسر ، ويمتد من شمال شرقي الشمال سبعة أميال وربع إلى طرف خط الساحل ، فمن هذا المكان يمتد الحد من البحر إلى جهة الغرب ثلاثة أميال وربع إلى محل قريب العماد ، ومن هذا المحل بعد ما يمر الحد وسط الطرف الخيالي بميل واحد من جهة الشمال ، من ولي الله الشيخ عثمان يمتد إلى العلامة التي على شاطىء وادي تبن ، الكائنة على بعد من جهة البر ، ومن هذه العلامة يمتد الحد إلى جنوبي غربي طرف الجنوب بحراً .

فلذلك ، هذا يثبت أن السلطان فضل بن علي محسن المذكور بموجب شروط هذه المعاهدة ، وبسبب الخمسة وعشرين ألف ريال التي قد سلمت

وزيادة المشاهرة شهرياً ألف ومائة ريال ، رضيت الدولة البريطانية بتسليمها له ، ولذلك لأجل نفسه وأعمامه وورثائه وورثائهم وخلفائه وخلفائهم ، يعطي ويثبت التمليك إلى يد الدولة البريطانية جميع أقسام تلك البلدة التي ذكر وصفها أعلاه ، أن تبقى بيد الدولة البريطانية مؤبداً كقسم من بلدانها ، والمذكور السلطان فضل بن علي محسن يربط نفسه وأعمامه وورثاءه وورثاءهم وخلفاءهم إلا يقيموا دعوى من الآن وصاعداً على الأرض المذكورة وأي محصول منها .

البند الثاني : والميجور جنرال فرانسيس لاك سي. بي. أي ، والي عدن المذكور ، مفوّض تفويضاً كلياً ، فلذلك يشهد عهدالله باسم سعادة والي الهند ، ورأى المجلس العالي أن للسلطان فضل بن علي محسن المذكور وورثائه وخلفائه مبلغاً قدره ألف وستمائة وواحد واربعون ريالاً شهرياً المجملة كما ذكر أعلاه .

البند الثالث : والسلطان فضل بن علي محسن المذكور من جهة ، والمايجور جنرال فرانسيس لاك والي عدن من الجهة الأخرى ، مفوضان تفويضاً كلياً بأن المعاهدة الواقعة والمصححة في سابع يوم من شهر مارس سنة ١٨٦٧ م الخاصة بالعتم الذي بين الشيخ عثمان وعدن من السلطان فضل محسن من جهة ، والكولونيل وليام ميرويذر من جهة أخرى ، ان تلك المعاهدة صارت غير ذات مفعول .

البند الرابع : ما دام السلطان لحج يأخذ المكوس على الأموال الداخلية إلى عدن من جهة البر كما كان ، فسيرخص له أن يجمع مكوسه كما هو الآن مستمراً عليها في حد الدولة البريطانية بالقدر المذكور في المعاهدة الواقعة سنة ١٨٤٩ م .

البند الخامس : اذ فر احد من عساكر السلطان إلى حدود الدولة البريطانية ، ثم طلبه السلطان فان والي عدن سيرسل به إلى لحج ، وإذا فر أحد من رعايا السلطان بعد ارتكابه المعصية العظمى ، والتي تعتاد الدولة البريطانية في مثل هذه الأحوال أن توافق على تسليم لاجئين كهؤلاء إذا كانوا في الشيخ عثمان والعماد أو عدن عند طلب السلطان ، وإذا كانت الدولة البريطانية قد

اقتنعت بصحة ارتكابه للجريمة ، فوالي عدن سيرسل به أيضاً ، والسلطان يوافق من طرف نفسه أن يرجع عساكر الدولة البريطانية أو رعاياها الذين يلتجأون من عدن وتوابعها إلى لحج ونواحيها إذا طلب رجوعهم .

البند السادس : اذا احتاج الوالي ادخال احد في الخدمة من العبادل ، يكون ادراجه بمعرفة السلطان ، واذا استعفى العبدلي أو العبادل أو رفضوا من الخدمة واذا رغب الوالي استبدالهم بغيرهم من العبادل ، فان الوالي سيطلب ذلك من السلطان .

البند السابع : تكون حدود السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور وورثائه وخلفائه من الآن وصاعداً بحماية الدولة البريطانية كما هي الآن .

حررت في الشيخ عثمان في نهار الاثنين تاريخ ٦ من شهر فبراير سنة ١٨٨٢ المطابق ١٧ من شهر ببيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ.

امضاء فضل بن علي محسن فضل
سلطان لحج وتوابعها

بحضور :
ميجور اف . ام . هنتر ـ معاون والي عدن
عمر بن حسين بن محمد الوحش ـ قاضي لحج
فرانسيس لاك ـ ميجور جنرال ـ والي عدن

شريط وختم نائب جلالة الملك ووالي ولاة الهند

ـ بيع أرض العقارب

«حررت ووقعت الاتفاقية التالية بين حكومة عدن ، وشيخ العقارب في ١٥ يوليو سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) فيما بين : الشيخ عبدالله بن حيدرة مهدي شيخ قبيلة العقارب .

ـ فريق أول
والبريجادير جنرال ا . ج . هوج المقيم السياسي
في عدن نيابة عن حكومة الهند ـ فريق ثاني

«بما أن بقعة الأرض التي يملكها الشيخ عبدالله بن حيدرة مهدي الواقعة بين قرية الحسوة وعدن الصغرى وبندر فقم ، تحتاجها حكومة الهند للمحافظة على مصالحها الكائنة على طول سواحل ميناء عدن ، فإن الشيخ عبدالله بن حيدره مهدي المذكور قد رضي بيعها إلى حكومة الهند بمبلغ ألفي ربية الذي أعلن الشيخ المذكور استلامه . وعليه فانه وافق على منح وتسليم كامل تلك البقعة التي يبلغ عرضها نصف ميل ، وتمتد على طول الساحل من وادي تبن غرباً إلى بندر فقم ، وأن يبدأ حدها من العامود الثاني من الساحل على خط الحدود التي تفصل المنطقة البريطانية عن أرض العقارب ، والعامود هذا يقع على مسافة نحو نصف ميل من الساحل ، وتمتد موازية لساحل البحر غرباً ، وتلتقي بساحل بندر فقم على مسافة نصف ميل من الحد البريطاني لعدن الصغرى ، ويلزم قياسها من مكان صعود البحر وتشمل جميع الشواطىء والخلجان والبنادر التي على البحر ، والتي ستبقى من ممتلكات حكومة الهند إلى الأبد ، دون أية معارضة أو منازعة أو عائق من الشيخ عبدالله بن حيدرة مهدي أو ورثته وخلفائه أو من أي فرد من قبيلته أو أي شخص آخر .

اثباتاً لذلك فان طرفي هذه الاتفاقية قد وقعوها وختموها .

امضاء :

عبدالله بن حيدرة مهدي
ا . ج . هوج ـ بريجادير جنرال ـ المقيم السياسي
الشاهد ا . ف . ستاس ـ مساعد المقيم السياسي الأول

بحضور الشهود :
بصمة الشيخ علي بن حيدرة

امضاء : فضل بن حيدرة مهدي
امضاء : محمد صالح جعفر المقيم السياسي المحلي

(٤) ـ احتلال الجزر

جزيرة سقطرة : كانت حكومة الهند تنوي اقامة محطة لتموين البواخر التجارية في جزيرة صيره في عدن ، وانما نظراً لقلة العمال المتوفرين فيها ، ركزت جهودها على الساحل الحضرمي ، وأوفدت الكبتن البحري «هاينس» ليطوف ذلك الساحل على أمل وجود محطة تموين مناسبة في المكلا أو جزيرة سقطرة . قام الكبتن هاينس بالمهمة ، وحصل على الاذن من سلطان سقطرة لمسح الجزيرة ، وبعد الانتهاء من ذلك رفع نتائج دراساته إلى حكومة بومباي ، ثم عاد إلى سقطره في شهر اكتوبر سنة ١٨٣٤ ليفاوض سلطانها حول امكان شراء الجزيرة بثمن عشرة آلاف ريال نمساوي .

«رفض السلطان عمرو بن سعد سلطان سقطره بيعها ، وازاء تهديدات الكبتن هاينس باحتلالها بالقوة قال له : «حقاً ان بلادي خالية لا فائدة مادية كبيرة منها ، وبامكانكم أن تأخذوها منا قسراً ، ومع ذلك فانني أرفض بيعها أو تسليمها لكم ، لأنها عطية من الله لقبيلة المهرة الذين توارثوها أبا عن جد . عندئذ أرسلت حكومة الهند البريطانية قوة عسكرية بحراً فاحتلت «تماريدا» ثم اجبرت السلطان على توقيع معاهدة يسمح لها بموجبها بانزال الفحم وغيره في أي مكان من جزيرة سقطره .

تم اجلاء الجنود البريطانيون عن هذه الجزيرة في عام ١٨٣٨ نتيجة لتفشي الحميات بين الجنود مما ادى إلى وفاة اكثرهم .

جزيرة بريم : نتيجة للغزو الافرنسي لمصر ، ارسلت الحكومة البريطانية في سنة ١٧٩٩ م قوة بحرية من بريطانيا بقيادة الأميرال بلانكت ، للتطواف في البحر الأحمر . كما أرسلت في نفس الوقت أوامر إلى سلطات بومباي البريطانية لتحصين وحماية جزيرة بريم (ميون) الواقعة بين الموقعين اللذين يضمان مضائق باب المندب ، وللسيطرة على الممر المائي بقصد منع اتصال الاعداء بالاوقيانوس الهندي عن طريق البحر الأحمر . ففي شهر ابريل سنة ١٧٩٩ ، وصلت حامية مكونة من ٣٠٠ جندي بريطاني وهندي بقيادة الكولونيل موراي الذي عين

مندوباً سياسياً للبحر الأحمر إلى جزيرة ميون واحتلها في ٣ مايس سنة ١٧٩٩ نيابة عن شركة الهند الشرقية .

استمرت هذه القوة في احتلال الجزيرة حتى أول سبتمبر سنة ١٧٩٩ ، وانما نظراً لعدم وجود الماء العذب ولعدم تمكن بطاريات المدفعية الساحلية من تغطية الشاطىء نظراً لاتساع رقعته ، فقد قرر الكولونيل موراي الانسحاب بعد أن أبدى سلطان العبادل استعداده لاستقبالهم بصفة مؤقتة وبقائهم في أية بقعة يختارونها من بلاده ، وفي مقدمتها ميناء عدن التي نزلت فيها القوة وكانت موضع حفاوة السلطان المذكور واكرامه .

في ١٨٥٧ بعد أن كثر عدد السفن البخارية في البحر الأحمر ، قامت الحكومة البريطانية في الهند ببناء منارة في عدن لارشاد السفن لاستخدامها كمحطة لتزويد البواخر بالوقود والمؤن .

جزر المنائر : استحصلت إحدى الشركات الفرنسية في عام ١٧٩٩ م على امتياز من الحكومة العثمانية لبناء منائر في جزر الطير والزبير وأبو عيل (جبل زكور) .

سقطرة : هي أكبر الجزر ، جبلية ، ينمو فيها النبات .

تتبع هذه الجزيرة والجزر المجاورة لها سلطان المهرة في قشن وسقطره وهو بدوره تابع لمحمية عدن .

خوريا موريا : تتكون من خمس جزر صغيرة ، وتقع خارج شاطىء سلطنة مسقط . الحقت بممتلكات التاج البريطاني عام ١٨٥٤ م ، وهي جزء من محمية عدن ، رغم بعدها وصعوبة الوصول إليها وكان يهتم بشؤونها المقيم البريطاني في الخليج العربي .

جزيرة قمران : استولى العثمانيون على هذه الجزيرة واستعملوها كمحجر صحي لحجاج بيت الله الحرام ، ولدى اندحار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ انتقلت ادارتها إلى البريطانيين .

وبموجب معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ، تنازلت تركيا

عن كل حق لها فيما يختص بالاقاليم الواقعة خارج الحدود التي رسمتها هذه المعاهدة ، أو الجزر التي لم يرد لها ذكر ، لأن مستقبلها قد تم الاتفاق عليه أو سيتم تسويته بمعرفة أصحاب الشأن ، ولا شك أن هذه المادة تختص أيضاً بجزيرة قمران» .

من هذا يتضح أن المادة ١٦ من هذه المعاهدة لا تبرر وجود بريطانيا في جزيرة قمران ولم يعد لوجودها في الجزيرة أي سند قانوني بعد انتهاء مدة استخدام هذه الجزيرة للخدمات الصحية الدولية .

وفي المحادثات السابقة لمعاهدة صنعاء بين بريطانيا واليمن سنة ١٩٣٤ طلبت اليمن اعادة جزيرة قمران إلى السيادة اليمنية ، فادعى البريطانيون انئذ أن مستقبل هذه الجزيرة ليس أمراً يمنياً بريطانياً بحتاً ، لأن معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا من جهة والحلفاء وباقي الدول المشتركة من جهة اخرى ، لم تعترف لبريطانيا بأي حق في التصرف بالجزيرة بدون موافقة الدول الأخرى ، وقد عهد إلى بريطانيا بادراتها مؤقتاً نيابة عن حلفائها كمركز للحجر الصحي (كرنتينا) .

في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ اصدرت بريطانيا مرسوماً ملكياً خاصاً ، يقضي بتطبيق التشريعات البريطانية الخاصة بالولاية الخارجية على جزيرة قمران كما لو أنها كانت مستعمرة أو احدى الممتلكات البريطانية . وفي عام ١٩٥٢ عندما تم نقل المحجر الصحي من قمران إلى جده لم يعد ممكناً اعتبار الجزيرة مخصصة لخدمة صحية دولية ، فاشترطت بريطانيا لاعادة الجزيرة إلى اليمن تسوية مشكلة الحدود بين اليمن وجنوبه المحتل ، فرفضت اليمن هذا الشرط المجحف نظراً لموقع الجزيرة الجغرافي على مسافة قريبة جداً من سواحل اليمن وضمن مياهها الاقليمية مما يهدد سلامة اليمن وأمنه .

أصبحت هذه الجزيرة جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية عند قيام هذه الجمهورية .

ومن جديد عاد القنصل الهولندي في جده إلى التدخل في شؤون البلاد

الداخلية وصل فندرمولن وفون ويسمن إلى المكلا بحراً ، عن طريق عدن في ابريل سنة ١٩٣١ ، ومنها إلى وادي حضرموت . كان فندرمولن يتقن العربية ويحب العرب ، وهذا مما سهل مهمته . فكتب كتابه عن حضرموت حيث كان محل التكريم وحسن الضيافة . كان فندرمولن قنصل هولندا في جده واراد اقامة علاقات ودية وحميمة مع الحضارم الذين يقطن عدد كبير منهم في اندونيسيا (آنذاك مستعمرة هولندية في جزر الهند الشرقية حيث جنوا الأموال الطائلة وأرسلوا اكثرها إلى ذويهم في وادي حضرموت وكانوا يترددون دوماً لزيارتها) .

في عام ١٩٣٣ زار حضرموت ثانية القنصل فاندرمولن ورفيقه الجغرافي الالماني هرمن فون ويسمن ، اعجبوا بمناظر وادي دوعن وزاروا مدينة شيبام بالسيارة ، ثم سيون وتريم واعجبوا بمساجدها وقصورها الشاهقة .

زار حضرموت أيضاً الالماني هانس هلفرتز المصوّر الماهر الذي كان أول أوروبي يدخل مدينة شبوه التاريخية . لقد هدد بالقتل مرات عدة نظراً لتصرفاته الشاذة التي ادخلته السجن مرتين ثم طرد من البلاد .

في عام ١٩٣٦ قام المستشرق البريطاني هاري سانت جون فلبي، مهمة وضع خريطة مفصلة للحدود السعودية مع اليمن. كان المستر فلبي هذا الذي اتخذ لنفسه اسم الشيخ عبدالله فلبي قد أمضى خمسين يوماً في منطقة وادي المسد، جنوبي الرياض حيث قام بالحصول على معلومات جغرافية وبيئية عن هذه المنطقة. توجه فلبي بعدها إلى نجران حيث اجرى اكتشافات أثرية ، ثم توغل في منطقة شبوه الأثرية الحساسة المتنازع عليها بين اليمن وسلطات عدن البريطانية دونما أي اعتبار للاعراف الدبلوماسية ودون علم السلطات السعودية وانما نكاية بالسلطات البريطانية في عدن التي كانت تعاكس كافة مشاريعه وتحركاته .

زار الباحث البريطاني فلبي منطقة شبوه وجوارها عام ١٩٣٦ ، ثم غادر عاصمة مملكة سبأ القديمة إلى ساحل المكلا حيث وصلته برقية من سلطات عدن بوجوب ترك المكان فوراً . لقد تبجح فلبي بكونه أول رحالة يقطع الربع الخالي

من شماله إلى جنوبه . رغم انف المستعمرين البريطانيين وقال «لم يكن بامكاني اختيار مكافأة افضل من اثارة غضب سلطات عدن البريطانية التي أثارت هذه الزيارة القسرية رعبها ، مما حملها على انتهاج سياسة جديدة أشد عنفاً عن الماضي والتي دعت إلى إرسال الضابط السياسي البريطاني هارولد انجرامس إلى حضرموت .

دخل فلبي الأراضي اليمنية في طريق عودته ، ومر بمدينة مأرب التجارية ، مما حمل الامام علي الاحتجاج على ذلك الخرق الفاضح لحدود بلاده متهماً البريطانيين بأن ما فعله فلبي كان بايعاز من سلطات عدن .

بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ قامت الكاتبة البريطانية فريا ستارك بزيارة حضرموت ، حيث أمضت مدة طويلة فيها تعرفت على عدة اصدقاء من الرجال والنساء ، وقد وضعت كتاباً عن رحلتها هذه وعن زياراتها للمدن والقبائل الحضرمية .

في عام ١٩٣٨ زار اليمن عالم الحشرات البريطاني هيوسكوت ، لجمع عينات عن الحشرات والطيور الجبلية نيابة عن المتحف البريطاني للتاريخ الطبيعي . يصف زيارته للامام بقوله « كانت العرائض والرسائل ترد على جلالة الامام للنظر فيها وأن احدى تلك العرائض كانت بخصوص السماح لجندى قتل في معركة باعتزال خدمة الجيش وأن جلالته غمس اصبعه في كأس يحوى الحبر الأحمر ومسح به نص الأمر الشريف» .

الفصل الثالث

الاتحادات والزيارات

١ ـ مشاريع الاتحاد

ـ الاتحاد الفدرالي وضم مستعمرة عدن

كان الولاة البريطانيون منذ أواخر العشرينات من هذا القرن، يحاولون اقامة أمارة موحدة في النواحي الجنوبية المحتلة على طراز إمارة شرقي الأردن، وإنما لم يتوفر لهم انذاك شخصية بارزة كالامير عبدالله بن الحسين يكلفونه القيام بتلك المهمة الشاقة . كان السلطان العبدلي عبد الكريم بن فضل بن علي سلطان لحج ، المرشح الوحيد نظراً لكونه كبير رؤساء المحميات وأكثرهم جاهاً ونفوذاً ، رغم أن القبائل العبدلية لم تكن الأقوى في المنطقة، وإنما كانت أكثرية القبائل يهبون لنصرته، كلما دعاهم لذلك، نظراً لما كان يغدقه عليهم من مساعدات مالية واكرام .

لم يكن السلطان عبد الكريم راغباً في ضم أي من الامارات المجاورة إليه ، لمعرفته التامة بما سيجره ذلك عليه من مشاكل وخسائر كان اسلافه قد اختبروها ، عندما الح عليهم الولاة البريطانيون السابقون لضم جميع مشيخات الصبيحة إلى سلطنتهم في العام ١٨٨١ ميلادية ، ومن ثم سلطنة الحواشب في عام ١٨٩٥ فذاقوا الامرين من جراء ذلك ، وعمدوا إلى الالحاح بوجوب اعفائهم من حمل ذلك العبء الثقيل ، اذ ان قبائل الصبيحة والحواشب كانت انئذٍ أكثر المناطق عبثاً في الامن وابتعاداً عن السلام والسكينة . ولقد كان

السلطان عبد الكريم يدرك أن هدف البريطانيين ، لم يكن يرمي إلى زيادة اراضيه ونفوذه وانما لتحميله مصاعب وويلات هو بغنى عنها وهي من مسئوليتهم هم بالذات .

كانت الخطوة الرسمية الأولى التي قامت بها الحكومة البريطانية في ذلك الاتجاه في عام ١٩٤٨ وفي تصريح للمستر كريتش جونس وزير المستعمرات البريطاني أوضح فيه بأن هدف حكومته هو السير بالمتلكات المستعمرة نحو الحكم الذاتي المسؤول داخل الكومونولث البريطاني ، بشروط تؤمن للسكان المختصين عيشة كريمة ومنع الظلم من أي جهة أتى . هذا ما حدا بالحكومة البريطانية للبدء في التخطيط لتكوين هذا الاتحاد ، ولاقامة حكومة ديمقراطية بمجلس تشريعي منتخب توطئة لضم مستعمرة عدن إلى الاتحاد المنشود .

كان هدف مشروع الاتحاد الغدرالي هذا تخلي كل دولة في الاتحاد عن معظم صلاحياتها ومسؤولياتها لصالح حكومة اتحادية ، على أن تحتفظ بصلاحياتها في الحكم المحلي . يكون والي عدن رأس الحكومة الاتحادية والمندوب السامي فيها وله حق الاحتفاظ ببعض الصلاحيات الاستثنائية .

كما يكون هناك مجلس تنفيذي مؤلف من حكام الدول الأعضاء ، ومجلس تشريعي مكوّن من الموظفين البريطانيين الرؤساء التنفيذيين للدوائر الفدرالية المختلفة ، ومن ممثلي الولايات المعنيين فيصبح الضباط السياسيون البريطانيون الوكلاء التنفيذيين الاقليميين لحكومة الاتحاد .

عهد إليّ الميجور «سيجر» خلال العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بمهمة مراجعة عظمة السلطان عبد الكريم بن فضل العبدلي ، حول امكانية اقامة اتحاد فدرالي للمحميات الغربية طالما أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بفوز الحلفاء الغربيين ، لأن في الاتحاد قوة ، وأن الحكومة كانت ولا تزال تفكر في اسناد المنصب الرئيسي في هكذا اتحاد إلى عظمته . كنت أنصح السلطان عبد الكريم فضل بعدم الموافقة على هكذا مشروع تدور حوله الشبهات ، وكان السلطان

يعاكس هكذا مشاريع ليقينه أن البريطانيين لا يعطون شيئاً بدون ثمن غالباً ما يكون باهظاً .

زار المعتمد سيجر السلطان في أوائل العام ١٩٤٦ وقبل مدة وجيزة من استقالتي من حكومة عدن ، لبحث موضوع الاتحاد الفدرالي معه . وكان السلطان خلال هذه المقابلة الهامّة في غاية الحزم فبادر إلى سؤال سيجر قائلاً : «تقول يا ميجور سيجر أننا سنصبح دولة قوية بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، وإذا تم ذلك فهل يمكننا هذا الاتحاد من نيل الاستقلال التام في المستقبل المنظور» . اراد سيجر التهرب من الاجابة على هذا السؤال مما حمل السلطان على التأكيد له بأن «بريطانيا لن توافق على اعطائنا الاستقلال التام» وما الفائدة إذاً من إقامة هكذا اتحاد ، لا فائدة منه إلا لبريطانيا التي تهدف إلى اتحادنا بغية انشاء حكم يسهل لها تنفيذ ما ترتأيه من خطط تعود فائدتها عليها في الدرجة الأولى ، وختم حديثه مع سيجر مكرراً تأكيده بأن البريطانيين لا يعطون شيئاً بدون ثمن ، وطلب منه عدم مراجعته ثانية بهذا الخصوص «قائلاً افضل أن اهجر سلطنتي وبلادي والجأ إلى الأماكن المقدسة لأموت وادفن في ظل الحرمين الشريفين عزيزاً مكرّماً على أن أصبح رئيساً لأي اتحاد مشبوه » .

مسودة معاهدة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة اتحاد الجنوب العربي تنص على انضمام عدن إلى الاتحاد الفيدرالي

اتفقت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وايرلندة الشمالية المشار إليها فيما يلي «بالمملكة المتحدة» ، وحكومة اتحاد الجنوب العربي المعروف سابقاً باتحاد امارات الجنوب العربي والمشار إليها فيما يلي «بالاتحاد» على المسائل التالية :

المادة الأولى : تعتبر هذه المعاهدة ملحقاً وجزءاً من معاهدة الصداقة والحماية بين المملكة المتحدة والاتحاد المؤرخة في ١١ فبراير ١٩٥٩ المشار إليها فيما يلي «بمعاهدة ١٩٥٩») .

فقد ارتبطت حكومة صاحبة الجلالة معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عديدة ، وفي أثناء هذه المدة نشأ الشعور المتبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتي ، وقد قطعنا شوطاً في توطيد الأمن في المحميات لولاه لما امكن تحسين بلادكم وتقدم شعوبكم . ويرجع الفضل في هذا إلى هذا الاحترام المتبادل ولقيادتكم لشعوبكم ، وإلى تعاونكم الوثيق معي ومع مستشاري . ونتيجة لهذا الامن بالذات تحقق الاستقرار السريع وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وجلب التقدم الزراعي الخير لبعضكم ، ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التي اعتمدت مصروفات سنوية لشؤون دفاعكم وللمحافظة على أمن بلادكم ، ولموظفي الزراعة والتعليم والصحة والسياسة الذين طالما عاونوكم وارشدوكم . كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية وتوسيعها ولتحسين أراضيكم وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائجها . ولقد تعاونتم من جانبكم بنية خالصة ، وكان من دواعي سروري أن أرى تقدماً في ادارتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية . ولقد اثمرت جهودنا المشتركة فقطعنا شوطاً في الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية . إلا أن الطريق لا تزال أمامنا طويلة . لقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها التقدم ان لم تحدث تغييرات أساسية ولن نجد القوة الكافية ما لم تحدث هذه التغييرات .

انكم رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد . ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة ، بعضها كبير وبعضها صغير وبعضها غني وبعضها فقير . وكل واحد منكم منفرد بقوة آمنة بتشكيلاته الصحية ، ومدارسه وجماركه ويصرف عليها في الغالب من موارده القليلة . ان كل واحد منكم يباشر سلطانه ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أي كلمة في شؤونكم كمجموعة . لماذا ؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية وأحياناً خصوماتكم القديمة . وببقائكم على هذا التفكك ستجدون الصعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي . ولا أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأنتم على هذا الحال . منذ مجيئي

لديكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلي الشاغل . ولقد وضعت مع مستشاري للمستقبل برنامجاً للمحميات يرمي إلى إزالة الفرقة ، تلك العقبة الكؤود التي تقف في سبيل التقدم . في رأيي أنه من الضرورة أن تتحدوا . لأنه بدون قوة الاتحاد سوف تفشلون حتماً ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم في هذا العصر الحديث . ستبدأ صورة التوحيد التي في بالي ، وبال مستشاري في صورة متواضعة ، وهي مرسومة بصورة تمكنكم من احتفاظكم بسلطانكم ضمن حدودكم القبلية ، بينما توحدكم كشعب . ان الاتحاد الذي يجول بخاطري فقد اعد بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً في تسيير المحميات كمجموعة ، بحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق . وبهذه الطريقة وبها فقط كما أرى يمكنكم تأمين مستقبل شعبكم . قد تتساءلون عما اذا كانت أي خطط للاتحاد قد وضعت ؟ فأجيب على ذلك بأن خططاً قد وضعت بتفصيلات تامة ولسوف اطلب مشورتكم بشأنها . وأن في نيتي أن استشيركم لأنكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون مشقة ، وأرى أن اعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنوايايَ .

سيكون هناك كما أتمنى اتحادان احدهما في الجبهة الغربية من المحميات والآخر في الجبهة الشرقية . أما اليوم فان الجبهة الغربية هي التي تهمنا ، وهي الجبهة التي تقع فيها بلدكم ولسوف تقوم سلطات سلطنات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها ، واني اعلم أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك المناطق والمستشار المقيم ، وأريد هنا أن ادلي ببيان فيما يتعلق بالبلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد وجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد . انني أرى أن البلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد هي فقط تلك التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحب الجلالة . أما البلاد التي ليس لها الحق في العضوية فستظل تتلقى الارشاد والمعونة بواسطة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية ، كما كان الحال في الماضي ، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها في الاتحاد على موافقة دول الاتحاد .

سيكون في مشروع الدستورين الموضوعين للاتحاد كثير من النقاط

المتشابهة . ففي المشروعين مثلاً سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام للادارة الخاصة بالاتحاد المقترح فهي كما يلي :

مندوب سامي يتمتع بنفس السلطات التي يتمتع بها الحاكم العام الآن . ومجلس رؤساء يجلس فيه رؤساء البلاد الداخلية في الاتحاد . ومجلس تنفيذي يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء ، وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام . وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطاني .

مجلس تشريعي يتشكل من أعضاء يمثلون البلدان الداخلية في الاتحاد ، واعضاء يمثلون الادارة ، لا أريد أن اشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات إلا أنه ينبغي أن تعلموا مساعي اختصاصات المندوب السامي والمجالس . وبالاختصار سيكون المندوب السامي رئيساً للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين كما هو الآن ، يقدم المعونة والارشاد ، ويكون مسؤولاً عن علاقاتكم الخارجية وشؤون امتكم واتخاذ الاجراءات المناسبة في الطوارىء الخطيرة . أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة الاتحاد والتشريع العامة كما أنه سيكون الهيئة التي ستقر القوانين .

أما المجلس التنفيذي فسيعالج شؤون الادارة اليومية ، ويتخذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي . وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدل عليها اسمه إلى أنه سيكون الموضع الذي تدرس فيه التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها . هذا ما يتعلق بالشكل العام .

والآن فلننتقل إلى أعمال ادارة الاتحاد والامور التي ستعالجها ، ليس في النية في هذه المرحلة أن تعالج الادارة ، ادارة الاتحاد ، إلا عدداً محدوداً من الأمور وهي التعليم والصحة العامة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد . أما بقية الأمور فستعالج كالماضي أما بواستطكم اذا كانت تخص شؤونكم الداخلية

أو بواسطتي . أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع الخ . ستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عندما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى ادارة الاتحاد ؟ والجواب على ذلك هو أن ادارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة العامة وهي خدمات تصرفون أنتم عليها الآن . وهكذا ستتخلصون من تحمل المصروفات الكبيرة ، وفضلاً عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد . وأريد أن أوضح هذا توضيحاً تاماً وأن أكرر فاقول أنه لن تكون هناك خسائر مالية بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك وسع مادي بعد تحقيق الاتحاد .

ليس من المقترح الآن أن يصبح أي أمر آخر تابعاً للاتحاد ، إلا أنكم في المستقبل سترغمون دون شك في أن تصبح أموراً اخرى تابعة للادارة المركزية . وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل القوانين الخاصة بالاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمن حدود بلادكم واستثناء الشؤون المتعلقة بالاتحاد فان سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي ارجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل .

وبالاختصار فان الاقتراح التي اطلب موافقتكم عليه مبدئياً فقط لا تفصيلاً ، هو قيام نظام اتحادي تحت المندوب السامي على الأسس الذي أشرت إليها سابقاً ، وهي تشكيل مجلس رؤساء ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي ، وأن يختص الاتحاد في الوقت الحاضر بشؤون الجمارك والتعليم والصحة العامة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالاضافة إلى ذلك سيكون لادارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها . إلا أن ادارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعي وموافقتكم كمجلس رؤساء . ويجب علي أن انبهكم إلى ان الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفي الوقت الذي يشاؤوه رب العباد .

فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد ويتم الاتحاد ، فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل المضني والتعاون من جانب الرؤساء والشعب . وبالرغبة

المتشابهة . ففي المشروعين مثلاً سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام للادارة الخاصة بالاتحاد المقترح فهي كما يلي :

مندوب سامي يتمتع بنفس السلطات التي يتمتع بها الحاكم العام الآن . ومجلس رؤساء يجلس فيه رؤساء البلاد الداخلية في الاتحاد . ومجلس تنفيذي يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء ، وعضوين من المجلس التشريعي والمستشار المالي والمستشار القانوني تحت رئاسة المستشار العام . وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطاني .

مجلس تشريعي يتشكل من أعضاء يمثلون البلدان الداخلية في الاتحاد ، واعضاء يمثلون الادارة ، لا أريد أن اشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات إلا أنه ينبغي أن تعلموا مساعي اختصاصات المندوب السامي والمجالس . وبالاختصار سيكون المندوب السامي رئيساً للاتحاد وفي خدمتكم في كل حين كما هو الآن ، يقدم المعونة والارشاد ، ويكون مسؤولاً عن علاقاتكم الخارجية وشؤون امتكم واتخاذ الاجراءات المناسبة في الطوارىء الخطيرة . أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة الاتحاد والتشريع العامة كما أنه سيكون الهيئة التي ستقر القوانين .

أما المجلس التنفيذي فسيعالج شؤون الادارة اليومية ، ويتخذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغي . وسيضطلع المجلس التشريعي بالمهام التي يدل عليها اسمه إلى أنه سيكون الموضع الذي تدرس فيه التشريعات التي يقدمها المجلس التنفيذي ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها . هذا ما يتعلق بالشكل العام .

والآن فلننتقل إلى أعمال ادارة الاتحاد والامور التي ستعالجها ، ليس في النية في هذه المرحلة أن تعالج الادارة ، ادارة الاتحاد ، إلا عدداً محدوداً من الأمور وهي التعليم والصحة العامة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد . أما بقية الأمور فستعالج كالماضي أما بواسطكم اذا كانت تخص شؤونكم الداخلية

أو بواسطتي . أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع الخ . ستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عندما يسلم دخل الجمارك الذي تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى ادارة الاتحاد ؟ والجواب على ذلك هو أن ادارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة العامة وهي خدمات تصرفون أنتم عليها الآن . وهكذا ستتخلصون من تحمل المصروفات الكبيرة ، وفضلاً عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها في الاتحاد . وأريد أن أوضح هذا توضيحاً تاماً وأن أكرر فاقول أنه لن تكون هناك خسائر مالية بل في الواقع يحتمل أن يكون هناك وسع مادي بعد تحقيق الاتحاد .

ليس من المقترح الآن أن يصبح أي أمر آخر تابعاً للاتحاد ، إلا أنكم في المستقبل سترغمون دون شك في أن تصبح أموراً اخرى تابعة للادارة المركزية . وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق في المطالبة بتعديل القوانين الخاصة بالاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمن حدود بلادكم واستثناء الشؤون المتعلقة بالاتحاد فان سلطاتكم ستظل على ما هي عليه في الاقتراح الذي رسمته والذي ارجو أن أناقشه معكم في القريب العاجل .

وبالاختصار فان الاقتراح التي اطلب موافقتكم عليه مبدئياً فقط لا تفصيلاً ، هو قيام نظام اتحادي تحت المندوب السامي على الأسس الذي أشرت إليها سابقاً ، وهي تشكيل مجلس رؤساء ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي ، وأن يختص الاتحاد في الوقت الحاضر بشؤون الجمارك والتعليم والصحة العامة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالاضافة إلى ذلك سيكون لادارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها . إلا أن ادارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعي وموافقتكم كمجلس رؤساء . ويجب علي أن انبهكم إلى ان الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفي الوقت الذي يشاؤوه رب العباد .

فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد ويتم الاتحاد ، فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل المضني والتعاون من جانب الرؤساء والشعب . وبالرغبة

الخالصة في التفاهم . اننا هنا أنا ومساعدي لتقديم المعونة والارشاد لكم ، وإذا رغبتم فنقدم معاً لبناء اتحاد في المحميات الغربية يمكنكم من القيام بدور هام في ادارة شؤون المحمية الغربية كمجموعة وفي الوقت نفسه تحتفظون بسلطاتكم داخل اقاليمكم . فاذا كنا متفقين على هذه الخطوط فاني اطلب منكم ان تتركوا ليّ ولمستشاري المهمة الضخمة مهمة وضع التفصيلات التي سأطلب منكم العودة بشأنها ، وبعد ذلك عندما نكون قد انجزنا هذه المهمة التي ارجو أن ننتهي منها في أول ابريل ، سوف اطلب منكم التشاور معي كما فعلتم اليوم وارجو أن نتمكن حينئذ من الوصول إلى اتفاق نهائي على خطة مفصلة لرفعها إلى حكومة صاحبة الجلالة

بيان والي عدن عن الاتحاد الفدرالي ـ أول ابريل سنة ١٩٥٦

ينص هذا البيان على قيام والي عدن باجراء محادثات مع رؤساء المحميات تتعلق بمستقبل دولها ، والتأكيد لهم بأن سياسة حكومة صاحبة الجلالة تهدف إلى ارشاد ومساعدة جميع المناطق الكائنة تحت حكمها نحو الحد الأقصى من التقدم السياسي والاقتصادي اللذين تسمح بهما الظروف . فهي تتعاطف مع الرأي القائل بأن دول محميات عدن صغيرة في مفردها مساحة وسكاناً وموارداً ، ولن يمكنها اكمال نموها الاقتصادي والسياسي ، اذا لم تبحث عن مشاركة وتعاون اعم واجدى فيما بينها لتقوية اقتصادها وتنظيمها الاجتماعي .

اضاف الوالي ان للرؤساء وسكان هذه الولايات ملء الحرية في التفاوض فيما بينهم ، مع امكان طلب النصائح التي قد يحتاجونها من حكومة صاحبة الجلالة حول شكل التعاون الأكثر مناسبة لهم ، والذي سيمكنهم مع الوقت من الاستفادة من الخطة المقررة والمعلنة من حكومة صاحبة الجلالة ، وأنه سيكون لهم الحرية الكاملة فيما بينهم لاختيار أو رفض أي اقتراح يقدم لبلوغ هدف التعاون الأقصى . فحكومة صاحبة الجلالة ستقدم لأي مجموعة من الولايات المساعدة والحماية التي تقدمها حالياً والتي ستستمر في تقديمها إلى الولايات كل بمفردها .

أما حكام اليمن المجاورين ، فقد اكدوا لجيرانهم في النواحي المحتلة أن بريطانيا ستنسحب ولا شك من منطقة عدن كما سبق وانسحبت من عدة اماكن اخرى من مستعمراتها ، وطلبوا منهم الانضمام إلى حكم عربي اسلامي ، كي لا ينظر إليهم اخوانهم العرب في المستقبل كخونة وعملاء ، وحثوهم على الغاء معاهدات الحماية التي تربطهم ببريطانيا فيصبحوا عندئذ ابطالاً في اعين قومهم العرب . لقد كان لهذه الدعايات اثر فعال على بعض الرؤساء الذين كانوا يشكون في استمرار الحماية البريطانية طويلاً ، ويخالجهم الشك بأن بريطانيا قد تتركهم على حين غره ليتدبروا أمورهم بأنفسهم . لكن أكثرية الرؤساء كانت تدرك مقدار عطف الرئيس جمال عبد الناصر على الأمير البدر ، وأنه قد يساعده على استعادة الأجزاء اليمنية المحتلة وهذا مما زاد في رغبة رؤساء المحميات لاقامة الاتحاد الفدرالي المنشود .

ففي يناير سنة ١٩٥٥ زار الوزير في وزارة المستعمرات هنري هوبكنسون عدن مؤكداً للؤرساء ، بأن بريطانيا ستحافظ على تعهداتها بحمايتهم ، وأنها لن تتركهم أو تعرضهم للعدوان والاحتلال سواء كان المحافظون أو العمال في الحكم في بريطانيا . اضاف بأن بريطانيا قد انفقت ملايين الجنيهات لبناء المصفاة في عدن ، ولا يمكن لأي حكومة بريطانية أن تترك المصفاة وتهدر اموالها .

اسقاط المقترحات البريطانية الخاصة بالاتحاد الفدرالي

نظراً لما لاقاه مشروع الاتحاد الفدرالي هذا من معاكسات شعبية محلية وعربية ، وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على سحبه في يناير سنة ١٩٥٦ ، وطلبت من الرؤساء المختصين تقديم الاقتراحات التي يرتأونها . لقد كان السلطان المقدام علي عبد الكريم يردد على مسامع المعتمد المستبد (ترافسكس) قائلاً : «اذا كنتم مخلصين في قولكم بأنكم تريدوننا ان ندخل الاتحاد الفدرالي للحصول على استقلالنا فعليكم الاقلاع عن فرض الشكل الذي تستنسبونه لنا ودعونا نقرر ذلك بأنفسنا» .

لقد كانت منطقة لحج وعاصمتها الحوطة اكثر المناطق المحمية استجابة

للدعوات الوطنية القومية ، لأنها كانت أكثر تقدماً ورقياً من غيرها ، ونظراً لوجود عدد لا يستهان به من الشبان الوطنيين المتنورين فيها . فترفسكاس هذا كان يدرك مدى اهتمام السلطان علي عبد الكريم في تنمية الحقلين الاجتماعي والاقتصادي في منطقته ، وانما شق عليه محاولة هذا السلطان الناهض تقليد اراء ونظريات القائد جمال عبد الناصر في حق الشعب في التعليم الالزامي وضرورة بناء «سد عال» عبر وادي تبن في لحج ، كما اغضبه احضار السلطان علي لأساتذة مصريين دون علم أو موافقة حكومة عدن والذي كان يغيظه قول السلطان بأنه اذا لم يجد مساعدة من البريطانيين لتحقيق مشاريعه وأهدافه ، فانه لن يعدم من يساعده على تحقيق ذلك .

حصل في تلك الفترة ما لم يكن في صالح الحكم البريطاني :

ـ اقصاء الفريق غلوب باشا عن قيادة الجيش العربي الاردني واخراجه من الأردن .

ـ اخراج الرئيس جمال عبد الناصر للقوات البريطانية من منطقة قناة السويس .

ـ اجتماع كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والملك سعود بن عبد العزيز آل سعود ، والامام احمد بن يحيى آل حميد الدين في جده في ابريل سنة ١٩٥٦ وعقدهم حلف الدفاع المشترك .

كل هذه العوامل زادت في حماسة الجماهير العدنية ، وفي حثها على متابعة المطالبة بالاستقلال ، كما زادت في مشاكل وارتباكات الحكومة البريطانية وعلى الأخص سلطاتها في عدن والمحميات . كما شجعت لجنة من الرؤساء على اعداد وامضاء عريضة قدمتها إلى الحكومة البريطانية بواسطة والي عدن ، تحدد فيه بكل جلاء هدفها في الاستقلال المبكر ضمن اتحاد مع مستعمرة عدن . كان ذلك مجرد طلب واضح إلى البريطانيين باعادة ما احتلوه بالقوة والدهاء إلى أصحابه الشرعيين .

موقف القادة العدنيين حول هذه العريضة : كان العدنيون في تلك الأثناء في حالة خوف وقلق حول مصيرهم ، وعلى الأخص الميسورين والوجهاء بينهم الذين تساءلوا اذا لم يكن من العار بقاؤهم تحت الحكم البريطاني ، عندما تصبح دول الاتحاد الفدرالي متمتعة جماعياً بحكم ذاتي ؟ فهذه الطبقة من العدنيين كانت تخاف من الاخطار المستقبلية التي سيجرها عليها وجود الالاف من العمال اليمنيين ونقاباتهم المنظمة التي اعتبروها طابوراً خامساً للحركات الثورية التحررية التي باستطاعتها شل الحركات العمرانية والاقتصادية في البلد ، وطبعاً لن يكون بمقدور السلطات البريطانية مجابهة تلك الأخطار طويلاً والتي ستضطرها ان عاجلاً أو آجلاً إلى الرضوخ لمطالبهما واهدافهما .

طلب العدنيون آنذاك بأن تسلمهم بريطانيا زمام الحكم في بلدهم قبل فوات الأوان ، على أن يقيموا مجلس تشريعي منتخب ومجلس وزراء عدني .

- هدف بريطانيا من اقامة الاتحاد الفدرالي

- تعميق اكثر فعالية لمخططاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وتثبيت النفوذ والمصالح البريطانية .

- تصفية قضية الجنوب العربي والقضاء على المد الثوري العربي والحركة القومية العربية التحررية الوحدوية في المنطقة .

- جعل الاتحاد قاعدة لضرب الحركة التحررية العربية .

- قاعدة عسكرية للاستعمار الغربي يستعمل ويستخدم اراضيه وسمائه وبحره لصالح قواته المسلحة وقوات حلفائه ، ولهم حق القيام بأية عمليات حربية من داخل أراضي الاتحاد ضد أي دولة حتى ولو كانت عربية .

- حق قمع أي انتفاضة وطنية شعبية .

- على الاتحاد وضع جيشه الخاص وحرسه الوطني تحت تصرف الاستعمار .

- استغلال الاتحاد لتهديد المملكة المتوكلية اليمنية والضغط عليها للتقرب من بريطانيا .

ـ مقاومة وحدة جزئي اليمن الشمالي والجنوبي .

ـ ضم مستعمرة عدن ثم الامارات الشرقية إلى الاتحاد الفدرالي والذي ستكون فيه بريطانيا هي الكل في الكل بواسطة مستشاريها المسيرون والموجهون لكل صغيرة وكبيرة .

ـ مشروع دستور محميات عدن الغربية

الباب الأول تأسيس الاتحاد : ـ يؤسس اتحاد يعرف باسم «اتحاد محمية عدن الغربية» ويشمل سلطنات وامارات العواذل ، العوالق العليا ، مشيخة العوالق العليا ، بيحان ، الضالع ، الفضلي لحج ، شعيب ، يافع السفلى .

ـ بعد تأسيس هذا الاتحاد يمكن قبول انضمام أية دولة في المحمية الغربية (لم تكن عضواً في الاتحاد) لعضوية الاتحاد شرط ان يسن قانون اتحادي يبرر قبولها في تلك العضوية على أن تتعهد حكومة تلك الدول بقبول مضمون ذلك القانون .

ـ يمكن تعديل نصوص هذا الدستور بموجب قانون اتحادي .

الباب الثاني المندوب السامي : ـ سوف يكون الحاكم العام لمستعمرة عدن مندوباً سامياً لاتحاد محمية عدن الغربية ، بالاضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها بمقتضى نصوص هذا الدستور .

وبحكم مركزه كمندوب ونائب لصاحبة الجلالة وبمقتضى نصوص المعاهدات المعقودة بين جلالتها ورؤساء الدول الداخلة في الاتحاد ، سيتمتع بسلطة وصلاحية العمل طبقاً لما يراه لمصلحة الحكم الرشيد في الاتحاد ولرفاهية شعبه ، ولتقديم النصح إلى مجلس الاتحاد الذي يتوجب عليه قبوله وتلبية دعوته للانعقاد لدى الضرورة .

لدى ازدياد وتفاقم المعارضة الشعبية لقيام الاتحاد الأشتراكي المقترح الذي كان قد ارتضوه كما سبق ووافقوا على معاهدات الحماية والاستشارة ، جاء قبول مشروع الاتحاد الاشتراكي بناء على مشورة المستشارين البريطانيين الذين

فرضتهم المعاهدات الاستشارية على الرؤساء المحميين ، والتي تلزم هؤلاء الرؤساء بقبول مشورة أولئك المستشارين ، وهكذا كان المشروع الاتحادي من نظم وتلحين المستشارين البريطانيين ورؤسائهم في بريطانيا .

زار وفد من جامعة الدول العربية اليمن في ذلك العام ، ثم انتقل إلى عدن حيث قابل الوالي البريطاني السر توم هكنبوتام، واحتج على فرض مشروع فدرالي يرفضه رؤساء وأهالي المحميات بالاضافة إلى الأمة العربية جمعاء الممثلة بجامعة دولها العربية . أجاب الوالي المذكور مستغرباً كيف أن الدول العربية والرأي العام العربي يرحبون بفكرة الاتحاد بين الدول العربية ، ويدينون الاتحاد بين دول محميات عدن . الاجابة على ذلك كانت أن السبب الرئيسي لاقامة ذلك الاتحاد كان بايعاز من بريطانيا وبالحاح مستشاريها ليس لضمان وحدة الأمة العربية ، بل حرصاً على ابقاء قاعدة عدن الاستراتيجية تحت الحكم البريطاني إلى الأبد .

الباب الثالث مجلس الرؤساء : - يؤلف مجلس الرؤساء من :

- الرئيس - المندوب السامي .
- نائب الرئيس - يختاره المجلس من بين اعضائه لمدة سنة في كل مرة .
- اعضاء - يجب أن يكونوا من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد أو نوابهم المفوضين .

- السكرتير العام للادارة الاتحادية الذي يقوم بدور المستشار للمجلس نيابة عن المندوب السامي .

- يمكن للرئيس أو لأي عضو في المجلس أن يقدم أي اقتراح يتعلق بسير أعمال ومسؤوليات المجلس بمقتضى نصوص هذا الدستور لاتخاذ قرار بشأنه وأي قرار من هذا القبيل سيتم اتخاذه باغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ولن يحق للسكرتير العام التصويت على ذلك .

- سيكون للرئيس صوت عادي وصوت الترجيح .

ـ سيكون الرئيس واعضاء المجلس مسؤولين جماعياً لما يتخذه المجلس من قرارات .

ـ تكون المباحثات وكل ما يجري في المجلس سرية وعلى الرئيس والأعضاء عدم الافشاء بذلك .

ـ تقرر المكافئة التي تدفع للرئيس وأعضاء المجلس بموجب قانون وذلك من ايرادات الاتحاد .

ـ يصدر المجلس الأنظمة واللوائح والمتعلقة بمباشرة وبحسن سير أعماله .

ـ تعقد جلسات المجلس واللجان في عدن .

ـ تقام لجنة عاملة للمجلس من :

١ ـ رئيس ـ وهو نائب رئيس مجلس الرؤساء .

ب ـ عضوان ـ ينتخبهما مجلس الرؤساء من بين اعضائه لمدة سنة في كل مرة .

ـ عندما لا يكون مجلس الرؤساء منعقداً يحق للجنة أن تمارس كافة الصلاحيات المخولة لذلك من المجلس نيابة عنه وان تتصرف كما لو أنها المجلس بالذات .

الباب الرابع : تخويل السلطة التنفيذية داخل الاتحاد إلى مجلس الرؤساء وبمقتضى الدستور لمجلس تنفيذي .

الباب الخامس : السلطة التشريعية للاتحاد ـ الاسلوب التشريعي .

الباب السادس : المالية ـ الميزانية ـ مشاريع قوانين مالية اضافية .

الباب السابع : السلطة القضائية الاتحادية ـ المحكمة الاتحادية العليا ـ المندوب السامي ـ المحكمة ـ الشرعية .

الباب الثامن : الخدمات الاتحادية .

الباب التاسع : الاحتياطات في حالة فشل النظام الدستوري .

الباب العاشر : العلاقات الادارية بين الحكومة الاتحادية وحكومات دول الاتحاد .

الباب الحادي عشر : العلاقات المالية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاعضاء في الاتحاد .

الباب الثاني عشر : تدابير خاصة لتحديد العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات دول الاتحاد يتبع ذلك :

الجدول الأول الأمور التي يمكن للمندوب السامي والحكومة الاتحادية اصدار قوانين بشأنها .

الجدول الثاني ـ الخدمات المتنوعة التابعة لحكومة الاتحاد .

الجدول الثالث ـ مصادر الايراد الاتحادي .

الجدول الرابع ـ المبالغ التي تدفع إلى حكومة الاتحاد لقاء تنازلها عن جباية رسومها .

يمكن مطالعة النص الكامل لهذا المشروع في النص الأصلي :

قوات الأمن في المحميات

جيش محمية عدن «الليوى» يتكون من ٣٠٠٠ رجل من كافة الرتب تدفع بريطانيا كافة نفقاته وهو تحت قيادة القائد العام البريطاني .

الحرس الحكومي في المحمية الغربية = ٢٠٠٠ .

الحرس القبيلي تابع لكل دولة من المحمية وتحت قيادة حاكمها .

لسلطنة العبدلي جيش صغير خاص بها .

جيش البداوة والحضرمي عدد افراده ١١٦٥ من كافة الرتب تحت امرة الحاكم العام في المحمية الشرقية .

جيش المكلا النظامي ٣٦٥ من كافة الرتب ـ للأمن وقوة ضاربة في الجيش القعيطي .

قوة الدرك القعيطية ٥١١ من كافة الرتب ـ واجبات في المناطق الريفية .

قوة الدرك الكثيرية ١٠٩ .

الحرس القبيلي الواحدي ٢٤٣ ـ قوة شبه عسكرية للمخافر وكشرطة مسلحة في المناطق الريفية .

الحرس القبيلي في بير علي ٢٠ .

١ ـ القوات المسلحة المحلية

ـ **جيش الحرس الوطني** : (سابقاً الحرس الحكومي) ٣ آلاف جندي ـ يدربهم ضباط بريطانيون ـ مرتباتهم من الحكومة البريطانية . .

ـ **قوة الحرس القبلي** : مجموع الحرس القبلي لكل الامارات الغربية نحو الفاجندي بعد اقامة الاتحاد الفدرالي وحدت قيادة هذه القوات تحت اسم «الحرس الوطني للاتحاد» .

ـ **جيش الاتحاد** : سابقاً جيش محمية عدن الغربية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ قام حاكم عدن بتسليم هذا الجيش إلى حكومة الاتحاد ، وسمي بجيش الاتحاد ويتكون من خمس كتائب هي أحسن تدريباً من الحرس الوطني ومزودين بالمصفحات والمدفعية الثقيلة والمدفعية المضادة للطائرات ، سيبقى كبار ضباطه من البريطانيين ومرتباته وأسلحته من بريطانيا ، اكد ذلك حاكم عدن في خطاب القاه في حفلة تسليم هذا الجيش إلى حكومة عدن .

٢ ـ جيش الاتحاد

قام والي عدن بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ بتسليم جيش الاتحاد إلى حكومة الاتحاد قائلاً «أننا نجتمع هنا في هذا اليوم لنحتفل بيوم هام في تاريخ اتحاد امارات الجنوب العربي . فمنذ الاحتفال بتدشين الاتحاد عام ١٩٥٩ كبر الاتحاد في رقعته وفي سلطته ، واحرز كثيراً من التقدم ، وفي نظر حكومة صاحبة الجلالة أن هذا هو الوقت المناسب لأن تأخذ حكومة الاتحاد على عاتقها مسؤولية هذه القوة .

«إن تدريب واعداد وادارة جيش حديث ليس بالعمل السهل . ففي خلال الأيام القليلة القادمة سيعتمد جيش الاتحاد على رئاسة قوات الشرق الأوسط لمعاونته في هذا الخصوص ، ولتقديم الخدمات الثانوية وفي استطاعتي أن أؤكد لكم ، ان حكومة صاحبة الجلالة تتقبل بسرور هذا الالتزام ، وأني لعلى يقين أنه في الأيام القادمة سيكون التعاون بين جيش الاتحاد وبين وحدات قوات صاحبة الجلالة متيناً ومفيداً لجميع من يهمهم الأمر .

«لا شك أنكم علمتم أن حكومة صاحبة الجلالة قد قبلت ايجاد المال الكافي لزيادة مرتبات جيش محمية عدن والحرس الوطني الاتحادي ، وأن تاريخ هذه الزيادة سيكون ساري المفعول من أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ويسرني أن أعلن ذلك قبل بدء العرض العسكري اليوم» .

وضع حجر الاساس للعاصمة الفدرالية ـ «عاصمة الاتحاد»

تم وضع حجر الأساس لعاصمة الاتحاد الفدرالي التي اطلق عليها اسم «الاتحاد» في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وكان قد بدأ بالعمل بالدستور الجديد «لدولة اتحاد امارات الجنوب العربية» في شهر يناير سنة ١٩٥٩ : كما جرت انتخابات عامة للمجلس التشريعي المدني المكوّن من ٢٣ عضواً ـ ١٢ بالانتخاب و١١ بالتعيين كما يلي :

٩ اعضاء عرب
٢ اعضاء صوماليون
١ اعضاء هنود

اضافة إلى ١١ عضواً احتلوا مناصبهم بواسطة التعيين من الحكومة .

كانت اكثرية المنتخبين من دعاة مبدأ «عدن للعدنيين» الذين ساعدتهم مقاطعة أكثرية العناصر الوطنية لهذه الانتخابات التي وصفت بالمزيفة .

نص الدستور الاتحادي الذي أقر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ على قيام :

مجلس وزاري : مؤلف من ستة وزراء تسند إليه سلطات الحكم الاجرائية لدولة الاتحاد على أن يرأسه بالتناوب كل عضو لمدة شهر واحد .

مجلس فدرالي : يعتبر السلطة التشريعية للاتحاد ويضم ستة اعضاء لكل دولة من دول الاتحاد .

الشؤون الخارجية والدفاع : تكون الحكومة البريطانية مسؤولة عن سياسة الاتحاد الخارجية وأمور الدفاع عن الاتحاد .

فالملاحظ أن المعاهدة «معاهدة الصداقة والحماية» بين المملكة المتحدة ، واتحاد امارات الجنوب العربية «هي تتمة لمعاهدات» الحماية والاستشارة «التي سبق للحكومة البريطانية أن عقدتها مع كل دولة من المحميات على حدة ، قبل قيام دولة الاتحاد والتي اعطت البريطانيين حق فرض النصائح في كافة الأمور المتعلقة بالحكم ، والزام المسؤولين بقبولها .

جرى كل ذلك بعد أن مهدت له السلطات البريطانية في عدن بعمليات قمع وتهديد وسن قانون للطوارىء ، وآخر للصحافة فزجت الكثيرين من الوطنيين في السجون وعهدت إلى سلاح طيرانها الحربي وجيشها البري بمهمات اخماد الانتفاضات القبيلية . وبالفعل بدأت المساعي الجدية الحثيثة لخلق دولة الاتحاد ابتداء من شهر ابريل سنة ١٩٦١ .

صدى قرار بريطانيا بعدم التخلي عن عدن

لاقى هذا القرار البريطاني القاضي بعدم تخلي حكومة صاحبة الجلالة عن سيادتها على عدن استنكاراً عربياً ودولياً واسعاً ، خصوصاً من النقابات العمالية والهيئات الوطنية في شتى انحاء الشرق الأوسط ، وحتى بعض النقابات العمالية البريطانية والأوروبية اشتركت في الاحتجاج . أما النواب البريطانيون الذين كانوا يؤيدون الحركة العمالية في عدن ، فقد استنكروا القرار البريطاني أيضاً . أما الصحافة البريطانية فقد اتهمت حكومتها باستعمال الجنود البريطانيين وبذل ارواحهم سدى .

حصل كل هذا في الوقت الذي كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد اتخذت قرارين أولهما رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وثانيهما رقم ١٩٥٤ (١٦) الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ يقضيان بأنهاء الاستعمار الأجنبي ، ومنح الاستقلال إلى كافة الأقطار والشعوب غير المستقلة في أي مكان في العالم ، وبأنهاء حالات الطوارىء واخلاء سبيل كافة الموقوفين ، واجراء انتخابات في كافة انحاء الجنوب العربي على أساس حق الاقتراع لجميع البالغين كخطوة نحو الاستقلال التام .

والجدير بالذكر انه حصل في تلك الفترة حادث رمي قذيفة في مطار عدن ، عندما كان الوالي جوستون وترافسكس والوزراء المرافقين فيه على أهبة السفر إلى لندن . نتج عنه جرح خمسة أشخاص وصرع ضابط سياسي بريطاني وسيدة هندية .

نص المعاهدة بين المملكة المتحدة «والاتحاد الفدرالي»

المادة الأولى :

سوف يكون هناك سلام وصداقة دائمان وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة الثانية :

- سوف تشرف المملكة المتحدة ويكون لها المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الدول الاخرى وحكوماتها والهيئات الدولية ، وسوف لا يدخل الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات وعلاقات اخرى مع أية دولة أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة .

- سوف يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أي تدخل أو محاولة للتدخل في شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة اخرى .

- سوف لا تدخل المملكة المتحدة في أية معاهدة أو اتفاقية تنص على أي

تغيير في حدود الاتحاد أو تعترف بأي تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد .

المادة الثالثة :

ـ ستشمل صاحبة الجلالة البريطانية الاتحاد برعايتها الكريمة وحمايتها .

ـ ان الترتيبات المفصلة والمذكورة في الملحق بشأن المساعدة والتعاون المشترك بالدفاع سوف يكون لها المفعول كجزء من المعاهدة الحاضرة .

المادة الرابعة :

ـ سوف تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوره الاقتصادي والسياسي وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد والحرس الوطني للاتحاد ، وسوف يقرر مقدار وشكل المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر بواسطة المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد اخذة بعين الاعتبار كل العوامل الخاصة بالموضوع .

ـ سوف يسلم الاتحاد ويقدم جميع التسهيلات الضرورية للموظفين الاستشاريين الفنيين الذين تقدمهم المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد لمساعدة الاتحاد .

المادة الخامسة :

ـ سوف يقبل الاتحاد ويعمل على انجاز أي نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أي قضية متعلقة بسياسة الاتحاد .

ـ سوف يقدم الاتحاد إلى المملكة نسخاً من الوثائق المتعلقة باجراءات الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للاتحاد كما ستطلبه المملكة المتحدة .

المادة السادسة :

ـ ان أية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة الحاضرة لن يسمح لها بالدخول في الاتحاد دون موافقة المملكة المتحدة أولاً على ذلك .

- عند دخول أية ولاية في الاتحاد طبقاً لشروط دستور الاتحاد ولهذه المادة سيعتبر كل من المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة الخاصة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

المادة السابعة :

طالما أن جميع المعاهدات والارتباطات والاتفاقيات الأخرى التي ابرمت من قبل المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد غير متناقضة مع المعاهدة الحاضرة ، فان تلك المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى ستستمر سارية المفعول .

المادة الثامنة :

لأجل اغراض المعاهدة الحاضرة سوف تكون المراسلة بين المملكة المتحدة والاتحاد عن طريق الشخص الذي يشغل وظيفة الحاكم العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه .

المادة التاسعة :

سوف يسري مفعول المعاهدة الحاضرة عند التوقيع عليها ويمكن اعادة النظر فيها في أي وقف بالاتفاق المتبادل بين الموقعين عليها واشهاداً على ذلك ، فقد وقع المذكورون ادناه على المعاهدة الحاضرة بصفتهم الأشخاص المفوضين من قبل الأطراف المتعاقدين .

حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة الانكليزية .

الحالة في دولة الاتحاد قبيل الانهيار

مما لا شك فيه أن الحالة في دولة الاتحاد الفدرالي كانت تشكو قبيل انهيارها من انقسام وخلل في القيادة أما السلطات البريطانية المسيطرة فلم تكن بأحسن حالاً بل لربما أكثر ضياعاً وتردداً ، نظراً لأن السلطات العليا في لندن كانت تصدر القرار تلو الآخر ، ثم لا تلبث أن تنقض ما سبق وأقرته في الأمس القريب . فيوماً تؤكد بأنها لن تنسحب من دولة الاتحاد نظراً لأهميتها الحيوية للمصالح البريطانية ولأمن وسلام العالم الحر ، وأنها تنوي اقامة قاعدة عسكرية

رئيسية في عدن ولذا فهي لن تفكر بالانسحاب وأنها لم تنفق الملايين على بناء المصفاة الكبرى لكي تتركها وتغادر المنطقة . كما وأنها كانت تسارع لنقض تأكيداتها وتعهداتها بحجه حدم توفر الأموال اللازمة لذلك، وهكذا قل عن نقض وعودها فيما يختص بحماية دولة الاتحاد وتقوية وسائل دفاعها .

لقد كان الشريف حسين بن أحمد الهبيلي وزير داخلية دولة الاتحاد والسلطان صالح بن حسين العوذلي وزير الأمن الداخلي ابرز مرشحين لرئاسة الاتحاد ولرئاسة الوزارة وقد صرح كل منهما بما يلي حول خطة الانسحاب البريطاني من دولة الاتحاد :

قال الشريف حسين : «من الأفضل كثيراً أن تكون عدواً لا صديقاً لبريطانيا لأنك اذا كنت عدواً هناك امكانية لشرائك واذا كنت صديقاً فمن المؤكد ايجاد امكانية لبيعك » .

كما وادلى السلطان صالح بن حسين العوذلي في تصريح له أيضاً بأن السبب الرئيسي الذي يدعيه البريطانيون لانسحابهم من دولة الاتحاد هو اقتصادي محض وأنا أقول لهم «يلزم أن تدركوا بأنكم تقتصدون على حساب ارواح ورخاء الناس» .

قررت حكومة الاتحاد بعد مداولات مطولة عرض رئاسة دولة الاتحاد على الشريف حسين بن أحمد الهبيلي وزير الداخلية الذي اعتذرعن القبول واستمر قابعاً في عاصمته النقوب ولم يعد إلى عدن رغم رجاء زملائه ، اتجهت الانظار انئذٍ إلى ترجيح ترشيح السلطان صالح بن حسين العوذلي المعروف برزانته وحلمه وبعده عن الأحقاد لرئاسة دولة الاتحاد كما وأن الشيخ محمد بن فريد العولقي وزير خارجية الاتحاد كان أبرز المرشحين لرئاسة الوزارة . وقد حالت الأحداث اللاحقة دون تحقيق ذلك .

لقد كان الشيخ محمد بن فريد من أكثر الوزراء الفدراليين ثقافة اذ كانت الحكومة العدنية قد ارسلته إلى احدى جامعات لندن حيث انهى دروسه وأصبح يتقن اللغة الانكليزية .

صرح الشيخ المذكور في احدى مقابلاته التلفزيونية بأن القبائل تحرص على اتباع النظام الديمقراطي في انتخاب رؤسائها رغم فشل هذا النظام في أكثر البلدان العربية التي تبنته . اضاف أن الأجانب لا يوافقون على نظريته هذه رغم أنها كانت الأنسب للنظام القبيلي .

ففي عام ١٩٦٦ عندما قررت الحكومة البريطانية الانسحاب من عدن وتصفية قاعدتها العسكرية رغم الحاح الحكومة الاميركية على ضرورة ابقائها علق الشيخ محمد بن فريد على ذلك الانسحاب قائلاً «لقد خدعنا البريطانيون شر خداع وعملوا عكس ما سبق ووعدونا به مراراً من حتمية البقاء وذلك بطريقة حقيرة ومنافية للشرف واتخذوا قرارهم المشين هذا دون استشارتنا وخلافاً للاتفاقيات التي بيننا والتي الحوا علينا بقبولها - انهى تصريحه الخطير هذا بأن حكومة الاتحاد الفدرالي قررت عدم المقاومة بعد أن تأكدت بأن المندوب السامي والحكومة البريطانية لم يعودا يقفان وراءها .

إن وصف الشيخ محمد بن فريد للخطة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في انسحابها المفاجيء وتصفية قاعدتها الحربية في عدن هو عين ما تؤكده كافة الرؤساء والوزراء السابقين وإنما بلغة أشد عنفاً .

وهكذا شاءت الأقدار أن ينسحب البريطانيون من عدن وجوارها مشيعين بهزيمة مماثلة لتلك التي كانوا قد الحقوها بسلطان لحج العبدلي لدى احتلالهم القسري لبلاده قبل ١٢٨ عاماً .

أما الخلافات في قيادة جيش الاتحاد فلم تكن بأخف من النزاعات السياسية الداخلية اذ كان العقداء الثلاثة النافذون أي ناصر بريك ومحمد أحمد العولقي والشريف حيدر الهبيلي يتمتع كل منهم بمساندة بعض الرؤساء والوزراء وكبار الضباط وهكذا كانت القيادة العسكرية صورة مصغرة للقيادة السياسية وعلى الأخص فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات الجديدة وفي طليعتها قيادة جيش الجنوب الذي كان ثلث ضباطه و ٢٨ في المائة من افراده من قبائل العوالق وهذا مما أثار ولا شك غيرة القبائل الأخرى خصوصاً وأنه كان للعوالق أعلى مركزين

من ثلاثة مراكز قيادية في جيش الاتحاد . وهكذا استمرت الأحداث في السير من السيء إلى الأسوأ ومما حمل احد الأقطاب الحزبيين السيد حسين البيومي شقيق السيد حسن البيومي الرئيس الأسبق لمجلس لوزراء في عدن على التصريح بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٨ بأن دولة الاتحاد «ولت مع الريح» .

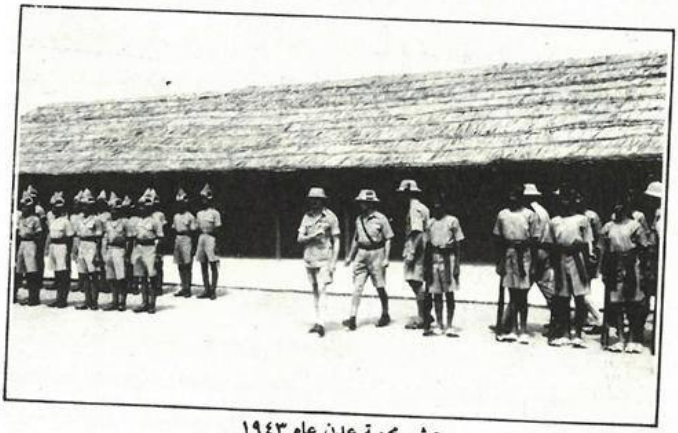

جيش محمية عدن عام ١٩٤٣

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة

بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ـ بشأن تحرير الجنوب العربي ـ اتخذ باغلبية ٧٧ صوتاً ومعارضة ١٠ أصوات وامتناع ١١ عن التصويت .

ان الجمعية العامة ـ وبعد أن وضعت في اعتبارها الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة بالنظر في تطبيق الاعلان القاضي بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ـ واذ تشير إلى قراراتها رقم ١٥١٤ (١٥) الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ورقم ١٩٥٤ (١٦) الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ ورقم ١٨١٠ (١٧) الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ـ

واذ جعلت نصب عينيها الرغبة الاجماعية التي اعرب عنها للجنة الفرعية

المختصة بعدن في الأنهاء العاجل للسيطرة الاستعمارية .

واذا احيطت علماً بالرغبة القوية للسكان في وحدة المنطقة .

واذ تعلن عن اهتمامها العميق للأحوال المتردية في المنطقة وأن استمرارها قد يؤدي إلى اضطراب خطير ويهدد الأمن الدولي ويعكر صفوه .

وبعد أن اقتنعت بضرورة استشارة شعب المنطقة في أقرب وقت ممكن .

١ - **تصادق** على تقرير اللجنة الخاصة بتطبيق الاعلان القاضي بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة وتؤيد استنتاجات وتوصيات اللجنة الفرعية المختصة بعدن .

٢ - **تعرب عن أسفها البالغ** لرفض حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده التعاون مع اللجنة الفرعية المختصة بعدن ، خاصة رفضها السماح للجنة الفرعية بالذهاب إلى المنطقة تنفيذاً للمهمة التي كلفتها بها اللجنة الخاصة .

٣ - **تؤيد** قرارات اللجنة الخاصة التي أصدرتها في ٣ مايو ١٩٦٢ و ١٩ يوليو ١٩٦٣ .

٤ - **تجدد التأكيد** بحق شعب المنطقة في التحرر من الحكم الاستعماري وتقرير المصير طبقاً للاعلان القاضي بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة .

٥ - **تعتبر** أن الاحتفاظ بالقاعدة الحربية في عدن اضرار بصفو الأمن في تلك الجهات ولذلك فان الغاءها العاجل أمر مرغوب فيه .

٦ - **توصي** بوجوب السماح لشعب عدن ومحمياتها بمزاولة حقه في تقرير مصيره بالنسبة لمستقبله ، على أن تتخذ مزاولة ذلك الحق شكل التشاور بين جميع السكان، يجري في أقرب فرصة ممكنة على أساس حق التصويت العام لكل البالغين .

٧ ـ تطالب الدولة صاحبة الادارة بأن :

(أ) تلغى كافة القوانين التي قيدت الحريات العامة .

(ب) تطلق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين والمحكوم عليهم لقيامهم بنشاط ذي طابع سياسي .

(ج) تسمح بعودة المنفيين أو الذين منعوا من الاقامة في المنطقة لنشاطهم السياسي .

(د) أن تكف في الحال عن جميع عمليات القمع ضد شعب المنطقة ، خاصة توجيه الحملات العسكرية إلى القرى وقصفها .

٨ ـ **وتطالب** الدولة صاحبة الادارة أن تحدث التعديلات الدستورية الضرورية لغرض اقامة جهاز تمثيلي واقامة حكومة مؤقتة لعموم المنطقة طبقاً لرغبات السكان ، على أن يقام ذلك الجهاز التمثيلي وتلك الحكومة بناءً على انتخابات عامة تجري على أساس من حق التصويت العام لكل البالغين مع المراعاة الكاملة لحقوق الانسان الاساسية وحرياته السياسية .

٩ ـ **ترجو** السكرتير العام ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة والدولة صاحبة الادارة ، أن يرتب وجوداً فعالاً للأمم المتحدة قبل الانتخابات المشار إليها وأثناءها .

١٠ ـ **توصي** بوجوب اجراء هذه الانتخابات قبل نيل الاستقلال الذي سيمنح طبقاً للرغبات التي يبديها السكان بملء حريتهم .

١١ ـ **توصي** بوجوب عقد محادثات دون أي تأخير بين الحكومة التي تسفر عن الانتخابات المرتقبة .

٢ ـ الزيارات

ـ وكيل وزارة المستعمرات في عدن

في ٥ مايس سنة ١٩٥٦ وصل إلى عدن وكيل وزارة المستعمرات اللورد

لـويـد ، وفي ١٩ منـه ألقى بيـانـاً في المجلس التشـريعي للمستعمـرة مؤداه أن القلاقل وانعدام الأمن يؤثران على المصالح التجارية والاقتصادية للمستعمرة ، وعلى موارد معيشة السكان مؤكداً أن مدى التقدم الدستوري في المستقبل ، يتوقف على مدى روح المسئولية التي يبديها زعماء وسكان المستعمرات ، وانما أوضح للمجلس التشريعي بأنه لن يكون من المعقول أو الصواب أو حتى من صالح سكان المستعمرة التطلع إلى أبعد من درجة متقدمة من الحكم الداخلي ، وأن حكومة صاحبة الجلالة تود أن تؤكد أن اهمية عدن استراتيجياً واقتصادياً داخل الكومونولت (المجموعة البريطانية) هي لدرجة يتعذر معها التفكير في امكانية التخلي عن مسؤوليتها عن المستعمرة . وأنهى كلامه قائلاً «انني واثق ان هذا التأكيد سيلقى ترحيبكم وترحيب الأكثرية الساحقة من سكان المستعمرة» .

وبالعكس تماماً لقد سبب هذا البيان خيبة أمل وأسف مريرين لدى العدنيين ، ولقد قاوم مضمونه كل من الجبهة الوطنية المتحدة ، ورابطة أبناء الجنوب اللتين طالبتا بقيام دولة عربية جنوبية مستقلة خارج نطاق الكومونولث البريطاني . بينما اكتفى نادي التجمع العدني بطلب اصلاحات دستورية هامة مع الحكم الذاتي للمستعمرة ضمن الكومونولث البريطاني . لم يظهر ارتياحه للبيان سوى عدد ضئيل من التجار والاقطاعيين .

كان السيد محمد علي الجفري من أبرز القادة الرافضين ، ومن اقرب الشخصيات إلى السلطان علي عبد الكريم فضل سلطان لحج ، مما حمل والي عدن على اصدار الأوامر لمنعه من دخول مستعمرة عدن ، وقد أثار ذلك احتجاجاً واستياء في صفوف العدنيين وأبناء النواحي الأحرار ، فلم يمض على ذلك سوى أسابيع قلائل حتى تم الهجوم الثلاثي الاسرائيلي البريطاني الفرنسي الغاشم على مصر في خريف سنة ١٩٥٦ ، مما زاد في اثارة حفيظة أهالي عدن والمحميات ضد بريطانيا .

- القاضي محمد عبدالله الشامي في عدن

وصل إلى عدن في شهر مايس سنة ١٩٥٦ أيضاً القاضي محمد عبدالله

الشامي حاكم منطقة رداع اليمنية والمولج ببت مشاكل الحدود مع السلطات البريطانية ، وقد قابل انئذ المعتمد البريطاني ترافسكس الذي زعم في كتاب اصدره فيما بعد ، بأن القاضي الشامي عرض عليه باسم حكومة اليمن بأن تقوم بريطانيا بتسليم النواحي الجنوبية المحمية إلى اليمن ، مقابل ضمان حكومة اليمن للقاعدة البريطانية في عدن ، أي أن تتخلى اليمن عن مطالبتها بضم مستعمرة عدن ، وتتخلى بريطانيا عن المحميات التي تضم إلى اليمن ، وبذلك يقطع دابر الايدي الخارجية المخرمة والتي قد تتدخل «في أمورنا الداخلية لغير صالح الطرفين» . كما وأن ترفسكس المذكور أضاف في كتابه بأن القاضي الشامي أخبره «بأن كل شخص مسؤول في اليمن يستنكر حملات الامام الفاشلة ضد المحمية ، لأنها لم تؤدي إلى أي نتيجة غير تبذير الأموال التي كانت اليمن في أشد الحاجة إليها ، لأنجاز مشاريع تقدمية وعمرانية . فالأمور في اليمن تسير حالياً من سيء إلى أسوأ وبسبب الخلافات بيننا قام الامام بفتح الأبواب لمصر والسعودية واذا لم توصد تلك الأبواب فان المصالح اليمنية والبريطانية ستتأثر من جراء ذلك فالمصريون والسعوديون يتكلمون عن اليمن بأنها شقيقتهم وأنهم ينظرون إليها فعلاً كسرية يريدون استملاكها . أما ما يختص بعدن فأي امل للبريطانيين بالاحتفاظ بها بعد أن يثبت المصريون والسعوديون اقدامهم في اليمن ؟» .

انتقل القاضي الشامي عقب ذلك إلى شن حملة شعواءاً على الاشتراكية الناصرية التي نجم عنها انتشار الفوضى ، وجعل الخادم يعتقد بأنه مساو لمخدومه ، ثم اصر على وجوب حل المشاكل بين اليمن وسلطات عدن قبل ازدياد نفوذ وتدخل المصرين والسعوديين . ادعى الشامي بأنه يتكلم باسم وبأمر الأمير محمد البدر الذي كما يعلم الداني والقاصي كان همه منصباً على توثيق أواصر الوحدة مع الجمهورية المصرية ، وهذا مما يفسح المجال للعجب والشك خصوصاً وأن القاضي الشامي هذا كان من أشد الناقمين على البريطانيين لتعدياتهم المستمرة على الأراضي اليمنية .

عاد القاضي الشامي إلى عدن في يونيو سنة ١٩٥٦ أثر انتهاء زيارة اللورد

لويد وكيل وزارة المستعمرات لعدن ، وفي مقابلة مع الوالي هكنبوتام في دار الحكومة قال الشامي بأنه آن الأوان للمصارحة بين حكومتي اليمن وبريطانيا «لأن كلانا في خطر من أياد اخرى وبدلاً أن ندمر بعضنا البعض بالقتال حول المحميات ، فمن الأنسب أن يسحب كلانا ادعاءاته بها ويسمح لدولها بالحصول على الاستقلال الفوري» . لم ينتج عن هذه المقابلة كما هو منتظر أي شيء ايجابي .

لدى اطلاع رابطة ابناء الجنوب على عرض القاضي الشامي بمنح دول المحميات استقلالها الفوري وهذا ما طلبه السلطان علي عبد الكريم ولجنة الحكام ، قامت بحملات عنيفة ضد الاستعمار ولصالح الاتحاد والاستقلال ، وسرعان ما امتدت الحركة التحررية إلى اجزاء اخرى من المحميات ، بالاضافة إلى سلسلة الاضرابات العمالية داخل عدن وتحريض القوات الوطنية وموظفي الدولة على الفرار من الخدمة والعصيان .

ان العرض الذي قدمه القاضي الشامي نيابة عن حكومة اليمن بمنح الاستقلال الفوري إلى مجموعة دول المحمية ادخل الهلع والريبة إلى قلوب الكثيرين من رؤسائها ، رغم العهود والوعود التي انهمرت عليهم ولتطمينهم من اللورد لويد وهنري هوبكنسون من وزارة المستعمرات البريطانية لخشيتهم أن ترضى بريطانيا بابقاء عدن كقاعدة عسكرية لها ، وبيع المحمية إلى اليمن وطبعاً كان الرؤساء المحادّون لليمن اكثر هؤلاء خوفاً وقلقاً .

- زيارات الرؤساء التقليدية إلى عدن

من التقاليد التي درجت حكومة عدن على اتباعها والحرص عليها ، دعوة كل رئيس معاهد للقيام بزيارة سنوية لعدن لمدة اسبوع كامل طبقاً للبرنامج التالي .

يصل السلطان ، والأمير أو الشيخ أو النقيب أو الشريف إلى دار سعد (مركز جمرك) سلطنة لحج المحاذية لمدينة الشيخ عثمان العدنية ، على رأس قافلة

من الابل المعدة للركوب ، وبمعيته ما لا يقل عن العشرين شخصاً من كبار مشايخه واتباعه وحرسه ، فيستقبله مندوب الحكومة مرحباً بوصوله باسم سعادة الوالي والحكومة ، ثم يستقل واياه السيارة إلى دار الضيافة القبيلية في حي الخساف في عدن ، بينما يرافق احد صغار دار الاعتماد باقي الزوار وقافلتهم ليسهل معاملات دخولهم بخناجرهم وأسلحتهم لدى مركز شرطة باب السلب ، ثم يقودهم إلى دار الضيافة للالتحاق برئيسهم . ينزل الرئيس وكبار مرافقيه في جناح خاص ويتوزع الباقون في قاعات الطابق الأسفل ، ويعقلون الأبل في الساحة الخارجية للدار ، ويقوم عدد من الخدم على خدمتهم وتأمين حاجاتهم من الطعام والقهوة والنراجيل والقات طبعاً . أما في السنوات الأخيرة عندما أصبح لأكثر الرؤساء سيارات فكانوا يصلون إلى دار سعد ثم إلى دار الضيافة بسياراتهم .

يستريح الرئيس في اليوم الأول من وصوله ويزوره افراد قبيلته العاملين في عدن للسلام والتهنئة ، ويقوم في اليوم الثاني بزيارة دار المعتمد البريطاني حيث تبحث الأمور المتعلقة بمنطقة الرئيس الزائر ومشاكله ، وما ينوي اطلاع الوالي عليه أو طلبه منه . تحصل الزيارة غالباً في اليوم الثالث اذ يصل مندوب دار الاعتماد إلى دار الضيافة في سيارة رسمية لمرافقة الرئيس إلى دار الحكومة لمقابلة الوالي .

فور وصول الرئيس الزائر تطلق المدافع العدد المحدد للرئيس ، والتي كان اقصاها احدى عشرة طلقة مخصصة لعظمة سلطان لحج الرئيس الأول والأكبر في النواحي المحمية . بعد الانتهاء من مدافع التحية يسير الشيخ إلى حيث يقف حرس الشرف من الجنود العرب ، فتؤدي له تحية السلاح، ثم يصافح ضابط الحرس ويتوجه نحو باب قاعة الاستقبال حيث يستقبله الوالي يحيط به المعتمد البريطاني ورئيس الادارة العربية . يبادر الوالي لسؤال الزائر عن صحته والذي سأل بدوره عن صحة جلالة الملك وعائلته الخ ، ثم يشكر الوالي على حسن ضيافة الحكومة له ولأتباعه ويخبره عما جد في بلاده منذ زيارته السنوية

الأخيرة . أود أن اذكر في هذا المجال أن معظم الرؤساء الزائرين كانوا في منتهى الحنكة والرزانة ولا يكثرون الكلام ويسرفون بالتحية والمجاملات .

- الرؤساء المطالبون بالاتحاد الفدرالي في لندن

زار خلال شهري يونيو ويوليو سنة ١٩٥٨ الرؤساء المطالبون باقامة الاتحاد الفدرالي لندن ، وهم نائب شريف بيحان وسلطان العواذل وسلطان أهل فضل وأمير الضالع ومندوب شيخ العوالق العليا ، للتفاوض مع أركان وزارة المستعمرات البريطانية حول موضوع «الاتحاد الفدرالي» .

وفي ١٦ يوليو سنة ١٩٥٨ اصدرت حكومة جلالة ملكة بريطانيا بياناً جاء فيه ، ان المتفاوضين قد توصلوا إلى اتفاق مبدئي على موضوع «الاتحاد الفدرالي» طبقاً لرغبات الرؤساء المفاوضين وأن الحكومة البريطانية قد وعدت بمد يد المساعدة لهم .

جرى بعد ذلك اعداد مسودة مشروع دستور للاتحاد ومناقشته في عدن ، بين الوالي ورؤساء الامارات المطالبة بالاتحاد الفدرالي ، وكان قد انضم إليهم سلطان يافع السفلى . ولدى نجاح هذه المفاوضات الصورية مع والي عدن ، تقرر تدشين هذا الحدث الهام في نظر البريطانيين وقد تم ذلك بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ بحضور وزير المستعمرات البريطانية المستر لنوكس بويد الذي تكلم بعد أن امضى الرؤساء الحاضرون والموافقون ، على الدستور الاتحادي ، مرحباً بولادة دولة «اتحاد امارات الجنوب العربية» وبالمعاهدة التي امضاها الرؤساء المشار إليهم اعلاه فور انتهاء كلمة الوزير الزائر وهي معاهدة «الصداقة والحماية» بين المملكة المتحدة واتحاد امارات الجنوب العربية، ومؤكداً صداقة بريطانيا الحميمة لاتحاد امارات الجنوب العربي الذي رجا لها ازدياد القوة والمنعة .

كررت الحكومة البريطانية في هذه المعاهدة الجديدة مد الاتحاد بالرعاية والحماية والاستشارة الكريمة ، وبتحملها كافة المسؤوليات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع وبتقديم النصح والمعونة . كما كرر رؤساء الاتحاد استعدادهم

لقبول وتنفيذ نصائح المندوب السامي ومساعديه حسبما سبق ، وارتبطوا به لدى امضائهم معاهدات الحماية والاستشارة السابقة على أساس أن تلك النصائح والمشورة ستكون في صالحهم ، ودون أن يكون للرؤساء أي رأي مسبق فيها .

ـ وزير المستعمرات في عدن

زار المستر ماكلويد وزير المستعمرات البريطاني عدن ، خلال الثلث الأول من عام ١٩٦١ ، وبحث مطولاً مع الموظفين البريطانيين ومع وزراء حكومة عدن وأعضاء مجلسها التشريعي ، بالاضافة إلى وزراء الاتحاد الفدرالي من سلاطين المحميات الغربية بخصوص مشروع ضم عدن إلى الاتحاد وقيام دولة الاتحاد ، وقد وافق العدنيون على ذلك رغم ترددهم الطويل شرط منحهم الحكم الذاتي الكامل .

وفي الاسبوع الأول من ابريل وبناء على طلب وزير المستعمرات ، سافر وفد من وزراء عدن والاتحاد برفقة الوالي جونستون والمعتمد البريطاني ترافكاس وكبار معاونيهما إلى لندن ، حيث اقرت الخطوط الرئيسية لدولة الاتحاد . الخ الوزراء العدنيون خلال الاجتماعات العديدة في لندن على وجوب ضمان حقهم المطلق في الانسحاب من عضوية الاتحاد عندما يشاؤون ، فلم يوافق الوزراء الفدراليون على هذا الطلب الغريب ، لأنه اذا حصل ذلك فمعناه زوال دولة الاتحاد . توصل المفاوضون بعد مناقشات طويلة وحامية احياناً إلى اعطاء المجلس التشريعي العدني حق الانسحاب من الاتحاد لدى مضي سبع سنوات على الدمج بشرط موافقة ثلثي اعضاء المجلس التشريعي العدني على هكذا قرار .

استؤنفت المحادثات في عدن في شهر اغسطس سنة ١٩٦١ ، وفي شهر اكتوبر من العام نفسه تم طبخ مشروع دولة الاتحاد هذه الذي سارع الوالي جونستون بابلاغه إلى وزير المستعمرات البريطانية .

عقد وزير الحربية البريطانية المستر جون بروفومو مؤتمراً صحفياً في عدن في

١٦ يناير سنة ١٩٦٢ ، صرح فيه بأن بريطانيا لن تتخلى مطلقاً عن قاعدتها الحربية في عدن التي تنفق عليها الملايين لتحسينها ، كما وأن القوات البريطانية تنفق نحو عشرة ملايين من الجنيهات سنوياً مما يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني ، وأكد ان حكومته تعتبر عدن قاعدة استراتيجية ذات اهمية قصوى كبريطانيا وحلفائها ، وأضاف «أننا نعمل الآن لبناء مدينة جديدة كاملة للجيش البريطاني في البريقة «فقم» بعدن وسوف تمر مدة طويلة قبل الانتهاء من هذا المشروع ، وهذا لا يعني بالطبع أننا سنرحل عن عدن قريباً» .

وفي ١٨ يناير سنة ١٩٦٢ اصدرت السلطات البريطانية في عدن البلاغ التالي :

«في السادس من نوفمبر سنة ١٩٦١ أبلغ المستر ثورن السكرتير العام بالنيابة المجلس التشريعي ، بأن المحادثات الخاصة بالامور الدستورية التي بدأت في اغسطس برئاسة الوالي قد وصلت إلى نقطة أصبح ضرورياً ازاءها انتظار بعض معلومات معينة تم طلبها من لندن .

«واسترعى المستر ثورن الانتباه إلى أن المحادثات هدفت إلى تنسيق المقترحات لايجاد تقارب اوثق بين عدن والاتحاد الفدرالي حول ضمانات دستورية اضافية لعدن التي طلبت معلومات اضافية بخصوصها والتي تتعلق بسير أعمال الجهاز الحكومي بما في ذلك موقف الخدمة العامة وعلاقتها بالامور الدستورية الجاري بحثها. لقد وافقت حكومة صاحبة الجلالة الان على توفير خدمات السير رتشارد راماج لتقديم الارشادات والنصائح اللازمة لذلك ، وسيصل إلى عدن في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ في زيارة تمتد عدة أسابيع ولديه خبرة تزيد عن الأربعين عاماً في حكومات ما وراء البحار وقد قضى مدة في عدن في عام ١٩٥٣ .

ورد في كتاب الرئيس قحطان الشعبي «الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية» ما يلي :

«ربط الاستعمار البريطاني هذه المنطقة جنوب غربي الجزيرة باستراتيجية

الحربية العالمية ، وبالتالي باستراتيجية الحلف الاطلسي ، حيث جعل منها قاعدة حربية ضخمة تعتبر احدى القواعد الثلاث الرئيسية التي تعتمد عليها الاستراتيجية الحربية البريطانية في العالم ، وجعل في هذه القاعدة الحربية القيادة الرسمية لكل قواته البرية والبحرية والجوية للشرق الأوسط . لقد اكد هذا هارولد واتكنسون وزير الدفاع البريطاني حيث قال في تصريح حديث له في مارس سنة ١٩٦٢ إن القواد البريطانيين اجروا تغييراً أساسياً في سياسية الدفاع ، بحيث تعتمد القوات البريطانية على ثلاث قواعد في بريطانيا وعدن وسنغافوره .

في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ القى الحاكم العام البريطاني في عدن ، السير تشارلس جونستون ، خطاباً بمناسبة افتتاح دورة المجلس التشريعي وأعلن رسمياً أن سياسة بريطانيا هي الجمع بين عدن والامارات حيث قال :

«اثناء زيارة وزير المستعمرات السابق إلى عدن في ابريل اغتنم اعضاء المجلس وممثلوا الأحزاب السياسية الفرصة للتعبير للمستر ماكلويد عن آرائهم حول مستقبل عدن الدستوري وحول الحاجة إلى تضامن أوثق بين عدن محادثات اخرى بين وزراء عند والاتحاد هنا لغرض وضع مقترحات لأتصال اوثق ومن عدن والاتحاد وللمزيد من التقدم الدستوري في عدن . بدأت محادثات اخرى بين وزراء عدن والاتحاد هنا تحت رئاستي لغرض وضع مقترحات لأتصال اوثق ومن عدن والاتحاد وللمزيد من التقدم الدستوري في عدن . بدأت هذه المحادثات في ٨ اغسطس وتركزت في البداية على المبدأ العام لأتصال اوثق بين عدن والاتحاد . بعد ذلك تألفت لجان مختلفة من وزراء وخبراء لدراسة المسائل المفصلة المتعلقة بهذا الاتصال الأوثق . وبعد أن انتهت من وضع تقريرها اتضح أنه من الضروري طلب بعض المعلومات الفنية من لندن والسعي جار الان للحصول عليها» .

«واتضح بصورة خاصة أن احدى المشاكل الهامة التي نطلب بصددها النصح هي ما يتعلق بالخدمات العامة والمسائل الدستورية وأهمها الجهاز

الحكومي الذي يتطلب انشاؤه وتصميمه تفكيراً وتنظيماً دقيقين . يسرني أن أقول انه بموافقة وزارة المستعمرات والاتحاد تمكنا من الحصول على خدمات السير ريتشارد راماج الذي سبق وعرف عدن والذي سيصل في أواخر هذا الاسبوع وسيكون لتقريره اهمية خاصة فيما يتعلق بالتوصيات التي ستتوصل إليها محادثاتنا هذه .

أضاف وزير المستعمرات ومن المجدي في هذه المرحلة اعادة ذكر القصد من وراء محادثاتنا . فنظراً لأهمية الموضوع لقد فوضتني حكومة صاحبة الجلالة بالادلاء بالبيان التالي :

«ترى حكومة صاحبة الجلالة ان هناك فوائد عظيمة لكل من المستعمرة والاتحاد في قيام صلة أوثق بينهما . وان سياستنا هي الجمع بينهما وافضل وسيلة لتحقيق هذا الغرض هي الان موضوع المحادثات الراهنة في عدن والتي تتقدم تقدماً طيباً اذا ما اتخذنا بعين الاعتبار المشاكل الدستورية المعقدة وخصوصاً الادارية والمالية منها . فجميع المشتركين في بحثها يسعون جهدهم لكي ينتج عنها مقترحات متفق عليها وستنشر وتعرض على هذا المجلس وعلى المجلس الاتحادي لبحثها كما وعد سابقاً .

«والرغبة من حيث المبدأ في اقامة صلات أوثق قد اصبحت واضحة وسيتبع ذلك تقدم دستوري لنظم المستعمرة في المستقبل القريب وستنشر أيضاً وتقدم إلى هذا المجلس للنظر فيها .

«وعند النظر في المقترحات حول جميع هذه المسائل والتي نأمل أن تنجح فان حكومة صاحبة الجلالة ستعطى اعتباراً كاملاً للاراء التي عبر عنها هذا المجلس وجميع المختصين الآخرين .

«وبصدد البيان المذكور آنفاً أود أن اضيف نقطة اخرى ، ففيما مضى أصدرت الحكومة بلاغات أو ادلى متحدثون بلسانها ببيانات في هذا المجلس حول تقدم محادثاتنا ، والحكومة تدرس الآن امكانية اصدار معلومات اخرى من

وقت لآخر حول تفاصيل ما تنطوي عليه بالنسبة لعدن والصلة الوثقى مع الاتحاد التي هي موضع بحث .

«وختاماً أود أن اضيف كلمة شخصية وهي ان التطور الدستوري هام للغاية ، ولكن علينا ألا نسمح له بصرف اذهاننا عن التطور الاقتصادي الذي يتمشى مع ذلك . ولقد تأثرت كثيراً بالتقدم الحاصل في هذا المضمار والذي شاهدته في المستعمرة خلال السنة الماضية ، والذي سيستمر مستقبلاً ودعوني أقول وبوجه قاطع ان هذا وحده غير كاف ، لأنه اذا كان قد اتضح لي نتيجة لخبرة سنتين كحاكم فهو ان المستعمرة والاتحاد وبقية المحمية يلزم ألا تبقى مقفلة ومنعزلة في مقصوراتها . فمن الناحية السياسية تمثل محادثاتنا الخطوة الأولى نحو الخلاص من حالة الانفصال وذلك بالجمع بين المستعمرة والاتحاد . وكذلك في الناحية الاقتصادية فمن الضروري اخذ تقدم المنطقة بأكملها بعين الاعتبار فالمواصلات والزراعة وصيد الأسماك والسياحة والصناعات الخفيفة ، يجب أن تتمثل كلها كوحدة ضمن مجموعة موحدة ، وأنا أدرس افضل الوسائل لتحقيق ذلك الهدف ولاقامة منظمة موحدة باستطاعتها معالجة التطور الاقتصادي العام وسنبلغ المجلس نتيجة مناقشاتنا قريباً لينظر فيها .

«ان عدن والمحمية تكوّن منطقة كبرى ومشاكلها السياسية والاقتصادية على السوء تحتاج إلى المعالجة من قبل جميع المختصين ببال وخيال واسعين» .

ـ استدعاء الوالي إلى لندن

في فبراير سنة ١٩٦٣ تم كالعادة المتبعة استدعاء والي عدن ، ورؤساء المحمية إلى لندن ، حيث اجتمعوا بوزير المستعمرات المستر ساندبس وبرئيس الوزراء اللذين صارحوهم بأن المساعدة المالية اللازمة لحكومة عدن الفدرالية لتقوية دفاعها ليست متوفرة لدى الخزينة البريطانية ، وان بريطانيا وان كانت لن تتنازل عن سيادتها فانها قررت اسناد مسؤولية الأمن الداخلي في عدن إلى حكومة الاتحاد ، وان حكومة صاحب الجلالة ستجرى تعديلات في المعاهدات الاستشارية وتحتفظ بحق اعطاء النصائح في شؤون الدفاع والادارة المدنية فقط .

حاولت السلطات البريطانية في عدن انقاذ الاتحاد فاقترحت :

- الانسحاب الفوري للادارة البريطانية من عدن باستثناء ما هو متعلق بالدفاع والشؤون الخارجية .
- التخلي الفوري عن السيادة البريطانية واسنادها إلى الحكومة الاتحادية .
- تمويل مشاريع التنمية .
- الوعد بالاستقلال العاجل .
- التعهد بالدفاع عن الاتحاد بعد الاستقلال ضد العدوان الخارجي .

وهكذا لم ينجم عن مؤتمر لندن هذا الذي دعا إليه وزير المستعمرات ساندیس سوى الخلاف بين وزراء الاتحاد وعدن الذين ارادوا شروطاً أفضل لعدن ، ولم يكتفوا بأربع مقاعد من ١٨ مقعداً ، كما وأن الطرفين شعروا بخيبة أمل مريرة لعدم استجابة بريطانيا لطلباتهم ورغباتهم في الاستقلال ، وفي مساندة الدولة الاتحادية بعد الاستقلال مادياً ودفاعياً ، وقد عبر عن ذلك السلطان الفضلي احمد بن عبدالله لترافسكس الوالي اذ قال :

«انتم البريطانيون تخونون اصدقاءكم دائماً . لقد فعلتم ذلك في كل مكان . كان احرى بنا لو استجبنا لنصائح عبد الناصر الذي حذرنا من خداعكم ومكركم» .

بعد مناقشات ايجابية عديدة توصل المؤتمرون إلى الاتفاق التالي :

- بعد انتهاء الانتخابات التشريعية في عدن ، دعت الحكومة البريطانية ممثلي عدن ودول الاتحاد للاتفاق على الترتيبات اللازمة لانتقال السيادة في موعد يتفق عليه البريطانيون وحكومتا عدن والاتحاد .

- تعقد الحكومة البريطانية مؤتمراً لتحديد موعد الاستقلال على ألا يتجاوز هذا التاريخ سنة ١٩٦٨ .

- عقد اتفاقية دفاعية تحتفظ بموجبها بريطانيا بقاعدتها الحربية في عدن .
اتفقوا أيضاً على أن يكون هناك مجلس تشريعي مكوّن من مجلسين ،

الجمعية الوطنية ومجلس شيوخ (مجلس ولايات) وينتخب المجلسان رئيس الجمهورية في اجتماع موحد وهو يسمي رئيس الوزراء ويعين باقي الوزراء .

يكون عدد اعضاء كل ولاية في مجلس الولايات (الشيوخ) متساوياً .

وفي الجمعية الوطنية يكون توزيع المقاعد بنسبة عدد السكان .

لم يحصلوا على أي وعد من بريطانيا بالمساعدة المادية . . .

ـ الانتفاضة التحررية

بدأت الحركات الثورية في اليمن الجنوبي المحتل في النصف الثاني من عام ١٩٦٣ ، عندما شب القتال ضد البريطانيين في كل من يافع العليا والحواشب . ويمكن القول أن حملة الجبهة الشعبية بدأت بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٣ من جبال ردفان جنوبي امارة الضالع التي عرف رجالها بالبأس والاستماتة في القتال ، رغم القصف الشديد المتواصل لمناطقهم من الطائرات الحربية البريطانية ، وقد شهد لهم بعض القادة العسكريين البريطانيين بانهم «كانوا اجمالاً رماة ماهرين وذوي قدرة فائقة في مراقبة التحركات العسكرية وبراعة في اختيار اهدافهم وباخفاء انفسهم ثم القيام بهجوم صاعق على العدو . يتحركون وينتقلون بسرعة عبر الجبال ومن الصعب ملاحقتهم أو تحديد مواقعهم . اظهروا جرأة فائقة في مقاومتهم للمدفعية الثقيلة والغارات البريطانية الجوية» .

استغرقت هذه الحملة ستة أشهر رغم العدد الكبير من جنود الجيش البريطاني وسلاحه الحديث وطائراته العديدة التي خصصت للقضاء عليهم والتي احرقت المحاصيل الزراعية في المنطقة ، وطردت الآمنين من القبائل من اراضيهم قبيل موسم الحصاد ، مما حمل احد اعضاء مجلس العموم البريطاني على الاحتجاج على تلك الأعمال اللانسانية .

وفي شهر مارس سنة ١٩٦٤ حصلت مناوشات مع القوات البريطانية على حدود بيحان ، وقد اغارت الطائرات الحربية البريطانية على مدينة حريب اليمنية وامطرتها بالقنابل .

- مؤتمر لندن الثاني

وكالعادة الروتينية المتبعة أيضاً استدعى وزراء عدن والاتحاد ورؤساء الأحزاب السياسية ، لعقد مؤتمر اخر في لندن في شهر اغسطس سنة ١٩٦٤ ، وكان الاستاذ عبد القوى مكاوى قد أصبح رئيساً لوزراء عدن الذي أصر بمؤازرة الاستاذ عبدالله الأصنج على وجوب تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة المتعلقة بالجنوب العربي ، والداعية إلى رفع حالة الطوارىء واخلاء سبيل كافة المعتقلين السياسيين واجراء انتخابات عامة في كافة انحاء البلاد كخطوة اولى نحو الاستقلال ، وتحت اشراف الامم المتحدة .

ردت الحكومة البريطانية على هذه المطالب الشرعية بتعليق الدستور واقالة المكاوى وحكومته واغلاق المجلس التشريعي ووضع عدن تحت حكم وزارة المستعمرات المباشر مما اضطر المكاوى للالتحاق بالاصنج في القاهرة .

وزير المستعمرات مجدداً

وصل إلى عدن في فبراير سنة ١٩٦٦ اللورد بسويك الوزير في وزارة المستعمرات ، وأخبر المسؤولين في عدن أن الحكومة البريطانية قد قررت اخلاء عدن وبناء قاعدة عسكرية لها في البحرين ، وبعد أيام أعلنت بريطانيا هذا القرار .

أما الوالي ترافسكس ومساعدوه فقد صعقوا لهذا القرار ووصفوه بالخيانة ، ونكث العهود والوعود التي نثروها سابقاً على الرؤساء والوزراء في عدن والاتحاد بأنهم باقون وأنهم محافظون على تعهداتهم ووعودهم بالحماية والدفاع لرغم اشتباه الرؤساء بأن بريطانيا قد تتركهم عندما تستدعي مصالحها ذلك .

- الكتاب الأبيض وشؤون الدفاع

في فبراير ١٩٦٦ ودون سابق انذار ورغم التأكيدات العديدة السابقة لحكام الامارات المحمية بأنها لن تترك بلاد الاتحاد ولا قاعدة عدن . اصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض حول شؤون الدفاع كان أسوداً في عيون رؤساء

المحميات ، اذ اكدت فيه عزمها الأكيد على التخلي عن قاعدة عدن العسكرية واضافت «بأن جنوبي بلاد العرب ستصبح مستقلة في عام ١٩٦٨ ، ولا نجد من المناسب ابقاء الوسائل الدفاعية هناك بعد ذلك التاريخ ، وعليه ننوى سحب قواتنا من قاعدة عدن آنئذ» . طبعاً كان وقع هذا القرار المفاجىء اليما جداً على هؤلاء الرؤساء الذين حالفوا وأيدوا البريطانيين ما يربو عن المائة وعشرين عاماً ، على أساس استمرارها في حمايتهم وها هي الآن تنفض يديها منهم وتتركهم وشأنهم على حين غرة . كما وأن الحكومة البريطانية اعلنت عن رغبتها في تسليم الحكم إلى حكومة وطنية مسؤولة تحمي مصالحهم .

ـ قيام الجمهورية اليمنية الشعبية

بعد اكتساح قوات الجبهة الشعبية لكافة المناطق ، تشكلت في أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ وزارة من ١٢ وزيراً وأصبح الشيخ قحطان الشعبي رئيساً للجمهورية . وقد قال في أول تصريح له بعد اعتلائه سدة الرئاسة موضحاً سياسة الحكومة الجديدة بأنها تنوي :

ـ البدء بتنفيذ برنامج الثورة الاجتماعية .
ـ العمل بالتعاون مع دولة اليمن الشمالية (الجمهورية العربية اليمنية) وسيتبعان سياسة الحياد الايجابي .
ـ مساندة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية للانتفاضات الثورية في فلسطين والخليج .
ـ قيام القيادة العامة للجبهة الشعبية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بمهام المجلس التشريعي إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد .
ـ الغاء التقسيم القديم للبلاد واحداث ستة محافظات مكانه .
ـ قيام سياسة البلاد الاقتصادية على تطوير الانتاج الزراعي والاقتصادي .

ففي ديسمبر سنة ١٩٦٧ انخرطت هذه الجمهورية الفتية في عضوية جامعة الدول العربية واصبحت العضو الرابع عشر فيها كما دخلت في عضوية الامم المتحدة فيما بعد .

وبين ٢ ـ ٨ مارس سنة ١٩٦٨ عقد المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية الذي حدد تعريف الجبهة بأنها :

«نظام ثوري يمثل مصالح العمال والمزارعين والجنود والمفكرين الثوريين وتبنى قواعد الاشتراكية العلمية في التحليل والممارسة وحصر عضويتها في الطبقات المذكورة اعلاه» .

وفي ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٨ استقال الشيخان قحطان وفيصل الشعبي وتولى شؤون الرئاسة مجلس رئاسي من خمسة اعضاء .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٠ جرى اعلان الدستور الجديد ـ اصبح اسم الجمهورية «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» .

وفي يناير سنة ١٩٦٨ فرضت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية صلحاً عاماً بين القبائل مدته خمس سنوات وحرمت الأخذ بالثأر من أيّ نوع كان .

الفصل الرابع

مشاهدات ونوادر

أولاً : في المشاهدات

- كيفية انتقال الخلافة في بعض الامارات الجنوبية المحمية

خلال خدمتي في الادارة الحكومية العدنية توفي عدد من الحكام ، وكان يخلفهم في غالب الأحيان أكبر انجالهم الذين يكونوا قد سبق وتمرسوا في الحكم اثناء حياة أبائهم ، وأصبح لهم من النفوذ لدى قبائلهم ما يضمن لهم الخلافة . انما الذي استرعى انتباهي في هذا الصدد ، هو ما درجت عليه مشيخة العوالق العليا التي يتميز رجالها بالشجاعة وبالاقبال على الانخراط في سلك الجندية ، من انتخاب اصغر ابناء الشيخ المتوفي لخلافة والده . سألت العديد من اصدقائي العوالق عن سبب ذلك فاتضح لي ما يلي :

كثيراً ما كان يعمد الرؤساء وخصوصاً لدى تقدمهم في السن ، وعندما يصبحون عاجزين عن القيام بمهام الحكم إلى اسناد تلك المهام إلى اكبر ، وليس بالضرورة ارشد ابنائهم لسد الفراغ ولتأهيلهم لاستلام زمام الحكم فور وفاة والديهم . والمعروف أن معاملة هؤلاء الحكام الجدد لاشقائهم واقربائهم وكبار مشايخهم لم تتسم غالباً بالمودة والعطف ، مما نتج عنه نزاعات عائلية وقبائلية . لذلك ارتأى زعماء مشيخة العوالق العليا وعقال فخائذهم أن مبايعة اصغر ابناء الشيخ الراحل قد تكون انسب الطرق للخلافة ، اذ المفروض أن يكون هذا

الابن الصغير اكثر أولاد الشيخ المتوفي حاجة إلى رضاء ومساعدة كبار الأشقاء والنافذين في القبيلة .

ومما استرعى انتباهي أيضاً خلافة الشريف احمد بن محسن الهبيلي شريف امارة بيحان المتوفي في اواخر الثلاثينات من هذا القرن . لقد تمكن اصغر انجاله الشريف حسين بن احمد من اقناع والده المحتضر بأن يخلفه ابنه الشريف صالح بن حسين (حفيد الأمير المحتضر) ، الذي قيل لي انه جرى «كشف البخت واستقراء الابراج السماوية» فتبين بأن الشريف الصغير صالح بن حسين هو خير من يتولى المنصب ، ومن يوفر العدالة والسعادة لقبائل بيحان .

مبايعة الحاكم الجديد : لدى اتفاق ابناء وأقرباء الشيخ المتوفي على الشخص الذي سيخلفه ، يدعى رؤساء القبائل إلى اجتماع عام يحضره مناصب المنطقة ، أي السادة والعلماء الذين يتمتعون بنفوذ واحترام واسعين لدى القبائل ، فيجرى البحث الذي غالباً ما يكون مطولاً في مبايعة الشخصية المرشحة من اكثرية افراد عائلة المشيخة أو الامارة من الذكور البالغين ، ومن عقال ومشايخ القبائل ، والتي يباركها السادة المناصب الاجلاء . تقام المآدب التي تتخللها المشاورات والخلوات الجانبية وتقديم ما تيسر من الهدايا والاكراميات والوعود المعسولة .

عندما تتم الموافقة على الشخصية المرشحة تجرى حفلة المبايعة (التتويج القبلي) ، فيجلس الشيخ والأمير المنتخب على منصة وسط اخوانه واقربائه ومن حضر من قبائله ، ثم تبدأ عملية وضع عامة المشيخة أو الامارة على رأسه ، فيشترك في ذلك أهله وعقال قبائله وسط اطلاق عيارات التحية والتهنئة ونحر الذبائح ، احتفاء بالحدث السعيد ، ثم يلي ذلك قبول التهاني الذي يستمر عدة أسابيع . يحضر حفلة التنصيب هذه عادة الضابط السياسي في المنطقة ممثلاً والي عدن .

يدعى الشيخ أو الأمير الجديد فور انتخابه لزيارة عدن ، حيث يستقبل رسمياً على الحدود ويحل ضيفاً على الحكومة ، فيقابل المعتمد البريطاني ثاني يوم

وصوله ، والوالي في اليوم الذي يليه . يقدم الوالي له تهاني الحكومة ويدعو له بالتوفيق في خدمة بلاده وقبائله ، ثم يستمع إلى مطالبه فيعده بتلبية ما أمكن منها . يستلم الشيخ في هذه الزيارة ختم المشيخة الذي يحمل اسمه ، والذي عليه أن يمهر به كافة معاملاته ومراسلاته مع حكومة عدن .

- غزوات القبائل وحروبها

نظراً للطبيعة الجبلية لأكثر مناطق المحميات وصعوبة المواصلات منها وإليها بسبب قلة الطرقات الصالحة للسير ووعورتها ، ونظراً لعدم جدوى القوات البرية في هكذا مناطق ، فقد اسندت الحكومة البريطانية أمر حمايتها وأمنها إلى السلاح الجوي البريطاني الذي كان باستطاعته وحده ملاحقة المعتدين على الطرق التجارية ، والمعتدين على أمنها ودكهم بنيران قنابله من الجو .

كانت السلطات المحلية في عدن لدى حصول أي تعدي من هذا القبيل ، تطلب من عقال القبيلة أو المجموعة المعتدية المثول لدى الضابط السياسي البريطاني المختص لاستجوابهم . ولما كان أكثرهم يرفض الحضور فكانت تفرض عليهم غرامات مالية وتقديم عدد من المواشي والبنادق ، تكون عادة موازية للخسائر التي سببها عدوانهم . وكان يطلب منهم أحياناً وفي الحالات الخطيرة تقديم رهائن كعربون لحسن سلوكهم في المستقبل ، مع تعيين المدة التي يلزم على العصاة الرضوخ خلالها لأوامر الدولة ودفع الغرامة المفروضة عليهم .

ففي حالة عدم الانصياع لأوامر السلطات، ترمى عليهم الانذارات من الجو التي تحدد موعد وصول الطائرات لقذفهم بقنابلها مما يضطر القبيلة المعادية للانتقال مع نسائها وأولادها ومواشيها إلى خارج المناطق المحددة في الانذار والتي ستكون هدفاً للقنابل .

أحد المشايخ في تعز قال في حديث لأحد الكتاب الأجانب منتقداً الطرق الملتوية التي يتبعها الأنكليز في معاملاتهم مع القبائل ، والوحشية التي يبدونها في حروبهم .

قال : «نحن اليمانيين لا نخشى ولا نخاف القتال . لقد قاتلنا طيلة حياتنا وتاريخنا واذا لم نقاتل اعداء غرباء فاننا نتقاتل فيما بيننا . اننا على استعداد لمقاتلة الانكليز ولكن ما العمل والحيلة مع طائراتهم . فلو يحارب الانكليز على طريقة رجل ضد رجل ، وحتى ولو خسرنا القتال وهذا مستبعد جداً ، فاننا نكون قد خسرنا حرباً شريفة وانما استعمالهم للطائرات التي لا نملك منها شيئاً فهذا مجرد جبن وحقارة . سيجازيهم الله وسيجد الامام الوسائل التي تجعل طائراتهم عديمة المفعول» .

رمي المناصرة من قبائل الصبيحة بالقنابل كما سبق وذكرت عرفت قبائل الصبيحة بتعدياتها المستمرة ، وخصوصاً على الطرق العامة اذ كان بعضهم يترقبون القوافل والمسافرين لمهاجمتهم ونهب بضائعهم ، والقضاء عليهم اذ لزم الأمر . اما المناصرة فكانوا أشد هذه القبائل سطواً وقتالاً ، اذ انهم لقدموا في منتصف الثلاثينات على اغتيال الشيخ عبد اللطيف الشعبي شيخ وادي شعب في الصبيحة ووالد الشيخ فيصل الشعبي الوزير الأسبق في جمهورية اليمن الديمقراطية ووالد زوجة الرئيس الأسبق قحطان محمد الشعبي . فلقد كان المرحوم الشيخ عبد اللطيف انذاك الشخص الوحيد المثقف بين قبائل الصبيحة ، اذ أنه سكن مدة طويلة في عدن وتلقى العلم في مدارسها ولذلك شعرت حكومة عدن وعلى الأخص سلطنة لحج بفداحة الجريمة وعظم الخسارة .

حدث خلال شهر ابريل سنة ١٩٣٨ ان تعرض المناصرة لقافلة على الطريق العام ، ونهبوها وقتلوا بعض أفرادها ، فقررت الحكومة وسلطان لحج التشدد في ملاحقتهم هذه المرة ، وانزال العقاب الصارم بهم ليكونوا عبرة لسواهم .

في ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٨ حلقت الطائرات الحربية البريطانية فوق مناطق المناصرة ، ورمت المناشير التي تدعوهم فيها الحكومة للاسراع في اعادة المنهوب ودفع الغرامة المفروضة من اسلحة ومواشي قبل التاريخ المحدد ، والا قذفتهم الطائرات بالقنابل .

في ٢٥ منه توجه نحو ٤٠٠ جندي من جيش المحمية وسلطنة لحج ، لاحتلال اكبر حصونهم «نوبة أم اثوام» التي كان المناصرة قد اخلوها واتخذوا من أعالي جبالهم مقراً لمقاومتهم . ارسلت لهم الحكومة في اليوم التالي كتاباً تدعوهم فيه للحضور لمقابلة ضباط الحكومة فما كان من الرسول الذي حمل الكتاب إلا أن عاد وقال : انه ليس بين المقاتلين من يحسن القراءة ولذلك يطلبوا ارسال شخص ليقرأ الكتاب لهم . تبرع احد الجنود العوالق بالذهاب وهكذا كان ، وقد عاد هذا الجندي مع فريق من مشايخ المناصرة عند الظهر واجتمعوا بضباط الحكومة المدنيين والعسكريين ، وانما رفضوا الانصياع لأوامر الحكومة واكدوا انهم لن يسلموا البنادق والمواشي المطلوبة ، وأنهم سيقاتلوا حتى النهاية ثم انصرفوا .

قامت الطائرات بقذف عاصمتهم المشاريح ومواقعهم الرئيسية بالقنابل ، ولم تبدو من المناصرة أي بادرة استسلام حتى كان وصولهم فجأة في ٣٠ منه إلى مقر القيادة الميدانية للقوات الحكومية ، حيث سلموا الغرامة المفروضة فانسحبت القوات من بلادهم بعد اخذ تعهد منهم بألا يعودوا إلى التعدي على أحد .

نص كتاب الانذار برمي القنابل قدوة الأمراء الكرام وعمدة النجباء الفخام / اصدقائنا ومحبينا مشايخ المناصرة داموا محروسين .

لما كنتم بالتاريخ الفلاني قد اعتديتم على القافلة المسافرة على الطريق العام والحقتم الأذى ببعض افرادها ، ولما كنتم قد تخلفتم عن الحضور للاجابة عن التهمة الموجهة إليكم فاننا ننذركم بأنكم اذا لم تسلموا كذا عدد من البنادق والمواشي ، سيجري رميكم بقنابل الطائرات في يوم .... تاريخ .... ابتداء من الساعة .... ولذلك عليكم نقل عيالكم ومواشيكم وامتعتكم إلى خارج المناطق التي سترمى بالقنابل ...

والطريف في هذا الصدد هو مخاطبة العصاة بقدوة الأمراء الكرام وعمدة النجباء الفخام اصدقائنا ومحبينا الخ .. ثم انهاء المجاملات بالعبارة «دمتم محروسين» بعد تهديدهم بقذفهم بالقنابل .

الزعماء الفلسطينيون المبعدون في زيارة سلطان لحج عام ١٩٣٨

- عودة الزعماء الفلسطينيين المبعدين عن طريق عدن

حوالي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تبلغت حكومة عدن من وزارة المستعمرات البريطانية في لندن ، بأن الزعماء الفلسطينيين احمد حلمي باشا والدكتور حسين الخالدي ، والسادة يعقوب الغصين وفؤاد سابا ورشيد الحاج ابراهيم ، المعتقلين في جزيرة سيشل والذين قد افرج عنهم ، سيصلون إلى عدن في ٢٣ منه . ابلغني المعتمد البريطاني النبأ وطلب مني حضور الاجتماع الذي سيعقد بعد ظهر ذلك اليوم في مكتب السكرتير المدني للحكومة والذي سيحضره المختصون .

اطلع السكرتير المدني الحاضرين على موعد وصول الزعماء الفلسطينيين المبعدين إلى عدن ، وطلب من قوات الأمن البدء باتخاذ التدابير اللازمة لمنع قيام تظاهرات شعبية مؤيدة للقضية الفلسطينية ساعة وصولهم وطيلة مدة اقامتهم ، ولأجراء الترتيبات المتعلقة بمكان اقامتهم وتنقلاتهم . اقترح السكرتير المذكور الذي كان يظهر العداء والاستهجان لكل حركة قومية عربية تحررية انزال الزعماء المجاهدين في فندق مارينا في التواهي (وهو فندق حقير يديره تجار يهود) ، لكون هذا الفندق في وسط المدينة وعلى مقربة من قيادة الشرطة . استحسن البعض الفكرة بمن فيهم الضابط الطيار مندوب القيادة الجوية البريطانية في عدن ، وامتنع الآخرون عن ابداء رأيهم ، فما كان من المعتمد البريطاني إلا أن طلب رأيي في هذا الاقتراح لأنني ادرى بمشاعر وحساسيات عرب عدن من غيري . قلت أنني استغرب اقتراح حضرة السكرتير المدني الذي أريد أن الفت نظره إلى أن هؤلاء الزعماء الفلسطينيين العائدين ، قد ابعدوا إلى سيشل نتيجة للنزاع القائم بين شعبهم العربي واليهود في فلسطين ، ولا ادرى بأي منطق يجوز انزالهم في فندق يديره يهود ، وماذا ستكون ردة الفعل العربية العدنية على ذلك القرار، وافق المعتمد البريطاني على رأيي فما كان من السكرتير المدني إلا أن قال انه اذا رفض هؤلاء الزعماء النزول في المكان الذي تعينه لهم الحكومة ، فالأفضل طلب اعادتهم إلى سيشل . اجبته بأن الاحتجاج على مكان اقامتهم لن يصدر عن الزعماء الفلسطينيين انفسهم الذي حسب ظني لا يعرفون إلا القليل عن الوضع

في عدن ، وانما عن الجماهير المستقبلة لهم . اكد السكرتير المدني انني أبالغ في قولي بأن الجمهور العدني سيهب لاستقبال هؤلاء الزعماء ، وأنه حسب ظنه لن يخف لاستقبالهم سوى القليلين ، وسألني اذا كنت لا أوافقه على ذلك فاكدت له ان الذين سيتخلفوا عن الاستقبال هذا اذا تخلف احد ، سيكونوا ولا شك الاقلية . انهى السكرتير المدني الاجتماع بالتأكيد على تصميمه على تنفيذ قراره وأن قوات الأمن ستشرف على ذلك .

فور انتهاء هذا الاجتماع العاصف ابلغ الوالي وماريشال الجو القائد العام للقوات البريطانية في عدن بما جرى في الاجتماع ، وعلى الأخص النقاش الحاد الذي جرى بين السكرتير المدني وبيني ، ويظهر انهما أيدا وجهة نظري ، لعلمهما أن قرار السكرتير المذكور هو تحد للشعور القومي في عدن ، مما يؤدي ولا شك إلى قيام المظاهرات واعمال العنف . ولذلك بادر الوالي لاستدعاء المعتمد البريطاني واستدعائي لمقابلته فوراً ، وأخبرنا انه طالع التقرير المعد عن جلستنا الصباحية وأنه والقائد العام البريطاني يميلان إلى تأييد الأراء التي أبديتها ، وطلب مني اعادة شرح تلك الأراء فاقترحت عليه توجيه الدعوة إلى بعض الزعماء والاعيان في عدن ، لأعلامهم عن قرب وصول الزعماء الفلسطينيين ، وأن الحكومة لن تمانع بقيام العدنيين باستقبالهم شرط المحافظة على الهدوء والأمن وعدم الحاق أي اذى بالجاليات الاجنبية أو باليهود ، وأنه يترك لهم أمر قرار مكان نزولهم وترتيب برنامج استقبالهم . قلت له «لنضع المسؤولية على اكتاف هؤلاء الزعماء المحليين وانني واثق بأنهم سيكونوا عند حسن الظن ، ويعملوا جهدهم للاحتفاء بالزعماء الفلسطينيين مع الاحتفاظ بالهدوء والسكينة . وافق الوالي على ذلك وطلب من المعتمد البريطاني ومني القيام بالاتصالات المحلية اللازمة ففعلنا ، وقد بادر القادة العدنيون لعقد الاجتماعات واطلعوا على قرار الحكومة الرامي إلى اسناد امر استقبال الزعماء الفلسطينيين المجاهدين إليهم ، مع التمنيات بالمحافظة على الأمن والسلامة العامة .

تقرر في هذا الاجتماع انزال الضيوف الكرام في منزل الوجيه السيد

عبدالله بن علوي الجفري ، وتعيين رؤساء النوادي والجمعيات الوطنية كلجنة للاستقبال .

فوجئت قبل يومين من الموعد المقرر لوصول الزعماء الفلسطينيين بصدور الأوامر لي بالسفر إلى سلطنة الفضلي في مهمة اعتبرها المسؤولين هامة ، مع انها لم تكن بالفعل كذلك ، وقد اتضح لي فيما بعد ان اسناد تلك المهمة لي كان ترضية للسكرتير المدني البريطاني الذي اراد ابعادي لأسباب سياسية .

عهدت الحكومة آنئذ بمهمة الأشراف على الاستقبال ، وعلى الاتصالات مع زعماء الحركة الوطنية في عدن إلى نسيب لي هو السيد انيس روضه الذي كان يعمل كاستاذ في ثانوية عدن الرسمية ، والذي عرف بصدق وطنيته وحميته لدى القادة العدنيين ، وقد استقيت منه كافة المعلومات عن الاستقبال التاريخي الرائع الذي جرى للزعماء الفلسطينيين الأماجدحين وصولهم ، وحفاوة الأخوان العدنيين من عرب وصومال وهنود بالضيوف المجاهدين . لقد سمعت الكثير من الثناء على جهود الأخ انيس وتجاوبه مع رغبات لجنة الاستقبال لا بل لتشجيعه لها لاقامة استقبال تاريخي رائع للابطال الفلسطينيين العائدين ، يكون خير دليل للحكومة البريطانية على مدى تعلق الشعب العربي في كافة أنحاء دنيا العرب بالحفاظ على مقدساته في فلسطين وعلى ما يكنه لزعمائها المجاهدين من اجلال وتقدير .

وصل الزعماء الفلسطينيون فهبت عدن عن بكرة أبيها لاستقبالهم، وقد لوحظ ان الجالية الصومالية في عدن لم تكن أقل حماساً في ذلك الاستقبال من اخوانهم العرب . لدى نزول الضيوف من المركب هجمت الجموع المحتشدة للترحيب بهم وتقبيلهم وحملهم على الأكتاف وهتافاتهم تشق عنان السماء «الله اكبر ، الله ينصركم ، المجد لكم ولأمتنا العربية » . ولما كان كبير الضيوف الكرام احمد حلمي باشا متقدماً في السن وضعيف البنية فقد اقتنعت الجماهير بوجوب اعفائه من عملية الحمل على الأكتاف ، التي لم تكن صحته تتحملها . بقي هؤلاء الزعماء في أماكنهم على المرفأ ما ينوف عن نصف

الساعة ، محاطين بالاف المستقبلين الذين الح كل فرد منهم على ضرورة مصافحتهم ، جرى كل ذلك وحضرة السكرتير المدني قابع على شرفة مكتبة المطل على الميناء يراقب حفاوة وترحيب العدنيين بأبطال وطنهم العربي وكان يظن أن عدد المستقبلين قد لا يزيد عن المائة شخص .

صعد الضيوف إلى السيارات المعدة لنقلهم ، وسار الموكب من مدينة التواهي (الميناء) باتجاه مدينة عدن ، وكان المشاة يسبقون الموكب الذي سار ببطء لرد التحية للمحتشدين على جوانب الطريق الذين كانوا يجبرون الموكب على الوقوف ليتمكنوا من مصافحتهم وتقبيلهم . أما سيارات الاجرة الصغيرة والنقل الكبيرة فقد تجمعت أمام الميناء وفوق كل سيارة يافطة تقول «النقل مجاناً لمستقبلي أبطال فلسطين والعرب» .

زار الضيوف خلال الأيام القليلة التي مكثوها في عدن الوالي في دار الحكومة وسلطان لحج في قصره ، وكان قد ارسل وفداً لينوب عنه في استقبالهم ودعوا إلى حفلات وولائم اقامها لهم كل من النادي الصومالي ، وشيخ طائفة البهرة الشيخ الجليل خير الدين علم الدين ، والنادي الأغبري . ثم اقام لهم العدنيون حفلة استقبال كبرى في حدائق الطويلة وكان منزلهم يعج دوماً بالزائرين واحياناً حتى منتصف الليل . ولن أنس تلك العجوز الصومالية المريضة التي اجبرت اولادها على حملها فوق سريرها إلى الطريق العام الذي سيمر فيه موكب أبطال فلسطين كي تكحل عينيها برؤياهم وتزودهم بدعائها وقد حياها الزعماء بكلمات مؤثرة داعين لها بالشفاء .

عندما زار الزعماء دار الحكومة سألهم الوالي اذا كانوا قد زاروا عدن من قبل ، فاجابه الدكتور حسين الخالدي بلهجة حاسمة انه قد سبق له ولأخوانه ان رأوا عدن من نافذة غرفة سجنهم في المركب الذي اقلهم إلى المنفى قبل بضعة شهور ، وأضاف نعم رأيناها من تلك النافذة الصغيرة ، نافذة الظلم وذلك عقاباً لنا على مطالبتنا بحقوقنا وبعدم ضياع بلادنا المقدسة . اما الآن فقد تحققنا من تأييد اخواننا في عدن بعد الاستقبال الرائع الذي خصونا به ، وهذا ما

يزيدنا عزماً لمتابعة كفاحنا ضد الاستعمار والمطامع الصهيونية . ارتبك الوالي وأظنه ندم على طرحه ذلك السؤال .

خلال زيارة الزعماء لسلطان لحج في قصره ، بحثوا معه في امر اقاربه المبعدين إلى جزيرة سيشل ، والذين كانوا يجتمعون بهم دائماً بعد اتهامهم بمحاولة اغتيال الأمير فضل النجل الأكبر للسلطان عبد الكريم ، وقد نجحوا في حمل السلطان على الموافقة على اصدار عفوه عنهم والطلب إلى الحكومة البريطانية باعادتهم إلى بلادهم .

غادر المناضلون الفلسطينيون عدن ولم يكن وداع الجماهير العدنية لهم بأقل روعة من مظاهر استقبالهم ، وقد اكد لي هؤلاء الزعماء بعد عودتي إلى عدن في اليوم التالي لوصولهم ان حفاوة العدنيين بهم ستبقى حية في قلوبهم اذ تأكد لهم تقدير أهالي عدن لجهادهم ومناصرة قضيتهم العادلة .

أما السلطات البريطانية التي لم تنتظر مثل ذلك الاستقبال الشيق لهؤلاء الزعماء ، فقد ادركت سلفاً ما ستجره عليهم تلك الزيارة التاريخية من متاعب ومشاكل في المستقبل وقد صدق حدسهم .

- تجاوزات المخابرات البريطانية في عدن

نظراً لظروف الحرب ضاعف موظفو مكتب المخابرات في عدن جهودهم في التجسس على العدنيين ورصد حركاتهم وأقوالهم . كان على رأس هذا المكتب ضابط بريطاني برتبة نقيب ، يساعده عميل هندي ذو خبرة طويلة وفعالة في ملاحقة الناس وخصوصاً الأثرياء منهم بقصد ايذائهم ، واسناد شتى التهم إليهم ، بغية ابتزاز اموالهم ونشر الرعب في صفوفهم . لقد حاولا حمل الحكومة في عدن والقيادة البريطانية للشرق الأوسط في القاهرة على الأعتقاد ، بأن أكثرية العدنيين هم اما نازيون أو فاشيون أو قوميون عرب متطرفون . بلغ رعب العدنيين من هذا المكتب حداً جعل التجار والأثرياء يتهافتون على رئيس هذا المكتب الأرهابي ومساعده ، ليظهروا تعلقهم ببريطانيا ودعمهم لها

ولحلفائهم ضد اعدائها دول المحور النازي والفاشي . وكان يفضل اكثر هؤلاء زيارة النافذين من رجال هذا المكتب ، وعلى الأخص المساعد الهندي في منازلهم لتقديم ولائهم واخلاصهم وما تيسر من الهدايا النقدية والحلى وغيرها مما خف وزنه وغلا ثمنه على أمل كسب رضى وثقة هؤلاء العملاء الأشرار وبالمختصر لاتقاء شرهم وكيدهم يقيناً منهم أن لا مراجعة تقبل حول التقارير الصادرة عن هذا المكتب .

كان عدد من اصدقائي العدنيين يخبرونني أنهم يتلقون تهديدات غير مباشرة من القيمين على هذا المكتب الذين كانوا يتصلون بأثرياء التجار والاعيان بواسطة عملائهم العديدين ، لإيهامهم أن لدى المكتب عدة تقارير اتهامية وطبعاً كان المقصود من كل ذلك حمل هؤلاء الأثرياء على الاتصال بهم ونيل رضاهم ودفع المتوجب عليهم . كنت انصح هؤلاء بتقديم شكوى جماعية إلى الوالي عن تجاوزات هذا المكتب واعماله الاجرامية التي تلحق اشد الضرر بمصالح بريطانيا وحلفائها ، ولكن هؤلاء كانوا على اعتقاد راسخ بأن الحكومة لن تستمع لأقوالهم بل ستحيل شكواهم إلى مكتب الاستخبارات الذي لن يتوانى عن التنكيل بهم .

كنت ولله الحمد في رأس القائمة السوداء لهذا المكتب الارهابي الذي كان يبعث بتقاريره المتواصلة إلى مكتب الوالي ، محذراً من خطر الابقاء على استخدامي لكوني متحمساً لعروبتي ، وأتمتع بثقة رؤساء النواحي المحمية والشباب العدني المثقف ، وقد علمت فيما بعد أن هذه التقارير زادت الوالي تمسكاً بي واصراراً على استمراري في الخدمة والسبب الحقيقي لمحاربة هذا المكتب لي هو تحذيري الدائم لأصدقائي بعدم الرضوخ لتهديده ووعيده ، ووجوب اطلاع الحكومة على حملاته ضدهم بقصد ابتزاز الأموال . جاءني في احد الأيام رجل عدني يريد التوظف في الادارة العربية ، وطلب مساعدتي مؤكداً لي أن تعيينه أصبح في شبه المؤكد بعد أن زار مكتب المخابرات ، وحاز على موافقتهم وبركتهم ، فسألته عن المبلغ الذي دفعه فاجاب «المتيسر لدي» ويظهر انه سارع

إلى اطلاع العملاء على ذلك فازداد حقدهم علي وجهدهم للتخلص مني .

استدعاني مرة عظمة سلطان لحج واخبرني عما يبلغه عن تعديات وتجاوزات هذا المكتب على حريات الناس ، وأنهم لم يكتفوا بارهابهم لأهالي عدن بل شرعوا الآن بتناول رؤساء ورعايا النواحي المحمية ، واطلعني على شكوى قدمها إليه احد هؤلاء الرؤساء الذي امتنع عن القدوم إلى عدن بعد تلقيه انذار المكتب خوفاً من اعتقامه واهانته وابتزاز ماله . الحيت على السلطان بوجوب مفاتحة الوالي في هكذا امر خطير يسيء إلى سمعة بريطانيا ومصالحها في الدرجة الأولى ، فتردد وكلفني بنقل احتجاجه واستنكاره إلى الوالي . افهمت السلطان انني على علاقة سيئة مع هذا المكتب والوالي يدرك ذلك وأن مجرد نقلي الرسالة ستجعل الوالي يعتقد بأنني المحرض على تقديمها ، واقترحت عليه طلب المعتمد البريطاني لمقابلته وتكليفه ابلاغ الوالي ما يلزم .

استدعى السلطان المعتمد البريطاني إلى قصره ، وأبلغه شكوى الرئيس المهدد من مكتب المخابرات ، وسرد له الحوادث الخطيرة التي بلغته عن تحرشات هذا المكتب باعيان البلاد مما لا يستفيد منه إلا أعداء بريطانيا لأن هكذا تعديات على الحريات تسيء إلى سمعة الحكومة . لحسن الحظ كان المعتمد البريطاني يعرف الكثير عن هكذا تجاوزات فوعد بابلاغ رسالة السلطان إلى الوالي فوراً .

كان والي عدن في ذلك الوقت السرجون هاثوون هول الذي كان بالفعل أفضل وأقوى والي مدني عرفته عدن ، الذي اهتم بشكوى عظمة السلطان ، خصوصاً وأنه كان قد بلغه ان رجال ذلك المكتب قد اوعزوا قبل أيام باعتقال تاجر يبيع علب اسبيرين «باير» الالمانية التي كان قد استوردها قبيل بدء الحرب ، واتهامه بأنه من عملاء النازيين . أرسل الوالي بتقرير شديد اللهجة إلى القيادة البريطانية في القاهرة يطلب منها استدعاء الضابط رئيس مكتب استخبارات عدن ومساعده الهندي نظراً للاستياء العام من تصرفاتهم .

طلبني المعتمد البريطاني بعد حوالي الاسبوع وكلفني اخذ موعد لمقابلة عظمة السلطان ، ففعلت وذهبنا معاً للقائه في قصره في عدن . اطلع المعتمد

السلطان على فحوى الاتصالات التي تمت بين الوالي والقيادة البريطانية وزف إليه بشرى صدور امر القيادة باستدعاء الضابطين المسؤولين وتعيين غيرهما ، وهكذا تخلصت عدن وجوارها من رجس هؤلاء المرتشين .

٢ ـ جزاء سنمار : عهد السلطانين عبد الكريم وعلي بن عبد الكريم العبدلي

«سنمار هو المهندس الذي قام ببناء «قصر الخورنق» للنعمان الذي امر باعدامه لمنعه من الاتيان بمعجزة مماثلة اخرى» .

كما سبق ذكره كانت سلطنة لحج تحتل المرتبة الأولى في النواحي اليمنية الجنوبية المحتلة ، رغم انها لم تكن اكثرها سكاناً أو اوسعها مساحة ، نظراً لما تحلى به السلاطين الذين تعاقبوا على حكمها من اعتدال وروية فقد اعتبرت الحكومة البريطانية سلطان لحج العبدلي الرئيس الأول في الامارات المحمية وقد حاولت في مناسبات عدة تنصيبه اميراً على كافة تلك الامارات بعد توحيدها ولكنه كان يرفض ذلك .

تلقت هذه الامارة الضربات المؤلمة ، الواحدة تلو الأخرى ، منذ العام ١٨٠٢ ميلادي ، عندما شرعت الحكومة البريطانية بواسطة عميلتها شركة الهند الشرقية التجارية بالبحث عن ميناء مناسب لتموين بواخرها العاملة بين الجزر البريطانية والهند وشرقي افريقيا والشرق الأقصى بالمؤن والوقود . لقد اختارت شركة الهند الشرقية هذه ميناء عدن ، بعد أن تبين لها أن مينائي سقطره والمخا وجوارهما غير صالحة للسكن ولعدم توفر المياه الصالحة للشفه فيها ، اضافة إلى انتشار الأوبئة والحميات في ربوعها .

حاول القبطان هاينس الضابط البحري البريطاني حمل سلطان عدن العبدلي محسن فضل بن علي على بيع ميناء عدن إلى الحكومة البريطانية لجعلها قاعدة تموينية لسفنها وذلك بين عام ١٨٣٥ و ١٨٣٨ ميلادية ، وتمكن من اقناع السلطان المذكور بالوسائل المألوفة انئذ ، ألا وهي الترغيب حيناً والتهديد والوعيد أحياناً ، لبيع الميناء لقاء معاش سنوي قدره ٨٧٠ ريالاً نمساوياً ، ولدى

اطلاع نجل السلطان المذكور على تفاصيل تلك الصفقة قام بالاستيلاء على وثائقها بالقوة ، وبالقاء القبض على المقيم السياسي البريطاني الذي كانت تلك الوثائق في حوزته .

بموجب معاهدة عقدت بتاريخ ٧ مارس سنة ١٨٤٩ وافق السلطان علي محسن فضل على أن يصبح جسر خورمكسر ، والأراضي الواقعة بينه وبين جبال عدن (البرزخ) والميدان وجبل الحديد من الممتلكات البريطانية لقاء معاش شهري مقداره ٥٤١ ريالاً نمساوياً .

وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ وافق السلطان فضل بن علي محسن ملزماً ، على بيع قرية الشيخ عثمان إلى البريطانيين لقاء خمسة وعشرون ألف ريالاً ، مع زيادة المعاش الشهري من ٥٤١ ريالاً إلى ١٦٤١ ريالاً وإلى القارىء الكريم موجز ما حصل .

بعث والي عدن الجنرال فرانسيس لاك برسالة إلى السلطان فضل بن علي محسن سنة ١٨٧٨ تقول :

«ان الضرورة داعية الآن لأن نفاوض السلطان فضل بن علي محسن فضل وعمه الوزير النافذ الكلمة محمد محسن ، بأن الضرورة كلفتنا أن نشغل بالكم بطلب هذه الشقة الصغيرة الضرورية لصيانة المرسى فيلزم أن يمتد خط الحدود من الحسوة إلى العماد . ولولا أن ذلك ضروري جداً لصلاحية الميناء لما ازعجنا اصدقاء مثلكم بهذا الطلب ، ولا بد أن جنابكم وجناب عمكم تعلمون هذه الضرورة وان هذه المحلات من حدود بندر عدن اللازمة والتابعة للمرسى في كل آن غير أن سياسة الدولة اختارت مسايرة اسلافكم نظراً لعدم اختبارهم بحسن نوايا الدولة بخلاف ما لسموكم وجناب عمكم من الادراك الكلي» .

لم يكن السلطان فضل راضياً عن هذا البيع ولذا كلف عمه الداهية وأربعة آخرين للتفاوض مع البريطانيين ، مشدداً على وجوب اقناعهم بعدم امكانية الموافقة على هذا المبيع . على أن العم المذكور محمد بن محسن وأعوانه لم يتوانوا عن الموافقة على بيع قرية الشيخ عثمان لتبقى بيد الدولة البريطانية مؤبداً

كقسم من ممتلكاتها . « كما وأنهم وافقوا بموجب البند السابع من اتفاقية البيع على أن «تكون حدود السلطان فضل بن علي محسن فضل المذكور وورثته وخلفائه من الآن وصاعداً ، بحماية الدولة البريطانية . وهكذا فان اتفاقية البيع هذه القسرية رغم ما الحقته من قهر واجحاف بحق سلطان لحج ورعاياه فانها فرضت عليه الحماية البريطانية التي لم تكن موجودة سابقاً لأن أسلاف السلطان المذكور كانوا بعكس اكثرية زملائهم رؤساء النواحي المحمية قد رفضوا عقد معاهدة حماية مع بريطانيا وهكذا فان ما ورد في هذا البند من وجود سابق للحماية البريطانية مختلق ولا أساس له من الصحة . جرى وضع مسودة هذه الاتفاقية دون علم أو استشارة السلطان فضل الذي رفضها بشدة لدى اطلاعه على مضمونها وناصب عمه العداء بعد ذلك متهماً إياه بالموافقة على بيع قرية هامة من بلاده إلى البريطانيين لقاء معاش خاص به (الأمير محمد بن محسن) وباولاده قدره ٥٠٠ ريالاً . لم يوقع السلطان فضل هذه الاتفاقية إلا بعد وفاة عمه وبعد وضعه أمام الامر الواقع كان السلطان فضل يقول لقبائله «يا عبادلي اذا كان فيكم مثقال ذرة من العطف علي ابعدوني عن عمي الظالم محمد بن محسن» ، الذي نبذته القبائل فاضطر للانزواء حتى آخر أيامه مكتفياً بالمعاش الشهري الذي اغدقته عليه وعلى اولاده السلطات البريطانية وأصبحت قرية دار الأمير العبدلية الحد الفاصل بين عدن ولحج .

رغم كل الضغوط التي تعرض لها سلاطين العبادل على أيدي الحكم البريطاني ، فانهم حافظوا على صداقتهم وتعاونهم مع اولئك الحكام الذين كانوا يلجأون إلى السلاطين المذكورين لمساعدتهم على اخماد الفتن والتعديات على المسافرين في الطرق العامة ، وعلى الأخص في منطقتي الصبيحة والحواشب ، فكانوا دوماً يلبون الطلب وقد خبرت ذلك بنفسي خلال اشرافي على الادارة في بلاد الصبيحة ، كما وأن مزارعي لحج كانوا يقدمون ما ينتجونه من خضار وفاكهة إلى متعهدي تموين البواخر المارة في عدن ، وكانت مدينة الحوطة وبساتين الحسيني المحيطة بها مقصد المتنزهين من الضباط والموظفين البريطانيين .

حافظ سلطان العبادل وقبائله على تعاونهم مع بريطانيا ، وعندما هاجم

العثمانيون مدينة الحوطة (لحج) في اوائل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩ اضطر السلطان وكبار اعوانه إلى الفرار إلى عدن اجتناباً لما كان سيلحقهم من عقاب ومهانة جزاء تعاونهم مع بريطانيا ضد القوات العثمانية التابعة للسلطان خليفة المسلمين . كان سلطان العبادل انئذٍ علي بن أحمد الذي قتل خطأ برصاص الحامية البريطانية لدى اقترابه مع صحبه من الحدود العدنية لظن قائد الحامية البريطانية بأن القادمين باتجاههم هم جنود عثمانيون يقصدون مهاجمة عدن من قواعدهم في الحوطة . قامت السلطات البريطانية بتقديم الاعتذار عن ذلك الخطأ المميت وقد تقبلت عائلة السلطنة ذلك بطيبة خاطر ليقينها بأن الحادث المؤلم لم يكن مقصوداً .

خلف السلطان عبد الكريم فضل بن علي السلطان الشهيد السر علي بن أحمد فمكث في عدن حتى رحيل العثمانيين عن عاصمته وعاد إليها فور انتهاء الحرب سنة ١٩١٨ .

ففي عام ١٩١٧ دعى الجنرال ستيوارت المقيم البريطاني في عدن عدداً كبيراً من الضباط المدنيين والعسكريين ، وقناصل الدول واعيان عدن لحضور احتفال تقديم سيف الشرف إلى السلطان عبد الكريم بن فضل المهدي إليه من اللورد ويلنجدن والي بومباي . خطب الجنرال استيوارت قائلاً :

«انكم ولا شك تعرفون الخدمات القيمة التي ادتها العائلة العبدلية للحكومة البريطانية خلال ما يزيد عن سبعين عاماً كانوا خلالها حلفاء أوفياء لدولتنا . فلقد كان الوفاء والمودة من سجايا ملوكهم وأمرائهم وعلى الأخص المرحومين السلطان فضل بن علي والسر احمد فضل والمأسوف عليه السر علي بن أحمد بن علي الذي فقدناه قريباً .

«أما خدمات الحاكم الحالي اعني السلطان عبد الكريم بن فضل المقيم الان بعدن ، فانها مما لا يقدر لها ثمن مع أن وجوده هنا شؤم عليه ولكنه سعد علينا . ومن دون مباهاة اقول ان اعماله الشاقة في مراسلاته مع أهل البر قد حفظت جداً مصالح كلا الطرفين، وقد اعاننا في تشكيل شرذمة من رجاله

الذين هم الآن مشاركون في العمل ضد العدو فسعادة اللورد ويلنجدن والي بومباي سمع بخدماته واقراراً باعتراف الدولة تكرم سعادته باهداء حسام الشرف لسمو السلطان المذكور ، وقبل أن اقدم لكم السيف يا سلطان عبد الكريم احب أن أضيف كلمة بأنني أنا وأسلافي وكل من عرف عائلتكم الكريمة نرجو أن نراكم تعودون إلى مملكتكم قريباً ، واسمحوا لي باسم سعادة اللورد ويلنجدون أن أسلم السيف واتمنى لكم طول العمر في تقلده وأن تنالوا اضعافاً من الشرف زيادة على ذلك» .

اجاب السلطان شاكراً الجنرال والحكومة البريطانية على هديتهم الكريمة مؤكداً وفائه ومناصرته للحكومة البريطانية كما فعل اسلافه من قبله .

في عام ١٩١٨ سافر السلطان عبد الكريم إلى مصر بدعوة من نائب ملك بريطانيا فيها لمقابلة سمو دوق كنت الذي قلده نيشان امبراطورية الهند من الدرجة الثانية مع لقب سر» .

خلال زيارته للقاهرة أوضح السلطان عبد الكريم للمندوب السامي البريطاني في مصر ، وجوب ضم القسم الشافعي من اليمن إلى القسم الزيدي تحت سيادة الامام مع أن اكثر رجالات العرب والانكليز كانوا يحبذون قيام دولة شافعية مستقلة فيها .

أما السلطان عبد الكريم فانه لم يشجع ضم القسم الشافعي اليمني إلى شوافع المحميات تحت قيادته ورئاسته .

ـ السلطان عبد الكريم فضل بن علي سلطان لحج

كما يتضح من الرسم الفوتوغرافي لقد كان السلطان عبد الكريم بن فضل بن علي بهي الطلعة حسن الهندام، اضافة إلى لطف المعشر . كنت ارافق كبار الزوار الأجانب لدى زيارتهم له في مقره في الحوطة أو في قصره في عدن، فكانوا يبدون اعجابهم بدماثة خلقه واتزانه . كان قليل الكلام يفضل سماع حديث زائريه على التحدث المستفيض إليهم ، ونظراً لما كان يبديه نحوي

من مودة وثقة وينادني غالباً بعبارة رقيقة هي «يا ابني» صارحته مرة بأنني ارجوه أن يكون حديثه مع زائريه وعلى الأخص الاجانب منهم أطول من العادة فابتسم واجابني بأن ما يمكنه التحدث عنه باسهاب وخبرة ، قد لا يروق لهؤلاء الزائرين ، وسألني قائلاً وهل تريدني أن احدثهم عن تعديات بعض رجال القبائل على الطرقات العامة أو عن المشاكل القبلية المتعددة أو ما تنتجه بلادي من ثروة حيوانية أو زراعية ؟ ان معلوماتي عن المواضيع الهامة التي قد يطيب للزائرين سماعه لمحدودة خصوصاً فيما يتعلق بالاحداث الدولية ولذلك افضل التستر بقلة الكلام وكثرة الاستماع . قلت له «اذا يا ليتك يا صاحب العظمة تلقن هذا الدرس إلى أكثرية الرؤساء الذين يقابلون الوالي وكبار مساعديه ، وبعض الزوار الأجانب ، كي يقللوا من احاديثهم وغلوائهم واستجداءاتهم التي غالباً ما تجعلني أنا العربي أشعر بالخجل لدى سماعها» .

لقد اتيح لي خلال السنوات الطويلة التي قضيتها في خدمة اليمن ، شماله وجنوبه مرافقة امراء ووزراء وكبار رجال الدولة ، وها انني اقر بصدق واخلاص بأنني لم اكن أشعر بالعزة والفخار بصحبة هؤلاء كما كنت احس لدى مرافقتي عظمته في المناسبات الرسمية نظراً لحرصه الشديد على التقيد بالمواعيد والواجبات البروتوكولية .

كان عظمة السلطان عبد الكريم لا يزور من اركان السلطات البريطانية في عدن سوى الوالي ، وذلك في المناسبات الرسمية ولدى الضرورة القصوى . أما الضباط البريطانيون السياسيون منهم والعسكريون فكانوا يزورونه في مقره في عاصمته الحوطه أو في قصره في عدن بناء على موعد سابق . لقد كان طيلة مدة حكمه يساير البريطانيين مع حرصه الكامل على التمسك بكرامته وحرمة منصبه ، وكثيراً ما كان يردد على مسامعي في جلسات خاصة مآخذه علي ، وانتقاداته المرة للحكم الامامي ومظالمه وقساوته ورجعيته وارهاقه لشعبه ولسكان المناطق المحتلة المجاورة . كان دائماً يتساءل كيف يقدم الامام على المطالبة بضم النواحي المحمية إلى الوطن الأم الذي يقاسي الأمرين من ظلمة واستبداد حكامه

وارهاقهم المستمر لرعاياهم ، وهذا بالفعل ما جعل رؤساء النواحي المحمية يفضلون الاحتلال الأجنبي على الظلم الامامي ولسان حالهم يقول «وظلم ذوى القربى أشد مرارة . . . » .

تعاون السلطان مع السلطات البريطانية طيلة الحرب العالمية الثانية ، فوضع قصره في عدن تحت تصرفهم ، وتنازل عن معاشه ومخصصاته للمجهود الحربي ، وساعد على بناء اكواخ وعرائش في الفيوش ليأوى إليها سُكان عدن في حالة تعرض مدينتهم للقصف الجوي من سلاح الطيران الايطالي . وكان يستقبل ويحتفي بالقادة الحربيين والسياسيين الوافدين إلى عدن في مهمات تتعلق بمجرى الحرب ، وقد عبّر له الوالي وكبار زائريه البريطانيين في عدة مناسبات عن امتنانهم الشخصي وتقدير حكومتهم لما يسديه إليهم من تأييد وعون .

شعر السلطان عبد الكريم خلال عام ١٩٤٤ بضعف في القلب وقد عاينه كبير اطباء عدن وأجرى له كافة الفحوصات اللازمة وبعث بتقرير إلى الوالي يقول فيه أن حالة قلب السلطان تستوجب سفره إلى الخارج للعلاج أو استدعاء طبيب اخصائي في أمراض القلب . فما كان من الوالي المذكور إلا أن ابرق إلى رؤسائه في لندن يطلب ايفاد اخصائي معروف على جناح السرعة للاشراف على علاج السلطان . سارعت لندن في تلبية الطلب وأرسلت اخصائياً شهيراً للكشف على حالة قلب السلطان .

استدعاني الوالي ذات صباح ، وطلب مني زيارة عظمة السلطان عبد الكريم ودعوته للتفضل بزيارة الوالي في مقره ، وأخبرني عن وصول الأخصائي وانما رغب إلي بألا اطلع السلطان على أسباب دعوته هذه . زرت السلطان في قصره في عدن وأبلغته دعوة الوالي لزيارته فارتبك قليلاً وسألني اذا كنت أعلم سبب هذه الدعوة فأجبت بالنفي ، واتفقت معه على أن أحضر إلى القصر بعد ظهر ذلك اليوم لمرافقته إلى دار الحكومة .

زرنا الوالي بعد الظهر وكانت بوادر القلق بادية على وجه السلطان طيلة الطريق وهو يتساءل عن أسباب الدعوة بتلك السرعة مستنتجاً بأنه لربما قد

حدث شيء هام يستوجب ذلك . قابله الوالي بالبشاشة مستفسراً عن غالي صحته ثم قال : لقد رفع إلي رئيس الأطباء الذي اشرف على اجراء الفحوصات الطبية اللازمة لعظمتكم تقريراً يطمئننا بأن حالة قلبكم لا تستدعي القلق، اذ من الممكن علاجها والشفاء منها . انك يا عظمة السلطان كاسلافك الأماجد كنت مثال الاخلاص والوفاء للحكومة البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد ساهمت مشكوراً في المجهود الحربي للحلفاء وأنني نيابة عن حكومتي اعتبرك عاملاً فعالاً من عوامل نصرنا على النازيين والفاشيين في منطقتنا هذه ، وقد حداني الواجب والاعتراف بالجميل تجاه عظمتكم بأن اسارع لاستدعاء طبيب شهير في الأمراض القلبية بواسطة حكومتي التي اوفدت الطبيب ليكشف عليكم ويشرف على علاجكم ابتداء من صباح الغد .

حاول السلطان شكر الوالي على كريم اهتمامه فقاطعه الوالي قائلاً ، «ما فعلنا هو ما يقولون عنه أنتم العرب بعض الواجب» . ودع السلطان الوالي على أن يلتقي بالطبيب الاخصائي في اليوم التالي :

قد يتساءل القارىء عن سبب سردي كل هذه التفاصيل والمديح الذي كلته للسلطان المذكور ، وعليه اجيب بأنني حرصت على تبيان ذلك وهو جزء يسير مما كان بامكاني ذكره لايضاح الخدمات القيمة التي قدمته هذه الامارة وسلاطينها الاماجد للحكومة البريطانية خلال ما ينوف عن القرن ، وكيف عاملت هذه الحكومة بواسطة واليها المغرور ترافسكس ، اخر واشهر السلاطين الفعليين لهذه الأسرة ألا وهو عظمة السلطان علي نجل السلطان عبد الكريم فضل بن علي لدى ابلاغه بواسطة نائب قنصل بريطاني صغير في احدى المدن الايطالية عن عزله من منصبه ، وعدم السماح له بالعودة إلى عاصمة بلاده وشعبه .

وسآتي فيما بعد على ذكر تفاصيل ما حدث للسلطان الشاب مع والي عدن وضباطه .

وفاة السلطان عبد الكريم فضل بن علي : لدى انتقال السلطان عبد

الكريم فضل إلى جوار ربه عام ١٩٤٧ م عن عمر ناهز الـ ٦٧ عاماً وجرى دفنه في مسجد العيد روس في عدن خلفه ابنه الأكبر الأمير فضل بن عبد الكريم الذي تم خلعه نتيجة لما ارتكبه من اخطاء وتجاوزات ، تاركاً لأخيه الأصغر وخليفته الأمير علي تركة مثقلة بالمشاكل التي استغلها البريطانيون لفرض شروطهم القاسية وأهمها الزامه بامضاء معاهدة استشارية اسوة بباقي امراء المحميات .

السلطان علي عبد الكريم : هو النجل الأصغر للسلطان عبد الكريم فضل بن علي العبدلي ، وقد انتخب باجماع اصوات رؤساء القبائل العبدلية سلطاناً بعد خلع اخيه الأمير فضل عبد الكريم .

عرفت الأمير الشاب وهو في حوالي العاشرة من عمره ، وقد كان شعلة ذكاء وقرة عين والده الذي وافق على ارساله إلى كلية فكتوريا وهي مدرسة انكليزية عالية في الاسكندرية ، حيث بقي حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية حين طلب والده منه الاسراع في العودة إلى لحج ، لأن القوات النازية كانت قد اقتربت من الحدود المصرية فخشي والده أن يصيبه اذى .

عاد الطالب علي عبد الكريم إلى بلاده ، وقد انتدبتني الحكومة لملاقاته في بلدة المسمير الحوشبية ، فتوجهت إلى الحوطة ورافقت بعثة الاستقبال . وصل الأمير الفتى ومرافقوه إلى المسمير حيث جرى له استقبال حافل تخلله ازيز رصاص التهنئة وزغردة النساء ، ثم اقام له سلطان الحواشب سرور مأدبة غداء حافلة تابع بعدها الموكب سيره باتجاه الحوطة التي بلغها عصراً ، وكان والده السلطان عبد الكريم مع عدد من الأمراء العبادل ومشايخهم في استقباله على مدخل القصر .

تحدث الأمير إلى مستقبليه عما شاهده في مصر ، وما سمعه عن مجرى المعارك على الحدود المصرية بين القوات النازية الغازية وجيوش الحلفاء ، ويظهر أنه الح بكل حنكة وحذر إلى ما يظهره الجنود الألمان من بسالة في المعارك الدائرة هناك، وأن قوات الحلفاء تبدي مقاومة شديدة وتستكمل استعداداتها لرد الهجوم

النازي . كانت اعين المخابرات البريطانية على ما يبدو حاضرة في باحة الاحتفال ، وقد بادروا إلى اعلام تلك الدائرة بأن الأمير قد اطنب في وصف بسالة الجيش النازي وانتصاراته الكاسحة واغفلوا ذكر ما قاله الأمير عن المقاومة العنيفة التي تبديها القوات الحليفة . وقد رفعت هذه الدائرة تقريراً عن ذلك إلى الوالي تتهم فيه الأمير العائد بالتأثر بالنازية . كان الوالي يعلم بأنني قد انتدبت لتمثيل الحكومة في الاستقبال ولذلك طلب مني تقريراً عما جرى ، فقدمت التقرير المطلوب الذي تضمن حقيقة ما حصل فاعتمده الوالي لتأكده من صحة ما فاه به الأمير . يمكنني القول بأن السلطات البريطانية في عدن بدأت منذ ذلك التاريخ بملاحقة الأمير ومراقبة حركاته وأقواله .

والآن اليك ما قاله عنه الطاغية تريفاسكس يوم انتخابه والذي كان السبب في خلعه فيما بعد : «الأمير علي شاب بهي الطلعة كريم الخلق ، فيه جاذبية الامارة ، خارق الذكاء ، ذو افكار تقدمية حماسية بالنسبة لبلاده وما يلزم عمله فيها ، أنه كان الاختيار المثالي» .

بعد اعتلاء السلطان علي سدة السلطنة العبدلية دعا الوالي السر توم هكنبوتام والمعتمد البريطاني ترافسكس لزيارة عاصمة الحوطة ، حيث جرى لهما استقبال حافل تخلله استعراض عسكري وقد بدا السلطان علي وكأنه ملك صغير انيق . علق ترافسكس على ذلك بقوله أنه من المضحك طبعاً أن يحاول السلطان علي الظهور بمظهر الملوك إلى حد الاشارة إلى «علاقاتنا مع بريطانيا العظمى - اخونا الامام احمد وشقيقتنا مصر في الخطبة التي القاها من على العرش أمام المجلس التشريعي - كل ذلك يدل على طموح متناهي لا يتمشى مع حجم امارة صغيرة كلحج» . هذا على ما يظهر قد أقلق بال هذا المعتمد البريطاني الحاقد وما زاد في الطين بلة ، قيام السلطان علي بجمع نخبة من المثقفين البارزين حوله امثال السيد محمد علي الجفري رئيس ومؤسس اتحاد الجنوب العربي وهو شخصية بارزة تلقت علومها في مصر وتخرجت من جامعة الأزهر وارتدى الثوب الأزهري . فهو ينتمي إلى عائلة مناصب العوالق ويتمتع بشخصية قوية وجاذبية

وذكاء مفرط وشعبية واسعة . كما التف حول السلطان علي اخوان السيد محمد والمحامي اللامع السيد شيخان الحبشي والسيد بافقيه والكثيرون غيرهم من افذاذ البلاد .

ورد في كتاب السر توم هكنبوتام والي عدن بين الاعوام ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ وعنوانه «عدن» ما يلي : «بعد خلع السلطان فضل بن عبد الكريم العبدلي سلطان لحج ، اجتمع مشايخ وعقال العبادل وانتخبوا شقيقه الأصغر الأمير علي عبد الكريم سلطاناً على بلادهم . وهكذا تبوأ سدة الحكم في الولاية الأولى شاب يتمتع بقسط وافر من الثقافة كما فانه سبق وزار عدة بلدان خارجية وكان محط امال قبائله .

«نفي المدة التي عملت فيها كوالٍ حصل تقدم وافر وملحوظ في لحج ، بفضل جهود ومساعي السلطان الجديد الذي بوصفه صاحب العظمة السر عليّ بن عبد الكريم والذي اظهر اهتماما كبيراً واحرز تقدماً في الحقلين السياسي والاقتصادي داخل ولايته . لقد كانت لحج اولى الولايات التي انشأت مجلساً تشريعياً وهي الأن في طليعة المناطق المنتجة للقطن بفضل النهر الوحيد في المحميات الغريب الذي يجري طيلة العام » .

أما الوالي ترافسكس الذي خلف السر توم هكنبوتام الذي كان المسبب الرئيسي لخلع هذا السلطان المقدام فقد سبق وقال عنه «الأمير علي شاب بهي الطلعة كريم الخلق . فيه جاذبية الامارة ـ خارق الذكاء ـ ذو افكار تقدمية حماسية بالنسبة لبلاده وما يلزم عمله فيها ـ انه كان الاختيار المثالي» .

الانعام بلقب «سر» K.B.E على السلطان علي عبد الكريم العبدلي : أنعمت الحكومة البريطانية بلقب « سر » على السلطان علي عبد الكريم بن فضل سلطان الحج العبدلي في عام ١٩٤٥ وقد جرت مراسم تقليده هذا الوسام الرفيع في لندن .

كما وأنها انعمت عليه بوسام ارفع في نظر مواطنيه العرب عندما خلعته من منصب سلطنة ابائه واجداده رغم تعلق مشايخ واعيان سلطنته به وعدم قبول

أي سلطان آخر مكانه لأنه الحاكم الشرعي لبلاده كما عمدوا إلى الاضراب العام تأييداً له .

استحق هذا السلطان المقدام هذا العقاب جزاءً على حرصه على تقدم بلده واهتمامه باستحضار المدرسين العرب ، واقامة مجلس تشريعي وادارة حكومية منظمة مما ازعج المستأثر ترافسكس والي عدن ، فعمل على خلعه وهو في لندن لتقديم احتجاجه على الاجراءات البريطانية الجائرة في حقه .

وقد عهد إلى موظف بريطاني صغير لمقابلة السلطان علي في احدى المدن الايطالية وابلاغه خبر خلعه ، وقرار عدم السماح له بالعودة إلى بلاده .

وهنا يحسن التساؤل : اهكذا يعامل هذا السلطان الناهض الذي سبق وانعمت عليه الحكومة البريطانية بلقب ووسام رفيعين ويحسن التساؤل عن القانون في المعاهدة الذي يحق بموجبه خلع الانكليز لكبير سلاطين المحميات . هل اقدام هذا السلطان الهمام وسعيه لتحسين ادارة بلاده والعمل لتأمين حقوقها والتدخل لرفع المظالم التي تشكو منها قبائله جريمة في أعين الحكام البريطانيين ؟ .

اهداف السلطان علي عبد الكريم : كانت اهداف السلطان علي ، سلطان لحج ترمي إلى الغاء المعاهدات مع بريطانيا ، اذا حصل على سند كاف من باقي الرؤساء ، ثم اعلان لحج جزءاً من الدولة العربية المتحدة على أن يحذو باقي الرؤساء حذوه .

ضاق البريطانيون ذرعاً بتحديات هذا السلطان الشاب الهمام وقرروا الاقتصاص منه ليكون عبرة لكل من الرؤساء الذين قد يفكروا في اتباع خطته التحررية ، علموا أن السيد محمد علي الجفري خريج الأزهر ورئيس مجلس الشعب في لحج هو أقرب المستشارين للسلطان وأكثرهم نفوذاً لديه ، فقام الوالي «لوس» باصدار امر باعتقال السيد محمد المذكور بحجة حركاته التحررية الرامية إلى اخراج البريطانيين من المستعمرة والمحميات . اعتبر السلطان علي هذا العمل المتهور اهانة شخصية له وبادر إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى والي عدن .

كان لاصدار الوالي امره بالقاء القبض على السيد محمد علي الجفري واخوانه في ابريل سنة ١٩٥٨ اسوأ الأثر في قلوب جميع عارفيه ، وعلى الأخص في المحميات كما وأنه صادف نشوب نزاع خطير بين سلطان عدن والأمير محمد بن عيد روس نجل سلطان يافع السفلى الذي كان نائباً لوالده وحاكماً لمنطقة أبين الزراعية ، بسبب تدخل ضباط حكومة عدن السياسيين في الادارة واستئثارهم بالسلطة ، والحاقهم الاجحاف بحق المزارعين اليافعيين ، فعزلوه وعينوا خلفاً له رغم ممانعة والده السلطان ثم رموا القارة عاصمة يافع السفلى بالقنابل لوجود الأمير الثائر فيها .

ففي ١٨ ابريل سنة ١٩٥٨ احتلت القوات البريطانية عاصمة سلطنة لحج (الحوطة) ، بنحو اربعة آلاف جندي تساندها الدبابات والمصفحات وسلاح الطيران . احاطت المدفعية الثقيلة بقصر السلطان علي عبد الكريم وطوقت المدينة من كل جهة ، كما حاصرت جيش السلطنة الصغير وفتشت منازل الأهالي والقي القبض على مدير المعارف والصحة في السلطنة حاول البريطانيون القاء القبض على رئيس رابطة ابناء الجنوب العربي ورئيس المجلس التشريعي السيد محمد علي الجفري ، ولكنه لحسن الحظ تمكن من الافلات من أيديهم .

حدث كل هذا دون علم سلطان لحج أو حكومته ، بل في الوقت الذي دعا فيه حاكم عدن سلطان لحج ليقابله بحجة بحث بعض المسائل ، وهناك فاجأه بنبأ احتلال القوات البريطانية لعاصمة سلطنته. احتج السلطان على هذا الاعتداء الغاشم على بلاده وافهمه أن المعاهدة المبرمة بين السلطنة وبين الحكومة البريطانية لا تخولها القيام بهذا الاعتداء .

دخلت بعد ذلك القوات البريطانية مدينة الوهط وميناء عمران، ثم قريتي الشقعة والدكيم ثم مينائي العاره والعميره والسقيه وكلها تقع في سلطنة لحج العبدلية .

طلب السلطان علي سحب تلك القوات فرفضت السلطات البريطانية ذلك ، مما دعا شعب لحج للقيام باضراب ليوم كامل أكد فيه اصراره على اعتبار

السلطان علي عبد الكريم سلطان لحج الشرعي ، ورفضه الاعتراف بأي سلطان آخر قد تفكر السلطات البريطانية في تعيينه ، والح بوجوب عودة السلطان علي عبد الكريم وجميع الزعماء المنفيين والمبعدين ، وبعدم التدخل بشؤون لحج الداخلية .

. وفي حوالي ٢٣ منه طار السلطان علي عبد الكريم إلى لندن لتقديم اعتراضاته على تدخل سلطات عدن بشؤونه الداخلية لدى كبار المسؤولين البريطانيين ، ولطلب سحب قوات الاحتلال من لحج واعادة الحالة فيها إلى ما كانت عليه سابقاً .

لم تسفر محاولات السلطان علي عن أي نتيجة رغم استمرار مساعيه لمدة شهرين قرر بعدها العودة إلى بلاده لحج . لدى بلوغه مدينة ميلانو الايطالية ابلغه نائب القنصل البريطاني فيها بأن حكومته قررت سحب الاعتراف به كسلطان على لحج ومنعه من العودة بسبب :

- اخفاقه في التعاون مع حكومة عدن .
- اخلاله بالمعاهدة المبرمة في عام ١٩٥٣ وذلك لاحتفاظه بعلاقات سياسية مع جهات اجنبية (المقصود اليمن) .
- عدم الكف عن معارضته للمشاريع البريطانية ومنها مشروع الاتحاد الفدرالي للمحميات .
- عدم الاستجابة لرغبة حكومة عدن في ابعاد قادة الحركة الوطنية من زعماء الرابطة الذين استقروا في لحج بعد ابعادهم عن عدن .

اصدر السلطان علي عدة بيانات ضمنها رده على القرار البريطاني الجائر وأكد عدم اعترافه بأي حق لبريطانيا بسحب اعترافها بسلطنته ومنعه من العودة إلى بلاده وشعبه الذي انتخبه طبقاً لدستور سلطنته وعادات قبائله . كما وأن المجلس التشريعي في سلطنة لحج رفض القرار البريطاني الغادر مؤكداً بأنه لا يعترف بغير السلطان علي عبد الكريم سلطاناً شرعياً على البلاد وطالب بوجوب سرعة اجلاء القوات البريطانية عن سلطنة لحج . قال السلطان علي : «اني لا

اعترف بأي حق لبريطانيا بأن تمنعني من العودة إلى بلادي وقد يكون لها الحق في منعي من البقاء في بلادهم» .

والجدير ذكره في هذا المقام أن وزير المستعمرات البريطاني لدى سؤاله من بعض نواب بلاده عما اذا كانت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في سلطنة لحج تعتمد على المعاهدة المنعقدة بين بريطانيا والسلطنة اجاب :

إن هذه الاجراءات لا تعتمد على المعاهدة بل على مصلحة بريطانيا التي استدعت اتخاذها وهذا اعتراف صريح بعدوانها وبطلانها كما سبق ذكره لقد رفض المجلس التشريعي في لحج رفضاً باتاً القرار البريطاني القاضي بسحب الاعتراف بالسلطان علي عبد الكريم سلطاناً على لحج وأنه لا يعترف بغيره سلطاناً شرعياً على البلاد . قام الشعب اللحجي برمته باعلان المقاطعة الايجابية لسلطات الاحتلال البريطاني كما قامت المظاهرات والاضرابات مطالبة بعودة السلطان الشرعي وجلاء القوات البريطانية عن سلطنة لحج .

تمكنت السلطات البريطانية بما اكتسبته من خبرة ودهاء خلال ما ينوف عن القرن من الزام العقال لانتخاب خلف للسلطان الشرعي والمجاهد الشاب .

ثانياً ـ في النوادر

ـ الممرض الفار

ارتأت سلطات عدن في أواخر الثلاثينات ضرورة تدريب عدد من شبان القبائل الذين يعرفون القراءة والكتابة على مبادىء فن التمريض ، نظراً للحاجة الماسة إليهم في المناطق المختلفة التي لم يكن فيها اطباء ، وذلك ليتمكنوا من القيام بالاسعافات الأولية قبل نقل المرضى إلى مستشفيات عدن اذا وافق هؤلاء المرضى على ذلك اذ كان بعضهم يرفض ذلك بشدة، وبحجة انهم يفضلون الموت في منازلهم وبلدهم بدلاً من مستشفيات عدن .

حدث مرة ان توجه ممرض فور تخرجه للعمل في منطقة غير منطقة قبيلته ،

وقد زودناه بالأدوات والأدوية اللازمة ، وبكتاب إلى شيخ البلدة ورجوناه فيه مساعدة الممرض وتسهيل عمله . وفي اليوم التالي لوصول «الدختر» (أي الدكتور) كما كانت تسميته القبائل إلى مقر عمله ، استدعي على عجل لمعاينة كهل في حالة خطرة وعلى وشك الموت ، فاعطى مريضه بعض المقويات وافهم ذويه أن حالة مريضهم تدعو إلى القلق وأنه كان يفضل نقله إلى المستشفى الأهلي في عدن ، وانما يعتقد أنه قد يفارق الحياة في الطريق قبل وصوله إلى المستشفى .

توفي الكهل المسكين بعد ساعات قليلة ، فاتهم ذووه الدختر بان الدواء الذي وصفه للمريض قد سبب الوفاة، واستعدوا للقبض عليه ومعاقبته. علم الممرض بالأمر ولاذ بالفرار إلى أعالي التلال المجاورة حيث بقي عدة أيام مختبئاً عند أحد افراد القبائل الذي الجأه وقدم له الطعام . صادف مروري بتلك البلدة بعد نحو اسبوع وخلال شهر فبراير سنة ١٩٣٨ ، فطلبت من الشيخ ومن احد رجال الحرس الحكومي استدعاء الممرض لأسأله عن عمله وعما اذا كان بحاجة إلى أي مساعدة ، فأجابني الشيخ بما جرى له وعن فراره إلى مكان مجهول في التلال المشرفة على البلدة . استدعيت اهالي المتوفي وقدمت لهم التعازي ثم انبتهم على تصرفهم المعيب مع الدختر الذي ارسلناه إليهم ليساعد مرضاهم بقدر المستطاع . اجاب النجل الأكبر للمتوفي بأنه يتهم الممرض بقتل والده ويطلب مني معاقبة القاتل ، وبعد حديث طويل وصبر اطول نجحت في اقناع الجماعة بأن الموت والحياة هما بيد الله سبحانه وتعالى ، وأنه من العار لا بل من ضعف الايمان اتهام الممرض الشاب بقتل والدهم الذي كان كما فهمت من الشيخ والجنود في أشد حالات الخطر، وأنه كان عليهم ارساله إلى المستشفى للعلاج قبل أن يتملك المرض منه . وصل الممرض بعد ذلك وهو في حالة من الشحوب والهزال يرثى لها ، واطلعني على تفاصيل الحادث فجمعته مع ذوي المتوفي واجريت صلحاً فيما بينهم بحضور الشيخ وضابط الحرس ، ورجوت للدختر المرهق التوفيق في عمله ، فخرج وعاد بعد هنيهة وسلمني كتاباً يتضمن استقالته من وظيفته القاتلة مؤكداً أنه سيلقى مصرعه حتماً اذا ما توفي احد مرضاه في المستقبل . حاولت ان اثنيه عن عزمه وانما دون جدوى وطلب مني

السماح له بمرافقتي إلى عدن . اجبته إلى طلبه واعدته معي لمقابلة رؤوسائه الذين وافقوا على نقله إلى مركز آخر .

ارسلنا نتيجة لهذا الحادث المضحك المبكي تعميماً إلى كافة المشايخ الذين لديهم مراكز للتمريض نحمّلهم مسؤولية أي تعدي على أي ممرض اذا توفي أحد من المرضى وكان الممرض غير مسؤول عن ذلك ، وحثيناهم على احضار مرضاهم إلى المستشفى فور حصول المرض وليس قبل ساعات قليلة من الوفاة .

ـ الشيخ الضبي اليافعي وحرب المناشير

اعتاد ولاة عدن اقامة حفلات في شتى المناسبات الرسمية ، يدعون اليها اضافة إلى كبار رجال الدولة ووجهاء عدن الرؤساء المعاهدين المجاورين لعدن . ففي السنة الأولى لنشوب الحرب العالمية الثانية عندما لم تكن المعارك تجري حسبما يشتهي البريطانيون وحلفاؤهم ، سرت الاشاعات في الأوساط العدنية وفي المحميات بأن الجيوش الالمانية تتقدم باستمرار وتكتسح المواقع الحليفة ، مما ازعج السلطات البريطانية المختصة ، وحملها على البدء بحملات مضادة لتلك الاشاعات الضارة المنتشرة وذلك بتأليف لجان حكومية وشعبية بغية دحضها وانارة الرأي العام حول حقيقة ما يجري .

ففي احدى الحفلات التي اقامها الوالي السرجون هاثورن هول ، احد أقدر الولاة الذين عرفتهم عدن ، طلب مني أن أرافقه لأنه يريد التحدث إلى كافة الرؤساء الذين لبوا دعوته وحضروا الحفلة . كان الوالي يسلم على كل رئيس بمفرده ويسأله عن صحته وعن الحالة في بلاده . لدى وصولنا إلى حيث يجلس الشيخ الضبي من رؤساء يافع العليا ، وقف الشيخ المذكور للسلام على الوالي ولتبادل الحديث معه . سأل الشيخ الوالي عن اخبار الحرب وابدى اسفه لما يسمعه من اخبار الراديو عن قيام الطائرات النازية بدك معالم لندن بالقنابل يومياً زارعة الرعب والدمار في ربوعها ، وأضاف بأن ما يزيد في المه وهو الصديق الوفي لبريطانيا سماعه بأن سلاح الجو الملكي البريطاني يكتفي برمي المنشورات فوق برلين وباقي كبرى المدن الالمانية ثم قال : «ما هكذا تنتقم الرجال» .

انزعج الوالي لما سمعه من الشيخ وطلب من ياوره دعوة باقي الرؤساء للاقتراب منه ولما تم ذلك خاطبهم قائلاً بأنه قد تلقى عدة تقارير عن اشاعات كاذبة وملفقة شقت طريقها إلى بعض الأوساط في المنطقة عن اكتساح الالمان للقوات الحليفة في شتى ميادين القتال ، وأنه يريد أن يؤكد لهم جميعاً بأن الغلبة النهائية ستكون للحلفاء ضد الغزاة الالمان . اضاف بأن دول المحور النازي والفاشي قد اعلنت الحرب على الحلفاء وهاجمتهم على حين غره ، ولم يكونوا على استعداد تام للمجابهة ، فعمد هؤلاء الحلفاء إلى تبني جميع الوسائل لكسب الوقت ريثما يكملوا استعداداتهم الحربية ، واعطى على ذلك المثل التالي : اذا فرضنا انه دخل عليكم في منتصف الليل وانتم نيام لص شاهراً سلاحه ، وطلب منكم تسليمه ما تملكونه من نقود وحلى وانتم لا تزالون في فراشكم فما عساكم فاعلون ؟ اعتقد انكم ستحاولون ملاطفة اللص وتطيب خاطره والتأكيد له بأنكم ستسلمونه ما يطلبه ، ثم تدخلون إلى حيث تضعون اسلحتكم وتعودوا لمهاجمة اللص والقبض عليه ان لم يكن الفتك به . هكذا يا أصدقاءنا ما حصل لنا . لقد هاجمنا اعداؤنا كما سبق وقلت على حين غرة ، وانما سرعان ما عمدنا إلى اتمام استعداداتنا وقد شرعنا برد الصاع صاعين له ، وستسمعون قريباً ما يسركم ويثلج صدوركم وأنني اقدر قلقكم واخلاصكم ثم بدأ بكيل الثناء لبعض الحكام العرب الذين تبنوا قضية الحلفاء ويساهمون حالياً بكافة امكاناتهم لدعم المجهود الحربي .

لا اعتقد ان الشيخ الضبي اقتنع بجواب الوالي ، كما وأن بعض الرؤساء الشباب لم يرقهم مديح الوالي لبعض حكام العرب لأنهم كانوا من الناقمين على السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين ، وتسليمها إلى الصهاينة وتشريد سكانها العرب الاصليين .

ـ ختم السلطنة الضائع

لما كان بعض سلاطين وامراء المناطق المحمية ممن لا يحسنون القراءة والكتابة ، فقد درجت العادة لدى اعتلاء احدهم سدة السلطنة بأن تقدم له

ادارة المعتمد البريطاني ختماً رسمياً يحمل اسمه واسم سلطنته ، كي يختم بـه كل معاملة رسمية له مع السلطة في عدن . كما وأن سلطات عدن كانت تهمـل النظر والبت فيَ أي مراسلة غير موقعة أو مبصمة ومختومة بالختم الرسمي .

تسلمت ادارة المعتمد البريطاني في عدن رسـائل من احـدى السلطنات لا تحمل الختم الرسمي ، فأمرت بايقاف كافة المعاملات المتعلقة بها وعـلى الأخص دفع الرواتب والاكراميات المستحقة للسلطان وبعض كبار رجال قبائله . اغضب ذلـك السلطان المختص الذي سـارع في القدوم إلى ادارة الاعتمـاد محتجـاً عـلى تأخير البت في المعاملات المـرسلة منه ، ولـما افهمه المختصـون أن سبب التأخـير الوحيد هو عدم حمـل تلك المعامـلات لختم السلطنة الـرسمي ، ادعى ان الختم المذكور قـد فقد منـه وأنه يحـاول ايجاده ، وأنـه اذا تعذر ذلـك فانـه سيطلب من الحكومة اعداد ختماً آخر ، فاجابه المسؤول ان الحكومة لن تـوافق على طلبـه هذا قبل التأكد من ضياع الختم وكيفية ضياعه ، فانصرف السلطان غاضباً .

كـان لكل من الضبـاط السياسيـين في المنـاطق المحمية المختلفـة مخبـرين خاصين يطلعونه على ما يلتقطونه من اخبار قليلها هام وأكثـرها عـلى جانب كبـير من السخـافة ، وفي ذات يـوم ارسل المخبـر الخاص بـامارة السلطان الـذي فقد ختمه الرسمي بتقرير مسهب عن كيفية فقدان الختم، وهـو ان صغرى زوجـات السلطان المـذكور تخـاصمت معه ، وفـرت إلى منزل والـدها تحمـل ختم الامارة الذي كان زوجهـا قد اودعـه لديهـا كدليـل على مـدى تعلقه وثقتـه بها . حـاول السلطان استـرداد الختم بشتى الوسـائـل فلم يفلح ، رغم انـه ارسـل إلى والـد زوجته الفارة وفداً من رؤساء قبائله مع هدية مالية له شرط اعادة الزوجة الشابـة والختم .

لم يشـأ السلطان اطلاع السلطات في عـدن على حقيقـة ما حصـل بداعي الخجل ، ولا شك وانما لدى سماعه بان تلك السلطات قد اطلعت عليها فانه لم ير بداً من مراجعة المعتمد البريطاني بهذا الخصوص ، مؤكداً انه قد عمـل جهده لاسترجاع الختم بشتى الـوسائـل ، وأنه لم يكتب لجهـوده النجاح ، وعليـه فانـه

يطلب من سعادة الوالي أن يأمر سلاح الطيران البريطاني في عدن برمي انذارات فوق مقر والد الزوجة الفارة بأن الدولة ستدك حصونه بقنابلها اذا لم يسارع إلى اعادة الختم الرسمي الذي هو ملك الدولة . مرّ على مكتبي السلطان المذكور قبل مقابلته للمعتمد واطلعني على ما ينوي طلبه من الحكومة فنصحته بألا يفعل ذلك حرصاً على كرامته وشرفه وعرضه اذ لا يجوز ، بل من العار أن يطلع الوالي والمعتمد البريطانيين على ما يجري داخل منزله ، وبينه وبين زوجته فلم يأبه لكلامي وانتقل إلى مكتب المعتمد . بعد دقائق قليلة سمعت قهقهة المعتمد الذي ما لبث ان استدعاني إلى مكتبه وأخبرني عما يطلبه السلطان منه فاجبته بحضور السلطان انني الحيت عليه بعدم تقديم ذلك الطلب المشين مدفوعاً بالحمية العربية، ولكنه الح على ذلك ثم قلت له بلهجة لا تخلو من القساوة : «كيف تنتظر ان تحكم قبائلك ورعاياك اذا كنت لا تتمكن من الزام زوجتك لاعادة ختم الدولة لك» ، فاحتج حضرته على ملاحظتي هذه التي لم تُرق حتى للمعتمد نفسه . لا عجب اذاً اذا اضطر بعض هؤلاء السلاطين مغادرة مناطقهم قبل ما يقارب الستة أشهر من قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية واجتياح الجبهة الشعبية لها .

ـ هدية السلطان

كما يتضح للقارىء الكريم لم تخلُ مدة اقامتي وعملي في النواحي اليمنية الجنوبية المحمية من احداث ومفاجئات خطيرة ومخيفة ، خصوصاً لدى زياراتي لبعض المناطق التي كانت تحصل فيها تعديات على المسافرين وأموالهم على الطرق العامة ، والتي كانت غالباً ما تنتهي برمي تلك المناطق المعتدية بالقنابل بواسطة سلاح الجو البريطاني المتمركز في عدن والمسؤول عن امن تلك النواحي المحمية . لقد اعتاد بعض رؤساء الفخائذ التي اتخذت من مهاجمة المسافرين وسيلة لكسب العيش ارسال بعض رجالهم للتصدي لرجال السلطة واطلاق النار عليهم ، بغية عدم تمكينهم من الوصول إلى المكان المحدد للاجتماع برئيس القبيلة واعوانه بقصد بحث امكانية ايجاد حل سلمي للمشاكل المعلقة ، وعدم لجوء الدولة لاستعمال سلاح الجو لتأديب العصاة .

اتصل كل من سلطاني لحج والحواشب خلال النصف الأول من عام ١٩٤٣ بالسلطة المركزية في عدن ، شاكين لها قيام احد افراد قبائل الصبيحة المعروفة باختصاصها في قطع الطرق التجارية وسلب المسافرين أموالهم وبضائعهم ، بالتصدي للمسافرين بين عدن واليمن وقتل اثنين منهم . وقد ذكر السلطانان في كتابهما بانهما قد راجعا وانما دون جدوى رؤساء القبيلة التي ينتمي إليها المعتدي ، وطلبا عقد اجتماع في قصر سلطان لحج في الحوطة لبحث الأمر وتقرير ما يلزم اتخاذه من اجراءات قمعية لمنع تكرار هكذا تعديات ، خصوصاً وأن حكومة اليمن قد وجهت احتجاجات شديدة اللهجة إلى سلطات عدن متهمة اياها بعدم الاكتراث بما يحصل من تعديات على ارواح وممتلكات المسافرين اليمنيين على الطرقات العامة .

لسوء حظي وقع علي الاختيار لتمثيل السلطات العدنية في ذلك الاجتماع ، فتوجهت في الوقت المحدد إلى لحج حيث تم عقد اجتماع هام مع السلطانين المذكورين اللذين اجمعا على توصية السلطة في عدن ، بوجوب اصدار بيان يتضمن استعدادها لدفع مبلغ معين من المال لمن يقبض على المعتدي ويسلمه حياً أو ميتاً إلى أقرب مخفر للحرس الحكومي في المنطقة . وافقت السلطة على هذه التوصية وصدر البيان المطلوب الذي جرى توزيعه على قبائل العبادل والحواشب والصبيحة .

ففي صباح ذات يوم وبعد حوالي شهرين من توزيع المنشور المشار إليه اعلاه ، اتصل بي عظمة السلطان عبد الكريم بن فضل سلطان لحج ، وطلب مني زيارته في قصره في عدن قبل ذهابي إلى مكتبي . زرت السلطان عبد الكريم الذي كنت ولله الحمد موضع ثقته والذي كان يظهر لي المودة والامتنان لما أقوم به من خدمات ونصائح مخلصة لرؤساء النواحي المحمية ، فرحب بي كعادته ثم صمت والابتسامة على شفتيه فسارعت إلى سؤاله عما يريده مني . استدعى السلطان احد خدم القصر وقال له : «اجلب سلة الخضار التي جلبناها معنا من لحج إلى الاستاذ نجيب» . احضر الخادم السلة ووضعها أمامي فقال السلطان لي

انه يعلم أن بلدي لبنان مشهور بمنتوجاته الزراعية من فاكهة وخضار التي يندر وجودها في عدن ، وأنه يريدني أن أقبل منه هديته التي يأمل أن يرسل لي مثلها في المستقبل . شكرت عظمته على هديته الكريمة ولما وقفت للاستئذان بالخروج قال السلطان لي : «لماذا لا ترى ما في هذه السلة من خضار وفواكه ؟» . فأجبته : « امرك ياعظمة السلطان » فمسكت السلة ونزعت غطائها فإذا بي أرى، ويا لهول ما رأيت ، رأساً مخضباً بالدماء ، فصحت وأنا على وشك الاغماء : «ما هذا يا مولانا» ، ثم استلقيت على مقعدي ، فأمر عظمته باستحضار الماء لغسل وجهي وعدم وقوعي في غيبوبة .

ابدى السلطان اسفه لما ظنه مقلباً فكاهياً سيسرني ، فاذا به يكاد يسبب لي الاغماء . بعد أن استرحت قليلاً في القصر اخبرني السلطان أن الرأس المنكود الذي اراد اهداءه لي ، هو رأس المجرم الذي سبق واصدرنا المنشور بدفع مبلغ معين كمكافأة لمن يأتي به حياً أو ميتاً ، وطلب مني اجراء المعاملات اللازمة لدفع المبلغ المذكور إلى القاتل . ظل هذا الحادث حديث الاصدقاء العدنيين الذين سمعوا به والذين ظلوا يطالبونني بحصتهم من هدية عظمة السلطان .

لقد مضى على هذا الحادث ما يقارب الأربعين عاماً وها انني لا أزال اشعر بالرعشة لدى مجرد تفكيري به .

الطبيب المزيف

كنت في عام ١٩٣٨ موجلاً بالاشراف على منطقة الصبيحة التي كانت فيما مضى تابعة لادارة سلطنة لحج العبدلية ، والتي تخلت عنها تدريجياً نظراً لشراسة قبائلها وتعدياتهم المتواصلة على المسافرين والقوافل التجارية وتهديد امن الطرق ، بالاضافة إلى القتال المستمر فيما بينهم .

كانت قرية طور الباحة المركز الرئيسي لادارة المنطقة المؤلف من ضابط سياسي وفرقة من الحرس الحكومي وقاضيان احدهما للشرع الشريف والثاني للقضاء العرفي أي لتنفيذ القوانين والعوائد المتعارف عليها عشائرياً .

ففي صباح ذات يوم وصل إلى منزلي ثلاثة من رجال الحرس الحكومي ، ومعهم مريض محمل على جمل ، وهو في حالة شبه غيبوبة وينزف من ساقه الايمن وبصحبته فريق من أهله . ظننت لدى رؤية المريض لأول وهلة بأنه ميت وأنه قد قتل في منطقة ينعم فيها القتل بالنصيب الأوفر من الوفيات . اكد لي العريف المسؤول ان المريض لا يزال حياً ، فطلبت من ضابط الحرس الاسراع في تجهيز سيارة لنقل الجريح إلى مستشفى عدن الأهلي وهكذا كان . عاد الضابط بعد نحو ساعتين ليخبرني أن الجريح المسكين قد اسلم الروح في الطريق ، وأنه قد سلم الجثة إلى ذويه الذين يلحون بوجوب ملاحقة القاتل وتقديمه للمحاكمة في محكمة لحج الشرعية لكون هكذا جرائم هي من اختصاص المحاكم الشرعية .

كان على مقربة من المركز الحكومي في طور الباحة مزار لولي كريم تتبرك به القبائل المجاورة ، وقد حدد يوم خاص من كل عام لزيارته ، فتؤم ضريحه القبائل طلباً للبركة مع أنه يكاد لا يخلو يوم واحد من زيارة المرضى والمحتاجين له داعين إلى الله لشفائهم وبلسمة جراحهم وتوفيقهم بشفاعة هذا الولي الطاهر . أما القيم على هذا المزار فقد قيل لي أنه ينتمي إلى عائلة الولي ، وكان عليه استقبال الزوار وابتزاز ما امكن من اموالهم قبل السماح لهم بالدخول ، مدعياً أن روح جده الولي البار تتأثر بتوصياته ، وأنه يتوجب على كل زائر يطلب وساطته أن يجزل له العطاء . اضافة إلى ذلك فقد انتحل هذا الدجال مهنة الطب والجراحة مدعياً أنه يقوم بذلك وهو على اتصال مستمر بروح جده الولي الذي يوحي له بما يجب عمله في كل حالة . لم يكن يسمح لأحد من ذوي المرضى بالدخول إلى زاوية العمليات داخل المزار كي لا يفسدوا عليه صفاء اتصاله بروح جده وتنفيذ اوامره .

جاء المريض المسكين الذي نحن في صدد سرد حكايته ، وأخبره بأنه مصاب بالم شديد في ساقه الأيمن وأنه يعجز عن المشي ويرجوه طلب وساطة جده الولي لدى الله ليشفيه . نظر الدجال إلى ساق المريض وقال انه يلزم اجراء عملية جراحية مستعجلة له لانقاذ حياته وطلب منه دفع ١٥ ريالاً نمساوياً

اجرة العملية ، فاحتج أهالي المريض على فداحة الأجر المطلوب ووافقوا على دفع عشرة ريالات فقط ، فطلب منهم العودة إلى قريتهم المجاورة بحجة ان مريضهم بحاجة إلى الراحة التامة قبيل اجراء العملية ، فاستجابوا لطلبه . وفي حوالي الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم نقل المريض إلى زاوية العمليات ، واحضر الجراح المزيف المبضع والمقص وبعض الخرق التي يستعملها كأضمدة ومادة مطهرة هي أشبه بالقطران المستعمل لمعالجة جروح الابل وباقي المواشي ، ووعائين للماء الساخن والبارد وباشر باجراء العملية بمساعدة احد خدمه ، وقد استمرت حوالي الساعتين كان صراخ المريض المنكود يسمع خلالها إلى الخارج ، وقد صادف مرور اثنين من ابناء القبائل المجاورة فاسرعا إلى مصدر الصراخ وما كان من الدجال إلى أن ردهما على اعقابهما بحجة ان اقترابهما من المريض يفسد عليه خلوته مع روح جده مما يؤدي إلى وفاة المريض .

عاد ذوو المريض حوالي الغروب إلى المزار للاطمئنان عن قريبهم ولمعرفة نتيجة العملية الجراحية ، فسمعوا انين المريض وصراخه ولما هموا بدخول المزار ، حاول القيم منعهم كي لا يثيروا سخط روح جده ، مما ينتج عنه الضرر للمريض . ولدى استمرار الصراخ دخلوا عنوة ووجدوا المسكين والدماء تنزف من ساقه المبتورة فاخرجوه إلى باحة المزار ثم نقلوه إلى أقرب مركز للحرس الحكومي الذين اوصوله بدورهم إلى مركز الادارة الرئيسي في طور الباحة .

كان وقع هذا الحادث اليماً عليّ وعلى اعواني ، فطلبت من قائد الحرس التوجه مع عدد من رجاله إلى المزار للقبض على الجزار الجاني والمستخف بارواح الناس والذي يحاول اشراك روح جده الطاهرة بما يقوم به من اجرام واحتيال وابتزاز . لدى وصول الضابط وصحبه إلى بهو المزار دعا القيم باعلى صوته للخروج فلم يلق جواباً فكرر النداء دون جدوى مما حمل الضابط على تهديده وامره بالخروج فوراً فأجاب بأنه سيتصل بروح جده الولي لاستئذانه ، ثم اطل بعد قليل ليقول ان جده لا يسمح له بالخروج مما سبب الحيرة للضابط اذ انه ليس من الجائز أو المألوف اقتحام مزار ولي جليل بقوة السلاح ، وانما وافق القيم

بعد حين على الخروج لاستلام كتاب هام من ضابط المنطقة بعد أن رفض ذلك في بادىء الأمر بحجة أنه كقيم على مزار ولي لا يجوز له التعاطي مع الحكومة التي لا علاقة له بها ، وإنما علاقته الوحيدة هي بالله ورسوله وروح جده . لدى وصوله إلى باب المزار قبض الحرس عليه وساقوه إليّ .

حاولت استجوابه حول ما اقدم عليه من قتل مريض باجراء عملية جراحية له ، وهو ليس بطبيب ولا يعرف شيئاً عن الطب ، فأجاب بكل وقاحة ان روح جده تمنعه من التحدث إلى الكفار أو التعاطي معهم بأي صورة كانت . قلت له ان الكافر هو من يستعمل روح ولي كريم لقتل الناس وابتزاز اموالهم والدجل عليهم ، وليس الذي سيحيله إلى المحاكمة لنيل ما يستحقه من عقاب وانقاذ ارواح وأموال الناس من دجله واجرامه ، اخبرته انني قررت احالته إلى محكمة لحج الشرعية التي ارجو أن تنزل به اقصى العقوبات .

بالفعل سيق هذا الطبيب المزيف إلى لحج حيث جرت محاكمته أمام محكمتها الشرعية ، فقضت بسجنه ، ثم اخلي سبيله بعد مدة قصيرة بناء على طلب أهل الضحية الذين خشوا من اقدام روح جده الولي على الانتقام منهم بعد أن تعهد الجاني باعتزال مهنة الطب نهائياً .

ـ الجندي العولقي وجراب الحقنة

خلق رجال القبائل اليمنية الجنوبية جنوداً اشداء بواسل ، ونظراً لخبرتهم في حمل السلاح واستعماله منذ نعومة اظافرهم فلم يكن ينقصهم سوى التدريب والنظام ، وكانت الجندية احب مهنة إلى قلوبهم وأقربها إلى طبيعة نشأتهم فاقدموا بالعشرات على الانخراط في سلك الجندية في الحرس الحكومي وفي جيش المحمية (الليوى)» .

كان على القبيلي الراغب بالانضمام إلى تلك القوات ان يستحصل على شهادة من سلطانه أو رئيس قبيلته بأنه حسن السلوك والسيرة ، مع كفالة رئيسه بأنه اذا ترك خدمة الجيش لأي سبب من الاسباب فانه مستعد لاعادة ما بحوزته

من سلاح والية عسكرية ، وألا وجب على الشيخ أو الرئيس المذكور دفع ثمن تلك المعدات .

جاءني في احد الأيام جندي عولقي يشكو اليّ سوء المعاملة التي لقيها من رؤسائه الذين اتهمهم باحتقاره وكسر شرفه وشرف قبيلته ومخالفة تعاليم واحكام دينه. قال انه اصيب بمرض استوجب ادخاله المستشفى حيث تحسنت صحته تدريجياً وانما جرى له فيما بعد ما يستنكره كل قبيلي شريف ، اذ امر الطبيب المعالج احدى الممرضات،الأجنبيات باعطائه جراب حقنة نظراً للامساك الذي كان يعاني منه ، والذي سبب ارتفاع حرارته فما كان من تلك الممرضة الوقحة إلا ان تقدمت من فراشه بقصد رفع الغطاء عنه ونزع بعض ملابسه الداخلية توطئة لادخال النبريش في مكان حسي دقيق لا يسمح حتى لوالدته بمجرد رؤيته أو لمسه . أضاف بأنه ركل الممرضة لابعادها عنه ولتلافي ما سيلحقه وقبيلته من عار طيلة حياته ، لو أنه سمح لها بتنفيذ مهمتها المستنكرة مما حمل الممرضة على الهرب وعلى تقديم شكوى إلى الطبيب المعالج الذي شكاه بدوره إلى رؤسائه ، الذين حاكموه فور شفائه واعطوه «ديشار» اي اصدروا امراً بصرفه من الخدمة .

حاولت أن اتمالك عن الضحك لأنه كان يخاطبني بحدة وجدية ، والشرر يتطاير من عينيه . اجبته أن ما حصل له خارج عن صلاحيتي ومن شأن قادة جيشه ، وسألته عما ينتظر مني عمله . بدأ محاضرته المستفيضة بلفت نظري إلى أنه ينتمي إلى قبيلة العوالق التي ارتبط سلطانها فيما مضى بمعاهدة حماية وصداقة مع ملك بريطانيا وأن قبيلته اصبحت بعد عقد هذه المعاهدة حليفة مخلصة لبريطانيا ، التي من أولى واجباتها حفظ حقوق العوالق والمحافظة على كرامتهم وشرفهم وعاداتهم الشريفة ، وأن ما حصل له هو انتهاك فاضح لذلك وللمعاهدة المذكورة ، وأنه يلح بوجوب تقديم قيادة الجيش اعتذاراً رسمياً إلى سلطانه واليه شخصياً ثم الامر باعادته إلى وظيفته .

نصحت هذا الجندي بأن يقابل سلطانه ويسرد له حكايته ويطلب رأيه فيما يلزم اتخاذه من اجراءات ، قد تصل إلى حد طلب الغاء معاهدة الحماية

والصداقة ، ثم لمته على ركله الممرضة التي كانت تقوم بتنفيذ اوامر الطبيب بغية شفائه من المرض ، وأنه كان عليه أن يكلمها بلطف ويخبرها عن اسباب ممانعته للعلاج المقترح وأن يطلب مقابلة الطبيب لاطلاعه على تلك الأسباب . كان جوابه ان كل حكومة عدن متآمرة عليه وعلى قبيلته وأن العوالق الاباة لا ينامون على ضيم .

الخاتمة

لقد كان من دوافع سروري أن اتمكن من زيارة المملكة العربية السعودية مرتين خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، حيث حظيت بلقاء عدد من الأصدقاء اليمنيين شماليين وجنوبيين ، سبق وقضيت وأياهم أبهى ايام شبابي وربيع عمري بين صنعاء وتعز وعدن . لقد تحقق لي مما سمعته ولمسته من هؤلاء الأصدقاء ، بأنهم ينعمون مع كافة ذويهم بهناء العيش وهدوء البال في الرحاب السعودية ، نظراً لما يلقونه من عطف ورعاية من أصحاب الجلالة ملوك العربية السعودية الذين تعاقبوا على الحكم منذ ١٩٦٧ ، ومن كافة امرائهم وحكامهم في المناطق التي حلوا فيها ، حيث كافة ابواب العمل مفتوحة أمامهم ، والتسهيلات متوفرة لتلقي ابنائهم العلم في المعاهد العلمية السعودية . وبالفعل فقد تخرج عدد غير قليل من هؤلاء الطلبة وحصلوا بعد اتمام اختصاصاتهم على وظائف مرموقة ، بفضل المساعدات السعودية التي توفرت لهم . قال لي احد هؤلاء الرؤساء السابقين انه يغبط انجاله الذين انهوا دروسهم العليا ، وأن الشهادات العلمية التي نالوها هي خير ألف مرة مما خلفه ورائهم اباؤهم الذين كتبت عليهم مجالسة البندقية على الدوام ، نظراً لفقدان الأمن وللنزاعات القبائلية المستمرة سابقاً بينما نعم ابناؤهم واحفادهم بمجالسة الكتب العلمية المفيدة . لقد تأكد لي ان عدداً لا يستهان به من الطلبة النازحين قد تخرجوا من كليات الطب

والصيدلة والهندسة والاقتصاد وادارة الاعمال . أما الذين لا يزالون يتابعون دراساتهم العليا في المدارس والكليات داخل وخارج المملكة فيعدّون بالمئات .

لن انسى

لن انسى ما حييت ما خصني به جميع الذين سعدت بالعمل معهم من حكام وموظفين وجنود في الامارات الجنوبية اليمنية من تعاون ومحبة وثقة غالية . لقد اثلج صدري ما سمعته من بعض رؤسائهم في السعودية وبعدما ينوف عن الاربعين عاماً من تقدير لما كنت اسديه اليهم من نصائح وارشادات قويمة وصائبة لم تساعد الظروف السياسية التي كانت سائدة انئذٍ على تنفيذ اكثرها .

لن انسى افراد القوات المسلحة من الحرس القبيلي والحرس الحكومي الذين رافقوني في المهمات التي قمت بها داخل الامارات المختلفة ، والذين كانوا اشد حرصاً مني على سلامتي وصحتي ، والذين دفعتهم حميتهم القومية للتباهي بي أمام الضباط البريطانيين وكبار الموظفين الهنود الحاقدين على كل ما هو عربي ، والذين كانوا يقفون في وجه كل ما يؤول إلى تقدم المصالح العربية والموظفين لقد كان هاجس هؤلاء الجنود والموظفين العرب ما تصوروه من إمكانية قيام هؤلاء الأجانب بمحاولة الحاق الأذى بي ، وكان في طليعة هؤلاء الأوفياء صديقي جعبل اللبني الذي عمل كظاهٍ في منزلي لمدة طويلة وتنقل معي بين عدن واليمن والصومال ولبنان وكان همهم جميعاً ضمان سلامتي وراحتي خصوصاً في الحالات المرضية التي انتابتني .

فإلى جميع هؤلاء ، شكري ومحبتي واعترافي بما خصوني به من مودة ووفاء . وإنني استمطر شآبيب الرحمة على ارواح الذين لاقوا منهم وجه ربهم منذ مغادرتي اليمن .

مراجع باللغة العربية

الواسعي ـ عبد الواسع بن يحيى ـ تاريخ اليمن ، القاهرة ١٣٤٦ هـ .

الجرافي ـ عبدالله عبد الكريم ـ المقتطف من تاريخ اليمن ، بيروت ١٩٨٤ .

نعمان ـ محمد احمد ـ الأطراف المعنية في اليمن ، بيروت ١٩٦٥ .

السقاف ـ احمد ـ أنا عائد من اليمن ، بيروت ١٩٦٢ .

منصور ـ انيس ـ اليمن ذلك المجهول .

المؤيد ـ علي بن إسماعيل ـ ملوك حمي واقيال اليمن ، القاهرة ١٣٧٨ هـ .

هويك ـ الطبيبة ايفا ـ سنوات في اليمن وحضرموت ، بيروت ١٩٦٢ .

ابونتي ـ سلفاتور ـ هذه هي اليمن السعيدة ، بيروت ١٩٦٢ .

حمزة ـ عبد القادر ـ ليلتان في اليمن ، القاهرة ١٩٤٨ .

العبدلي ـ الأمير احمد بن فضل بن علي ـ هدية الزمن في اخبار ملوك لحج وعدن ، القاهرة ١٣٥١ هـ .

لقمان ـ حمزه علي ابراهيم ـ تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ .

الريحاني ـ امين ـ ملوك العرب .

الشعبي ـ قحطان محمد ـ الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ، القاهرة ١٩٦٢ .

المشاهدي ـ كامل ـ حقائق عن الجنوب العربي ـ نضال عدن ، القاهرة ١٩٦٣

رابطة الجنوب العربي ـ الجنوب العربي في هيئة الامم المتحدة ، القاهرة ١٩٦٣ .

العطار ـ الدكتور محمد سعيد ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، الجزائر ١٩٦٥ .

الشامي ـ احمد بن محمد ـ رياح التغيير في اليمن ، جدة ١٩٨٤ .

هولفريتز ـ هانس ـ اليمن من الباب الخلفي ، بيروت ١٩٨٦ .

الشكعة ـ الدكتور مصطفى ـ مغامرات مصري في مجاهل اليمن ، بيروت ١٩٤٨ .

بن هاشم ـ محمد ـ تاريخ الدولة الكثيرية ، القاهرة ١٩٤٨ .

محمصاني ـ عبد الحفيظ ـ اتحاد عدن مع امارات الجنوب العربي ، بيروت ١٩٦٢ .

ـ اتشيسون ـ منشورات السلطات البريطانية عن القبائل المحمية والمعاهدات والاتفاقيات المعقودة معها .

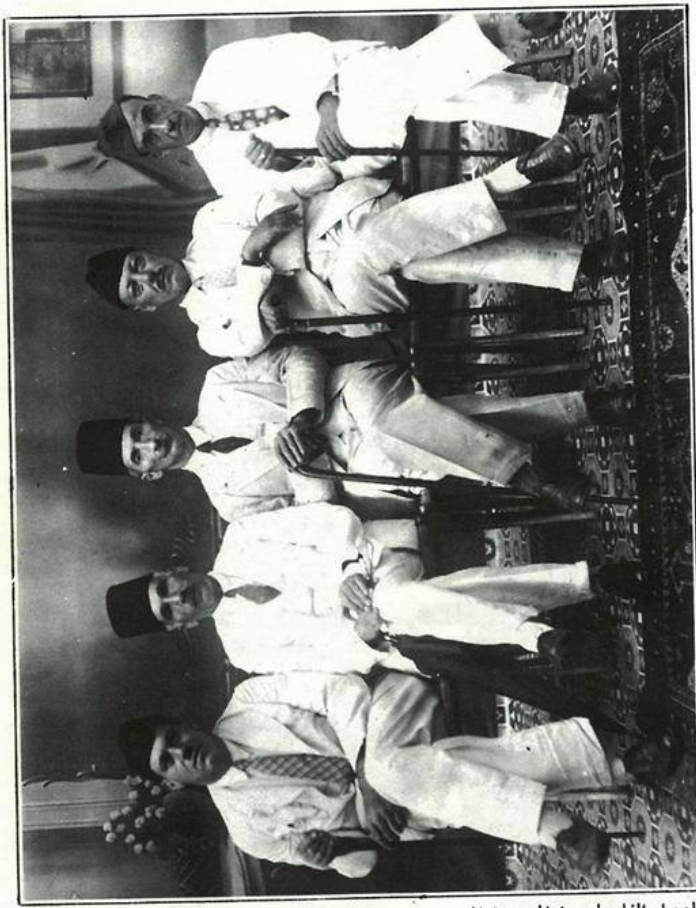

الزعماء الفلسطينيون المبعدون إلى جزيرة « سيشل » خلال مرورهم في عدن في طريق عودتهم إلى بلادهم عام ١٩٣٨

من اليمين - يعقوب بك الغصين - السيد رشيد الحاج إبراهيم - أحمد حلمي باشا - الدكتور حسين الخالدي والسيد فؤاد سابا

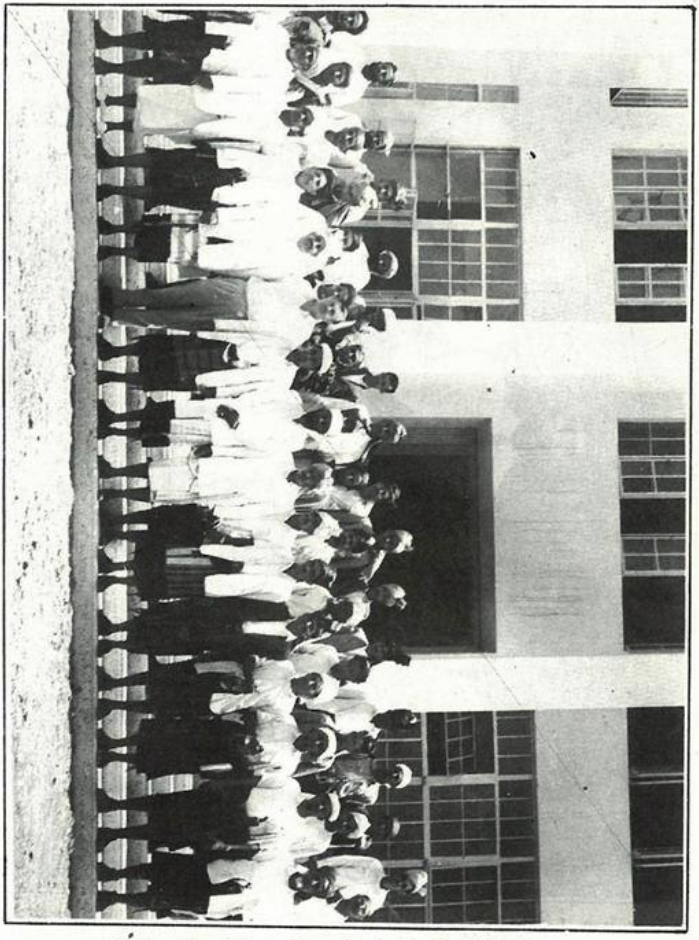

حكام الاتحاد الفدرالي في الجنوب العربي (المحميات سابقاً)

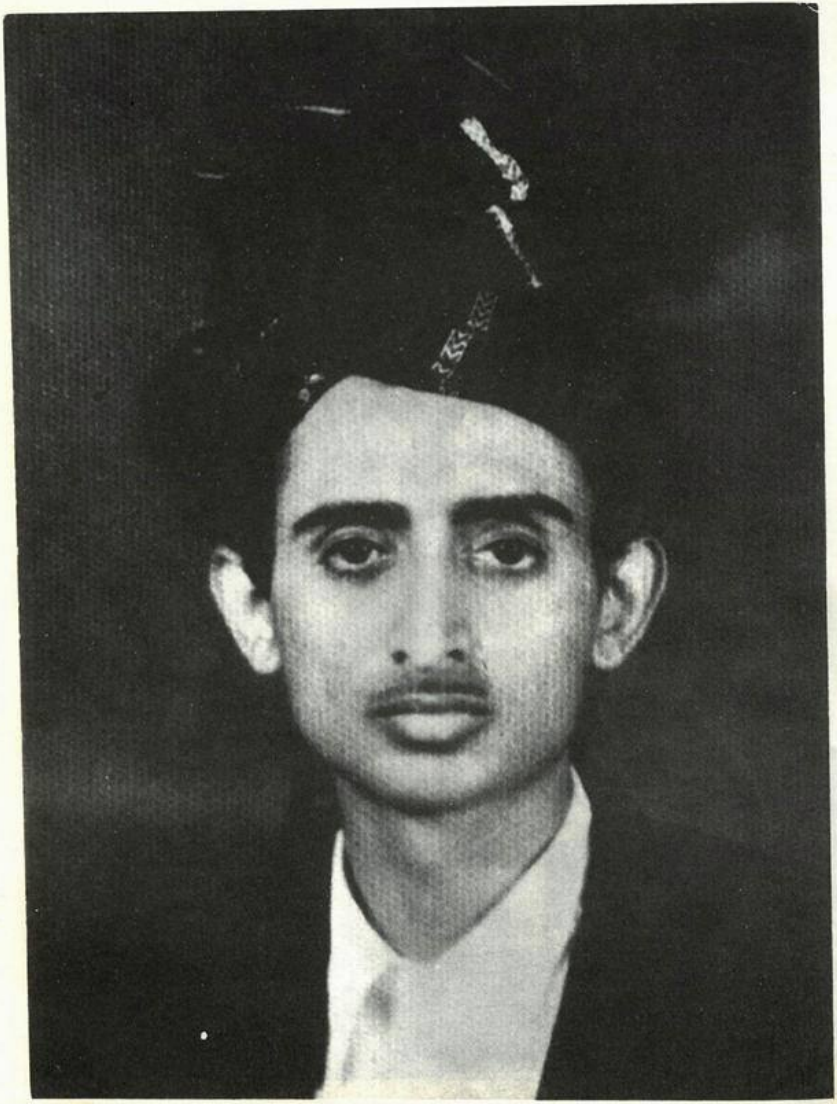

الأمير شعفل بن علي شايف الأميري
امير امارة الضالع

الأمير علي عبد الكريم سلطان لحج

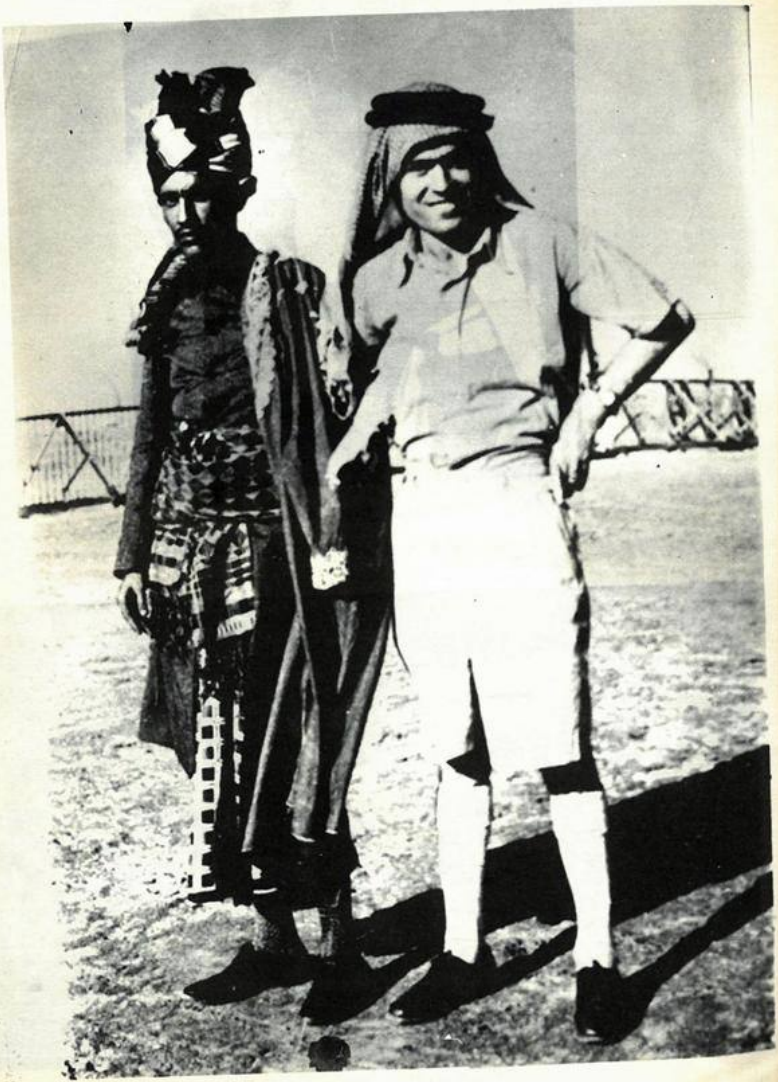

المؤلف مع سلطان يافع السفلي

شيخ العوالق العليا
الشيخ محسن بن فريد بن ناصر وبجانبه ابنه الشيخ فريد

لقطة في مطار بيروت للسلاطين السادة
من اليمين: السلطان فضل بن علي ـ الشيخ محمد فريد العولقي ـ السلطان أحمد بن عبد الله الفضلي ـ السلطان صالح حسين العوذلي مع نجيب أبو عز الدين.

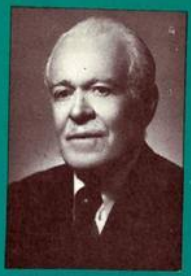

نجيب سعيد ابو عز الدين

- من مواليد عام ١٩٠٩ العبادية جبل لبنان .
- خريج الجامعة الأميركية - القاهرة - العلوم السياسية والقانون الدولي .
- مستشار في الشؤون الخارجية والمواصلات ، بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ لدى الحكومة اليمنية .
- المستشار العربي للإدارة العدنية .
- استدعاه الإمام يحيى أواخر عام ١٩٤٦ لمرافقة الوفد اليمني لحضور مؤتمر الطاولة المستديرة حول القضية الفلسطينية في لندن .
- في ديسمبر ١٩٤٨ عين مستشاراً للوفد اليمني الذي زار المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ولبنان ومصر برئاسة ولي العهد محمد البدر للوساطة في النزاع الأردني - المصري حول حرب فلسطين .
- عام ١٩٤٩ عين مستشاراً للمفوضية اليمنية في واشنطن وللوفد اليمني لدى الأمم المتحدة .
- التحق بعدها بسكرتيرية مجلس الأمن الدولي كمساعد لرئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا .
- عام ١٩٥٥ ، عينه السكرتير العام للأمم المتحدة ، مستشاراً سياسياً وإعلامياً لبعثة الأمم المتحدة المشرفة على انتقال السلطة من الإيطاليين إلى الصومال - مقديشو .

شارك بعد ، مؤتمرات حول المحميات واليمن وخاصة مؤتمر الدفاع الثلاثي الذي عقد في جدة بين الإمام أحمد والملك سعود بن عبد العزيز والرئيس جمال عبد الناصر .

دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع
بناية ابيل الاشقر - طلعة جلاط - كليهو
تلفون ٢٢٦٥٢٥ - ٢١٨٥٢٨ - برقياً : الباحث
ص.ب ١١٣/٥٦٦ - بيروت - لبنان